

NOTES TO THE READER

THESE NOTES ARE INTENDED TO ASSIST THE READER IN THE STUDY OF THE SUBJECT MATTER OF THE PRESENT VOLUME.

THEY ARE NOT MEANT TO BE A SUBSTITUTE FOR THE STUDY OF THE ORIGINAL WORKS.

THEY ARE NOT MEANT TO BE A SUBSTITUTE FOR THE STUDY OF THE ORIGINAL WORKS.

THEY ARE NOT MEANT TO BE A SUBSTITUTE FOR THE STUDY OF THE ORIGINAL WORKS.

THEY ARE NOT MEANT TO BE A SUBSTITUTE FOR THE STUDY OF THE ORIGINAL WORKS.

MONUMENTA SAECULARIA.

HERAUSGEBEN

VON DER

KÖNIGLICH BAYERISCHEN AKADEMIE DER WISSENSCHAFTEN

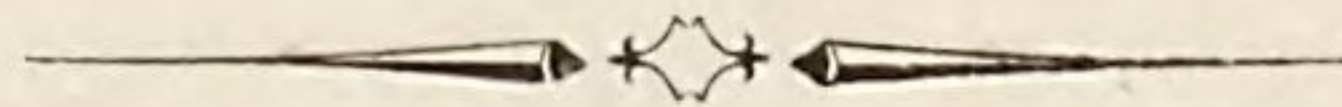
ZUR

FEIER IHRES HUNDERTJÄHRIGEN BESTEHENS

AM 28. MÆRZ 1859.

I. CLASSE.

3. M. J. MÜLLER: PHILOSOPHIE UND THEOLOGIE VON AVERROES.



MÜNCHEN.

IN COMMISSION BEI G. FRANZ.

PHILOSOPHIE UND THEOLOGIE

VON

AVERROES.

HERAUSGEGEBEN

VON

MARCUS JOSEPH MÜLLER.

MÜNCHEN, 1859.

IN COMMISSION BEI G. FRANZ.

ثلاث رسائل

للشيخ الأجل العلامة أبي الوليد محمد

بن رشد

the north

being that there is a great deal

of it

V o r w o r t.

Als erste Frucht der gelehrten Mission, welche ich im Auftrage Seiner Majestät des Königs **Maximilian II.** von Bayern nach Spanien übernommen habe, erscheinen hiemit drei Abhandlungen des grossen Aristotelikers *Ibn Roschd*, welche sich auf die Verbindung der Philosophie und Theologie beziehen.

Sie sind aus der Handschrift des Escorials n°. 632 (bei Casiri n°. 629) genommen.

Die Uebersetzung und Erläuterungen, welche den Texten gleich anzuschliessen wünschenswerth gewesen wäre, aber durch die Umstände unmöglich geworden ist, werden baldigst nachfolgen.

Die Kürze der Zeit, in welcher die Abschrift genommen werden musste und der Druck betrieben wurde, war Ursache, dass einige Unvollkommenheiten sich eingeschlichen haben. Abgesehen von Verschiebungen oder Auslassungen von Teschdiden und ähnlichen Kleinigkeiten, die jeder Kundige leicht verbessert, mache ich auf folgende

Correcturen aufmerksam. 1. 7. نفحص — 14. das letzte Wort التي
 gehört an das Ende von Seite 12. — 19. 13. الاتاويل — 21. 3.
 — ياتى 25. 21. — الشارع 22. 7. — الناس nach في الشريعة
 28. 14. — نبتدى 29. 12. — صلعم vor الشارع 30. 6. statt
 — هذا انبا nach 32. 14. — ذلك nach هاهنا 31. 17. — وانبا
 34. 13. — خلف statt 35. 17. — النظار nach انبا 34. 13.
 44. 2. — البدن statt الانسان 43. 14. — بالناس statt في الانسان
 آلهة nach كثيرة 48. 4. — ذلك nach هي 47. 8. — لها statt بها
 54. 12. — لع nach 63. 19. — عسر nach تصوّر 62. 7. — لا فهم 54. 12.
 66. 9. — يمثل nach لهم 64. 10. — للخالق 64. 7. — ماهية
 — صحيحة 73. 14. — حال nach هذه 70. 7. — ظنّه nach القوم
 — الرسل 79. 4. — ظاهره 78. 1. — الجسم nach قالوا 75. 8.
 الجواز 94. 7. — الموجودة 88. 15. — الثقل nach الذى 87. ult.
 يظهر nach عل يديه 96. 13. — الامر nach في نفسه 94. 20. —
 — ايضا nach انبا 107. 7. — ابرى 103. 7. — ان 98. 15. —
 معرفته 117. 16. — الجنين 111. 13. — وجودها vor في 111. 8.
 خطبىّ statt passim خطابىّ —

M. J. Müller.

كتاب فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال

تأليف القاضي الامام العالم المتفّن ابي الوليد محمد بن احمد بن رشد

قال الفقيه الاجل الاوحد العلامة الصدر الكبير القاضي الاعدل ابو
الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن احمد بن رشد رضي الله
عنه ورحمه

اما بعد حمد الله بجميع محامده والصلاة على محمد عبده المطهر المصطفى
ورسوله فان الغرض من هذا القول ان نفحص على جهة النظر الشرعي هل
النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشرع ام محظور ام مأمور به اما
على جهة النذب واما على جهة الوجوب فنقول ان كان فعل الفلسفة ليس
شيئاً اكثر من النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع
اعني من جهة ما هي مصنوعات فان الموجودات انما تدل على الصانع
لمعرفة صنعتها وانه كلما كانت المعرفة بصنعتها اتم كانت المعرفة بالصانع
اتم وكان الشرع قد ندب الى اعتبار الموجودات وحث على ذلك فبيّن ان ما
يدل عليه هذا الاسم اما واجب بالشرع واما مندوب اليه فاما ان الشرع
دعا الى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها به فذلك بيّن في غير

ما آية من كتاب الله تبارك وتعالى مثل قوله فاعتبروا يا أولى الابصار وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلي او العقلي والشرعي معاً ومثل قوله تعالى اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء وهذا نص بالحث على النظر في جميع الموجودات واعلم تعالى ان من خصه بهذا العلم وشرفه ابراهيم عم فقال تعالى وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والارض الآية وقال تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت وقال الذين يتفكرون في خلق السموات والارض الى غير ذلك من الآيات التي لا تحصى كثرةً واذا تقرر ان الشرع قد اوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها وكان الاعتبار ليس شياً اكثر من استنباط الجاهول من المعلوم واستخراج منه وهذا هو القياس او بالقياس فوجب ان نجعل نظرنا في الموجودات بالقياس العقلي وبيّن ان هذا النحو من النظر الذي دعا اليه الشرع وحث عليه هو اتم انواع النظر باتم انواع القياس وهو المسمّى برهاناً واذا كان الشرع قد حث على معرفة الله تعالى وموجوداته بالبرهان كان من الافضل او الامر الضروري لمن اراد ان يعلم الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات بالبرهان ان يتقدّم اولاً فيعلم انواع البراهين وشروطها وبما ذا يخالف القياس البرهاني القياس الجدلي والقياس الخطبي والقياس المغالطي وكان لا يمكن ذلك دون ان يتقدّم فيعرف قبل ذلك ما هو القياس المطلق وكم انواعه وما منها قياس وما منها ليس بقياس وذلك لا يمكن ايضاً او يتقدم فيعرف قبل ذلك اجزاء القياس التي منها تقدمت اعني المقدمات وانواعها فقد يجب على المؤمن بالشرع الممثل امره بالنظر في الموجودات ان يتقدم قبل النظر فيعرف هذه الاشياء التي تنزل

من النظر منزلة الآلات من العمل فأنه كما ان الفقيه يستنبط من الامر بالتنقّه في الاحكام وجوب معرفة المقاييس الفقهية على انواعها وما منها قياس وما منها ليس بقياس كذلك يجب على العارف ان يستنبط من الامر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وانواعه بل هو احرى بذلك لانه اذا كان الفقيه يستنبط من قوله تعالى فاعتبروا يا أولى الابصار وجوب معرفة القياس الفقهي فبالحرى ان يستنبط من ذلك العارف بالله وجوب معرفة القياس العقلي وليس لقائل ان يقول انّ هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعة ان لم يكن في الصدر الاول فانّ النظر ايضاً في القياس الفقهي وانواعه هو شيء استنبط بعد الصدر الاول وليس يرى انه بدعة فكذلك يجب ان نعتقد في النظر في القياس العقلي ولهذا سبب ليس هذا موضع ذكره بل اكثر احتجاب هذه الملة مثبتون القياس العقلي الا طائفة من الحشوية قليلة وهم يحججون بالنصوص واذا تقرّر انه يجب بالشرع النظر في القياس العقلي وانواعه كما يجب النظر في القياس الفقهي فبيّن انه ان كان لم يتقدّم احد من قبلنا بفحص عن القياس العقلي وانواعه انه يجب علينا ان نبتدئ بالفحص عنه وان يستعين في ذلك المتأخر بالمتقدّم حتى تكمل المعرفة به فانه عسير او غير ممكن ان يقف واحد من الناس من تلقائه وابتداءً على جميع ما يحتاج اليه من ذلك كما انه عسير ان يستنبط واحد جميع ما يحتاج اليه من معرفة انواع القياس الفقهي بل معرفة القياس العقلي احرى بذلك وان كان غيرنا قد فحص عن ذلك فبيّن انه يجب علينا ان نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدّمنا في ذلك وسواء كان ذلك الغير مشاركاً لنا او غير مشارك في الملة فانّ الآلة التي تصح بها التزكية

ليس يعتبر في صحة التذكية بها كونها آلة لمشارك لنا في الملة او غير
مشارك اذا كانت فيها شروط الصحة واعني بغير المشارك من نظر في هذه
الاشياء من القدماء قبل ملة الاسلام واذا كان الامر هكذا وكان كل ما
يحتاج اليه من النظر في امر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء اتم
فحص فقد ينبغي ان نضرب بايدينا الى كتبهم فننظر فيما قالوه من ذلك
فان كان كل صوابا قبلناه منهم وان كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه
فاذا فرغنا من هذا الجنس من النظر وحصلت عندنا الآلات التي بها
نقدر على الاعتبار في الموجودات ودلالة الصنعة فيها فان من لا يعرف
الصنعة لا يعرف المصنوع ومن لا يعرف المصنوع لا يعرف الصانع فقد يجب
ان نشرع في الفحص عن الموجودات على الترتيب والنحو الذي استفدناه
من صناعة المعرفة بالمقاييس البرهانية وبين ايضا ان هذا الغرض انما
يتم لنا في الموجودات بتداول الفحص عنها واحدا بعد واحد وان يستعين في
ذلك المتأخر بالمتقدم على مثال ما عرض في علوم التعاليم فانه لو فرضنا
صناعة الهندسة في وقتنا هذا معدومة وكذلك صناعة علم الهيئة ورام
انسان واحد من تلقاء نفسه ان يدرك مقادير الاجرام السماوية واشكالها
وابعاد بعضها عن بعض لما امكنه ذلك مثل ان يعرف قدر الشمس من
الارض وغير ذلك من مقادير الكواكب ولو كان اذكى الناس طبعاً الا بوحى
او شيء يشبه الوحي بل لو قيل له ان الشمس اعظم من الارض بنحو مائة
وخمسين ضعفا او ستين لعد هذا القول جنونا من قائله وهذا شيء قد
قام عليه البرهان في علم الهيئة قياماً لا يشك فيه من هو من اصحاب ذلك
العلم واما الذي اخرج في هذا الى التمثيل بصناعة التعاليم فهذه صناعة

اصول الفقه و الفقه نفسه لم يكمل النظر فيها الا في زمن طويل ولو رام
 انسان اليوم من تلقاء نفسه ان يقف على جميع الحجج التي استنبطها
 النظار من اهل المذاهب في مسائل الخلاف التي وضعت المناظرة فيها بينهم
 في معظم بلاد الاسلام ما عدا المغرب لكان اهلا ان يضحك منه لكون ذلك
 ممتنعا مع وجود ذلك مفروغا منه وهذا امر بيتن بنفسه ليس في الصنائع
 العلمية فقط بل وفي العملية فانه ليس منها صناعة يقدر ان ينشئها واحد
 بعينه فكيف بصناعة الصنائع وهي الحكمة واذا كان هذا هكذا فقد يجب
 علينا ان ألفينا لمن تقدمنا من الامم السالفة نظراً في الموجودات واعتباراً
 لها بحسب ما اقتضته شرائط البرهان ان ننظر في الذي قالوه من ذلك
 وما اثبتوه في كتبهم فما كان منها موافقاً للحق قبلناه منهم وسررنا به
 وشكرناهم عليه وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحدثنا منه
 وعذرناهم فقد تبين من هذا ان النظر في كتب القدماء واجب با لشرع
 ان كان مغزاهم في كتبهم ومقصدهم هو المقصد الذي حثنا الشرع عليه
 وان من نهى عن النظر فيها من كان اهلا للنظر فيها وهو الذي جمع
 امرين احدهما ذكاء الفطرة والثاني العدالة الشرعية والفضيلة الخلقية
 فقد صد الناس عن الباب الذي دعا الشرع منه الناس الى معرفة الله وهو
 باب النظر المودى الى معرفته حق المعرفة وذلك غاية الجهل والبعد عن
 الله تعالى وليس يلزم من انه ان غوى غاو بالنظر فيها وزل زال إما من
 قبل نقص فطرته وإما من قبل سوء ترتيب نظره فيها او من قبل غلبة
 شهواته عليه او انه لم يجد معلماً يرشده الى فهم ما فيها او من قبل
 اجتماع هذه الاسباب فيه او أكثر من واحد منها ان تمنعها عن الذي

هو اهل للنظر فيها فان هذا النكح من الضرر الداخلى من قبلها هو
 شىء لحقها بالعرض لا بالذات وليس يجب فيها كان نافعاً بطلبها عنه وذاته
 ان يترك لمكان مضرّة موجودة فيه بالعرض ولذلك قال عليه السلام
 للذى امره بسقى العسل اخاه لاسهال كان فيه فتزيد الا سهال به لما سقاه
 العسل وشكا ذلك اليه صدق الله وكذب بطن اخيك بل نقول ان مثل
 من منع النظر فى كتب الحكمة من هو اهل لها من اجل ان قوماً من
 اراذل الناس قد يظنّ بهم انهم ضلّوا من قبل نظرهم فيها مثل من منع
 العطشان شرب الماء البارد العذب حتى مات لان قوماً شرّ قوا به فماتوا
 فان الموت عن الماء بالشرق امر عارض وعن العطش ذاتى وضرورى وهذا
 الذى عرض لهذه الصناعة هو شىء عارض لسائر الصنائع فكم من فقيه
 كان الفقه سبباً لقلّة تورّعه وخوضه فى الدنيا بل اكثر الفقهاء هكذا نجد
 وصناعتهم انما تقتضى بالذات الفضيلة العمليّة فاذا لا يبعد ان يعرض فى
 الصناعة التى تقتضى الفضيلة العمليّة ما عرض فى الصناعة التى تقتضى
 الفضيلة العلميّة واذا تقرّر هذا كلّ وكنا نعتقد معشر المسلمين ان شريعتنا
 هذه الالهية حق وانها التى نبّهت على هذه السعادة ودعت اليها التى
 هى المعرفة بالله جلّ وعزّ وبمخلوقاته وانّ ذلك متقرّر عند كلّ مسلم
 من الطريق الذى اقتضته جبلته وطبيعته من التصديق وذلك ان طباع
 الناس متفاضلة فى التصديق فمنهم من يصدّق بالبرهان ومنهم من
 يصدّق بالاقاويل الجدليّة تصديق صاحب البرهان ان ليس فى طباعه
 اكثر من ذلك ومنهم من يصدّق بالاقاويل الخطبيّة كتصديق صاحب
 البرهان بالاقاويل البرهانية وذلك انه لما كانت شريعتنا هذه الالهية قد

دعت الناس من هذه الطرق الثلاث عمّ التصديق بها كلّ انسان ألا من
يُجدها عنا دأ بلسانه او لم تتقرّر عنده طرق الدعاء فيها الى الله
تعالى لاغفاله ذلك من نفسه ولذلك خُصّ عليه السلام بالبعث الى الاحمر
و الاسود اعني لتضمّن شريعته طرق الدعاء الى الله تعالى وذلك صريح
في قوله تعالى آدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي
هي احسن ... واذا كانت هذه الشرايع حقاً وداعية الى النظر المؤدى الى
معرفة الحق فانا معشر المسلمين نعلم على القطع انه لا يؤدى النظر
البرهاني الى مخالفة ما ورد به الشرع فانّ الحق لا يضادّ الحق بل يوافقه
ويشهد له واذا كان هذا هكذا فان ادّى النظر البرهاني الى نحو ما من
المعرفة بوجود ما فلا يخلو ذلك الموجود ان يكون قد سكّت عنه في الشرع
او عرّف به فان كان ممّا سكّت عنه فلا تعارض هناك وهو بمنزلة ما سكّت
عنه من الاحكام فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي وان كانت الشريعة
نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق ان يكون موافقاً لما ادّى اليه البرهان
فيه او مخالفاً فان كان موافقاً فلا قول هناك وان كان مخالفاً طلب هناك
تأويله ومعنى التأويل هو اخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية الى الدلالة
المجازية من غير ان يخلّ في ذلك بعادة لسان العرب في التجوّز من
تسمية الشئ بشبيهه او سببه او لاحقه او مقارنه او غير ذلك من الاشياء
التي عودت في تعريف اصناف الكلام المجازي واذا كان الفقيه يفعل هذا
في كثير من الاحكام الشرعية فكم بالحرى ان يفعل ذلك صاحب العلم
بالبرهان فانّ الفقيه انما عنده قياس ظني والعارف عنده قياس يقيني
ونحن نقطع قطعاً ان كلّ ما ادّى اليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع انّ

ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ولا يرتاب بها مؤمن وما اعظم ازدياد اليقين بها عند من زاول هذا المعنى وجربته وقصد هذا المقصد من الجمع بين المعقول والمنقول بل نقول انه ما من منطوق به فى الشرع يخالف بظاهرة لها ادى اليه البرهان الا اذا اعتبر الشرع وتصحت سائر اجزائه وجد فى الفاظ الشرع ما يشهد بظاهرة لذلك التأويل او يقارب ان يشهد ولهذا المعنى اجمع المسلمون على انه ليس يجب ان تحمل الفاظ الشرع كلها على ظاهرها ولا ان تخرج كلها من ظاهرها بالتأويل واختلفوا فى الماويل منها من غير المتأويل فالاشعريون مثلاً يتأولون آية الاستواء وحديث النزول والحنبلة تحمل ذلك على ظاهرة والسبب فى ورود الشرع فيه الظاهر والباطن هو اختلاف فطر الناس وتباين مزاجهم فى التصديق والسبب فى ورود الظواهر المتعارضة فيه هو تنبيه الراشخين فى العلم على التأويل الجامع بينهما ... فالى هذا المعنى وردت الاشارة بقوله تعالى هو الذى انزل عليك الكتاب منه ايات محكمة الى قوله والراشخون فى العلم فان قال قائل ان فى الشرع اشياء قد اجمع المسلمون على حملها على ظواهرها واشياء على تأويلها واشياء اختلفوا فيها فهل يجوز ان يودى البرهان الى تأويل ما اجمعوا على ظاهره او ظاهر ما اجمعوا على تاويله قلنا اما لو ثبت الاجماع بطريق يقينى لم يصح وان كان الاجماع فيها ظنياً فقد يصح ولذلك قال ابو حامد وابو المعالى وغيرهما من ائمة النظر انه لا يقطع بكفر من خرق الاجماع فى التأويل فى امثال هذه الاشياء وقد يدل ذلك على ان الاجماع لا يتقرر فى النظريات بطريق يقينى كما يمكن ان يتقرر فى العمليات انه ليس يمكن

ان ينتقرر الاجماع في مسئلة ما في عصر ما الا بان يكون ذلك العصر
 عندنا محصورا وان يكون جميع العلماء الموجودين في ذلك العصر معلومين
 عندنا اعني معلوما اشخاصهم ومبلغ عددهم وان ينقل اليينا في المسئلة
 مذهب كل واحد منهم فيها نقل تواتر ويكون مع هذا كله قد صح عندنا
 ان العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على انه ليس في الشرع
 ظاهر وباطن وان العلم بكل مسئلة يجب الا يكتم عن احد وان الناس
 طريقهم واحد في علم الشريعة واما وكثير من الصدر الاول قد نقل عنهم
 انهم كانوا يرون ان للشرع ظاهرا وباطنا وانه ليس يجب ان يعلم بالباطن
 من ليس من اهل العلم به ولا يقدر على فهمه مثل ما روى البخاري عن
 علي رضي الله عنه انه قال حدثوا الناس بما يعرفون اتريدون ان يكذب
 الله ورسوله ومثل ما روى من ذلك عن جماعة من السلف فكيف يمكن
 ان يتصور اجماع منقول اليينا عن مسئلة من المسائل النظرية ونحن نعلم
 قطعا انه لا يخلو عصر من الاعصار من علماء يرون ان في الشرع اشياء
 لا ينبغي ان يعلم بحقيقتها جميع الناس وذلك بخلاف ما عرض في العمليات
 فان الناس كلهم يرون افشاءها لجميع الناس على السواء ويكتفي حصول
 الاجماع فيها بان تنتشر المسئلة فلا ينقل اليينا فيها خلاف فان هذا
 كلف في حصول الاجماع في العمليات بخلاف الامر في العلميات فان قلت
 واذا لم يجب التكفير بخرق الاجماع في التأويل اذ لا يتصور في ذلك اجماع
 فما تقول في الفلاسفة من اهل الاسلام كابى نصر وابن سينا فان ابا
 حامد قد قطع بتكفيرهما في كتابه المعروف بالتهافت في ثلاث مسائل
 في القول بقديم العالم وبانه تعالى لا يعلم الجزئيات تعالى عن ذلك وفي

تأويل ما جاء في حشر الاجساد واحوال المعاد قلنا الظاهر من قوله في ذلك انه ليس تكفيره اياهما في ذلك قطعاً ان قد صرح في كتاب التفرقة ان التكفير بخرق الاجماع فيه احتمال وقد تبين من قولنا انه ليس يمكن ان يتقرر اجماع في امثال هذه المسائل لما روى عن كثير من السلف الاول فضلا عن غيرهم ان هاهنا تأويلات لا يجب ان يفصح بها الا لمن هو من اهل التأويل وهم الراسخون في العلم لان الاختيار عندنا هو الوقوف على قوله تعالى والراسخون في العلم لانه اذا لم يكن اهل العلم يعلمون التأويل لم تكن عندهم مزية تصديق توجب لهم من الايمان به ما لا يوجد عند غير اهل العلم وقد وصفهم الله بانهم المؤمنون به وهذا انما يحمل على الايمان الذي يكون من قبل البرهان وهذا لا يكون الا مع العلم بالتأويل فان غير اهل العلم من المؤمنين هم اهل الايمان بها لا من قبل البرهان فان كان هذا الايمان الذي وصف الله به العلماء خاصاً بهم فيجب ان يكون بالبرهان واذا كان بالبرهان فلا يكون الا مع علم التأويل لان الله عز وجل قد اخبر ان لها تأويلاً هو الحقيقة والبرهان لا يكون الا على الحقيقة واذا كان ذلك كذلك فلا يمكن ان يتقرر في التأويلات التي خص الله العلماء بها اجماع مستفيض وهذا بين بنفسه عند من انصف والى هذا كله فقد نرى ان ابا حامد قد غلط على الحكماء المشائين فيما نسب اليهم من انهم يقولون انه تقدس وتعالى لا يعلم الجزئيات اصلاً بل يرون انه تعالى يعلمها بعلم غير مجانس لعلمنا بها وذلك ان علمنا معلول للمعلوم به فهو محدث بحدوثه ومتغير بتغيره وعلم الله سبحانه بالوجود على مقابل هذا فانه علة للمعلوم الذي هو الموجود فمن شبه

العلمين احدهما بالآخر فقد جعل ذوات المتقابلات وخواصها واحدة وذلك غاية الجهل فاسم العلم اذا قيل على العلم المحدث و القديم فهو مقول باشتراك الاسم المكص كما يقال كثير من الاسماء على المتقابلات مثل الجلل المقول على العظيم والصغير والصريم المقول على الضوء والظلمة ولهذا ليس هاهنا حد يشمل العلمين جميعاً كما توهمه المتكلمون من اهل زماننا وقد افردنا في هذه المسئلة قولاً حركنا اليه بعض اصحابنا وكيف يتوهم على المشائين انهم يقولون انه سبحانه لا يعلم بالعلم القديم الجزئيات وهم يرون ان الرويا الصادقة تتضمن الانذارات بالجزئيات الحادثة في الزمان المستقبل وان ذلك العلم المنذر يحصل للانسان في النوم من قبل العلم الازلي المدبر للكل والمستولى عليه وليس يرون انه لا يعلم الجزئيات فقط على النحو الذي نعلمه نحن بل ولا الكلّيات فان الكلّيات المعلومة عندنا معلولة ايضاً عن طبيعة الموجود والامر في ذلك العلم بالعكس ولذلك ما قد ادى اليه البرهان ان ذلك العلم منزّه عن ان يوصف بكلّي او بجزئي فلا معنى للاختلاف في هذه المسئلة اعني في تكفيرهم او لا تكفيرهم واما مسئلة قدم العالم او حدوثه فان الاختلاف فيها عندى بين المتكلمين من الاشعرية وبين الحكماء المتقدمين يكاد ان يكون راجعاً للاختلاف في التسمية وبخاصة عند بعض القدماء وذلك انهم اتفقوا على ان هاهنا ثلاثة اصناف من الموجودات طرفان وواسطة بين الطرفين فاتفقوا في تسمية الطرفين واختلفوا في الواسطة فاما الطرف الواحد فهو موجود وجد من شىء غيره و عن شىء اعنى عن سبب فاعل و من مادة و الزمان متقدم عليه اعنى على وجوده وهذه هي حال الاجسام التى يدرك تكونها

بالحسّ مثل تكوّن الماء والهواء والأرض والحيوان والنبات وغير ذلك فهذا الصنف من الموجودات اتفق الجميع من القدماء والأشعرّيين على تسميتها محدثة وأما الطرف المقابل لهذا فهو موجود لم يكن من شيء ولا عن شيء ولا تقدّمه زمان وهذا أيضاً اتفق الجميع من الفرقتين على تسميته قديماً وهذا الموجود مدرك بالبرهان وهو الله تبارك وتعالى الذي هو فاعل الكل وموجده والحافظ له سبحانه وتعالى قدرة ... وأما الصنف من الموجود الذي بين هذين الطرفين فهو موجود لم يكن من شيء ولا تقدّمه زمان ولا كنه موجود عن شيء أعني عن فاعل وهذا هو العالم بأسره والكلّ منهم متفق على وجود هذه الصفات الثلاث للعالم فإن المتكلمين يسلمون أنّ الزمان غير متقدم عليه أو يلزمهم ذلك إذ الزمان عندهم شيء مقارن لحركات والأجسام وهم أيضاً متفقون مع القدماء على أنّ الزمان المستقبل غير متناه وكذلك الوجود المستقبل وأنّما يختلفون في الزمان الماضي والوجود الماضي فالتكلمون يرون أنّه متناه وهذا هو مذهب افلاطون وشيعته وأرسطو وفرقته يرون أنّه غير متناه كالحال في المستقبل فهذا الوجود الآخر الأمر فيه بين أنّه قد أخذ شبهها من الوجود الكائن الحقيقي ومن الوجود القديم فمن غلب عليه ما فيه من شبه القديم على ما فيه من شبه المحدث سمّاه قديماً ومن غلب عليه ما فيه من شبه المحدث سمّاه محدثاً وهو في الحقيقة ليس محدثاً حقيقياً ولا قديماً حقيقياً فإن المحدث الحقيقي فاسد ضرورة القديم الحقيقي ليس له علّة ومنهم من سمّاه محدثاً ازليّاً وهو افلاطون وشيعته لكون الزمان متناه عندهم من الماضي فالمذاهب في العالم ليست تتباعد كل التباعد حتى يكفر بعضها ولا يكفر فإن الآراء

شأنها هذا يجب ان تكون في الغاية من التباعد اعني ان تكون متقابلة
كما ظن المتكلمون في هذه المسئلة اعني ان اسم القدم والحدوث في العالم
باسره هو من المتقابلة وقد تبين من قولنا ان الامر ليس كذلك وهذا
كله مع ان هذه الآراء في العالم ليست على ظاهر الشرع فان ظاهر الشرع
اذا تصفح ظهر من الآيات الواردة في الانبياء عن ايجاد العالم ان صورته
محدثة بالحقيقة وان نفس الوجود والزمان مستمر من الطرفين اعني غير
منقطع وذلك ان قوله تعالى وهو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام
وكان عرشه على الماء يقتضي بظاهره ان وجوداً قبل هذا الوجود وهو العرش
والماء وزماناً قبل هذا الزمان اعني المقترن بصورة هذا الوجود الذي هو عدد
حركة الفلك وقوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات يقتضي ايضاً
بظاهره ان وجوداً ثانياً بعد هذا الوجود وقوله تعالى ثم استوى الى السماء
وهي دخان يقتضي بظاهره ان السموات خلقت من شيء والمتكلمون
ليسوا في قولهم ايضاً في العالم على ظاهر الشرع بل متأولون فانه ليس في
الشرع ان الله كان موجوداً مع العدم المكفوض ولا يوجد هذا فيه نصاً
ابداً فكيف يتصور في تأويل المتكلمين في هذه الآيات ان الاجماع انعقد
عليه والظاهر الذي قلناه من الشرع في وجود العالم قد قال به فرقة من
الحكماء ويشبه المختلفون في هذه المسائل العويصة إما مصيبون مأجورون
وإما مخطئون معذورون فان التصديق بالشئ من قبل الدليل القائم في
النفس هو شيء اضطراري لا اختياري اعني انه ليس لنا ان لا نصدق او
نصدق كما لنا ان نقوم او لا نقوم واذا كان من شرط التكليف الاختيار
فالمصدق بالحظا من قبل شبهة عرضت له اذا كان من اهل العلم معذور

ولذلك قال عليه السلام اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر وائى حاكم اعظم من الذى يحكم على الوجود بآته كذا او ليس بكذا وهولاء الحكماء هم العلماء الذين خصهم الله بالتاويل وهذا الخطأ المصفوح عنه في الشرع انما هو الخطأ الذى يقع من العلماء اذا نظروا في الاشياء العويصة التى كلفهم الشرع النظر فيها واما الخطأ الذى يقع من غير هذا الصنف من الناس فهو آثم محض وسواء كان الخطأ في الامور النظرية او العملية فكان الحاكم الجاهل بالسنة اذا اخطأ في الحكم لم يكن معذوراً كذلك الحاكم على الموجودات اذا لم توجد فيه شروط الحكم فليس بمعذور بل هو إما آثم وإما كافر واذا كان يشترط في الحاكم في الحلال والحرام ان تجمع له اسباب الاجتهاد وهو معرفة الاصول ومعرفة الاستنباط من تلك الاصول بالقياس فكم بالحرى ان يشترط ذلك في الحاكم على الموجودات اعنى ان يعرف الاوائل العقلية ووجه الاستنباط منها وبالجملة فالخطأ في الشرع على ضربين إما خطأ يعذر فيه من هو من اهل النظر في ذلك الشيء الذى وقع فيه الخطأ كما يعذر الطبيب الماهر اذا اخطأ في صناعة الطب والحاكم الماهر اذا اخطأ في الحكم ولا يعذر فيه من ليس من اهل ذلك الشأن وإما خطأ ليس يعذر فيه احد من الناس بل ان وقع في مبادئ الشريعة فهو كافر وان وقع فيما بعد المبادئ فهو بدعة وهذا الخطأ هو الخطأ الذى يكون في الاشياء التى تفضى جميع اصناف طرق الدلائل الى معرفتها فتكون معرفة ذلك الشيء بهذه الجهة ممكنة للجميع وهذا مثل الاقرار بالله تبارك وتعالى وبالنبوات وبالسعادة الاخرائية والشقاء الاخرائي وذلك ان هذه الاصول الثلاثة يؤدى اليها اصناف الدلائل الثلاثة التى

لا يعرى احد من الناس عن وقوع التصديق له من قبلها بالذى كلف معرفته اعنى الدلائل الخطبية والجدلية والبرهانية فالجاحد لامثال هذه الاشياء اذا كانت اصلاً من اصول الشرع كافر معاند بلسانه دون قلبه او بغفلته عن التعرض الى معرفة دليلها لانه ان كان من اهل البرهان فقد جعل له سبيل الى التصديق بها بالبرهان وان كان من اهل الجدل فبالجدل وان كان من اهل الموعظة فبالموعظة ولذلك قال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويؤمنوا بي يريد باى طريق اتفق لهم من طرق الايمان الثلاث واما الاشياء التى لحفائها لا تعلم الا بالبرهان فقد تلطّف الله فيها لعباده الذين لا سبيل لهم الى البرهان إمّا من قبل فطرهم وإمّا من قبل عاداتهم وإمّا من قبل عدمهم اسباب التعلم بان ضرب لهم امثالها واشباهها ودعاهم الى التصديق بتلك الامثال ان كانت تلك الامثال يمكن ان يقع التصديق بها بالادلة المشتركة للجميع اعنى الجدلية والخطبية وهذا هو السبب فى ان انقسم الشرع الى ظاهر وباطن فان الظاهر هو تلك الامثال المضروبة لتلك المعانى والباطن هو تلك المعانى التى لا تنجلي الا لاهل البرهان وهذه هى اصناف تلك الموجودات الاربعة او الخمسة التى ذكرها ابو حامد فى كتاب التفرقة واذا اتفق كما قلنا ان نعلم الشئ بنفسه بالطرق الثلاث لم نحتاج ان نصرب له امثالا وكان على ظاهره لا يتطرق اليه تأويل وهذا النحو من الظاهر ان كان فى الاصول فالمتأول له كافر مثل من يعتقد انه لا سعادة اخراوية هاهنا ولا شقاء وانه انما قصد بهذا القول ان يسلم الناس بعضهم من بعض فى ابدانهم وحواسهم وانها حيلة وانه لا غاية للانسان الا وجوده المكسوس فقط واذا تقرّر هذا

فقد ظهر لك من قولنا ان هاهنا ظاهراً من الشرع لا يجوز تأويله فان كان تأويله في المبادئ فهو كفر وان كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة وهنا ايضا ظاهر يجب على اهل البرهان تأويله وحملهم اياه على ظاهره كفر وتأويل غير اهل البرهان له واخراجه عن ظاهره كفر في حقهم او بدعة ومن هذا الصنف آية الاستواء وحديث النزول ولذلك قال عليه السلام في السوداء اذا خبرته ان الله في السماء اعتقها فانها مؤمنة ان كانت ليست من اهل البرهان والسبب في ذلك ان الصنف من الناس الذين لا يقع لهم التصديق الا من قبل التخييل اعني انه لا يصدقون بالشئ الا من جهة ما يتخيّلونه يعسر وقوع التصديق لهم بوجود ليس منسوباً الى شئ متخيّل ويدخل ايضا على من لا يفهم من هذه النسبة الا المكان وهم الذين شدوا على رتبة الصنف الاول قليلاً في النظر اعتقاد الجسميّة ولذلك كان الجواب لهؤلاء في امثال هذه انها من المتشابهة وان الوقف في قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واهل البرهان مع انهم مجمعون في هذا الصنف انه من المأول فقد يختلفون في تأويله وذلك بحسب مرتبة كل واحد من معرفة البرهان وهاهنا صنف ثالث من الشرع متردد بين هذين الصنفين يقع فيه شك فيلحقه قوم ممن يتعاطى النظر بالظاهر الذي لا يجوز تأويله ويلحقه آخرون بالباطن الذي لا يجوز حمله على الظاهر للعلماء وذلك لعواصة هذا الصنف واشتباهاه والمنحطى في هذا معذور اعني من العلماء فان قيل فاذا تبين ان الشرع في هذا على ثلاث مراتب فمن اي هذه المراتب الثلاث هو عندكم ما جاء في صفات المعاد واحواله فنقول ان هذه المسئلة الامر فيها بين انها من الصنف المختلف فيه وذلك انا نرى

قوماً ينسبون انفسهم الى البرهان يقولون ان الواجب حملها على ظاهرها
 ان كان ليس هاهنا برهان يؤدى الى استحالة الظاهر فيها وهذه طريقة
 الاشعرية وقوم آخر ممن يتعاطى البرهان يتأولونها وهؤلاء يختلفون فى
 تأويلها اختلافاً كثيراً وفي هذا الصنف هو ابو حامد معدود وكثير من
 المتصوفة ومنهم من يجمع فيها التأويلين كما يفعل ذلك ابو حامد فى بعض
 كتبه ويشبه ان يكون المنحطى فى هذه المسئلة من العلماء معذوراً والمصيب
 مشكوراً او ماجوراً وذلك اذا اعترف بالوجود وتأول فيها نحواً من الخفاء
 التأويل اعنى فى صفة المعاد ولا فى وجوده اذا كان التأويل لا يؤدى الى نفي
 الوجود وانما كان مجرد الوجود فى هذه كفرًا لانه فى اصل من اصول الشريعة
 وهو مما يقع التصديق به فى الطرق الثلاث المشتركة للاحمر والاسود
 واما من كان من غير اهل العلم فالواجب حملها على الظاهر وتأويلها فى
 حقه كفر لانه يؤدى الى الكفر ولذلك ما نرى ان من كان من الناس فرضه
 الايمان بالظاهر فالتأويل فى حقه كفر لانه يؤدى الى الكفر فمن افشاه له
 من اهل التأويل فقد دعاه الى الكفر والداعى الى الكفر كافر ولهذا ما لا
 يجب ألا تثبت التأويلات إلا فى كتب البراهين لانها اذا كانت فى كتب
 البراهين لم يصل اليها إلا من هو من اهل البرهان واما اذا ثبتت فى غير
 كتب البرهان واستعمل فيها الطرق الشعرية والخطبية او الجدلية كما
 يصنعه ابو حامد فخطأ على الشرع وعلى الحكمة وان كان الرجل انما قصد
 خيراً وذلك انه رام ان يكثر اهل العلم بذلك ولكن كثر بذلك الفساد
 ليس بدون كثرة اهل العلم وتطرق بذلك قوم الى ثلب الحكمة وقوم الى
 ثلب الشريعة وقوم الى الجمع بينهما ويشبه ان يكون هذا احد مقاصده

بكتبه والدليل على أنه رام بذلك تنبيه الفطر أنه لم يلزم مذهباً من المذاهب في كتبه بل هو مع الاشاعرة اشعري ومع الصوفية صوفي ومع الفلاسفة فيلسوف وحتى أنه كما قيل

يومًا يمان إذا لاقيت ذا يمن وان لقيت معدّيًا فعدنان

والذي يجب على أئمة المسلمين أن ينهوا عن كتبه التي تتضمن العلم إلا من كان من أهل العلم كما يجب لهم أن ينهوا عن كتب البرهان من ليس أهلاً لها وإن كان الضرر الداخل على الناس من كتب البراهين أخف لأنه لا يقف على كتب البرهان في الأكثر إلا أهل الفطر الفائقة وأنما يوتى هذا الصنف من عدم الفضيلة العلمية والقراءة على غير ترتيب وأخذها من غير معلّم ولاكن سعيها بالجملة صاد لما دعا إليه الشرع لأنه ظلم لأفضل اصناف الناس وأفضل اصناف الموجودات إذ كان العدل في أفضل اصناف الموجودات أن يعرفها على كنهها من كان معدّها لمعرفتها على كنهها وهم أفضل اصناف الناس فأنه على قدر عظم الموجود يعظم الجور في حقه الذي هو الجهل به ولذلك قال تعالى أن الشرك لظلم عظيم فهذا ما رأينا أن ثبتته في هذا الجنس من النظر اعني التكلم بين الشريعة والحكمة واحكام التاويل في الشريعة ولولا شهرة ذلك عند الناس وشهرة هذه المسائل التي ذكرناها لما استخبرنا أن نكتب في ذلك حرفاً ولا أن نعتذر في ذلك لأهل التأويل بعذر لأن شأن هذه المسائل أن تذكر في كتب البرهان والله الهادي والموفق للصواب . وينبغي أن تعلم أن مقصود الشرع أنما هو تعليم العلم الحق والعمل الحق والعلم الحق هو معرفة الله تعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه وبخاصة الشريعة منها ومعرفة السعادة

الاخر اوية والشقاء الاخر اوى والعمل الحق هو امتثال الافعال التي تفيد
 السعادة وتجنب الافعال التي تفيد الشقاء والمعرفة بهذه الافعال هو الذى
 يسمى العلم العملى وهذه تنقسم قسمين احدهما افعال ظاهرة بدنية
 والعلم بهذه هو الذى يسمى الفقه والقسم الثانى افعال نفسانية مثل الشكر
 والصبر وغير ذلك من الاخلاق التي دعا اليها الشرع او نهى عنها والعلم
 بهذه هو الذى يسمى الزهد وعلوم الآخرة والى هذا فحما ابو حامد فى كتابه
 ولما كان الناس قد اضرَبوا عن هذا الجنس وخاضوا فى الجنس الثانى وكان
 هذا الجنس املك بالتقوى التي سبب السعادة سمي كتابه احياء علوم
 الدين وقد خرجنا عما كنا بسبيله فنرجع فنقول لما كان مقصود الشرع
 تعليم العلم الحق والعمل الحق وكان التعليم صنفين تصوّراً وتصديقاً كما
 بين ذلك اهل العلم بالكلام وكانت طرق التصديق الموجودة للناس ثلاث
 البرهانية والمجدلية والخطبية وطرق التصوّر اثنتين اما الشى نفسه واما
 مثاله وكان الناس كلهم ليس فى طباعهم ان يقبلوا البراهين ولا اقاويل
 المجدلية فضلا عن البرهانية مع ما فى تعليم الاقاويل البرهانية من
 العسر والحاجة فى ذلك الى طول الزمان لمن هو اهل لتعلّمها وكان الشرع
 انما هو مقصوده تعليم الجميع وجب ان يكون الشرع يشتمل على جميع
 انحاء طرق التصديق وانحاء طرق التصوّر ولما كانت طرق التصديق منها
 ما هي عامة لاکثر الناس اعنى وقوع التصديق من قبلها وهي الخطبية
 والمجدلية والخطبية اعم من المجدلية ومنها ما هي خاصة ولاقل الناس وهي
 البرهانية وكان الشرع مقصوده الاول العناية بالاکثر من غير اغفال لتنبيه
 الخواص كانت اكثر الطرق المصرّح بها فى الشريعة هي الطرق المشتركة

للاكثر في وقوع التصور والتصديق وهذه الطرق هي في الشريعة على اربعة اصناف احدها ان تكون مع انها مشتركة خاصة في الامرين جميعا اعني ان تكون في التصور والتصديق يقينية مع انها خطبية او جدلية وهذه المقاييس هي المقاييس التي عرض لمقدماتها مع كونها مشهورة او مظنونة ان تكون يقينية وعرض لنتائجها ان اخذت انفسها دون مثالاتها وهذا الصنف من الاقاويل الشرعية ليس له تاويل والجاحد له او المتأول كافر والصنف الثاني ان تكون المقدمات مع كونها مشهورة او مظنونة يقينية وتكون النتائج مثالات للامور التي قصد انتاجها وهذا يتطرق اليه التأويل اعني لنتائجها والثالث عكس هذا وهو ان تكون النتائج هي الامور التي قصد انتاجها نفسها وتكون المقدمات مشهورة او مظنونة من غير ان يعرض لها ان تكون يقينية وهذا ايضا لا يتطرق اليه تاويل اعني لنتائجها وقد يتطرق لمقدماته والرابع ان يكون مقدماته مشهورة او مظنونة من غير ان يعرض لها ان تكون يقينية وتكون نتائجها مثالات لما قصد انتاجه وهذه فرض الخواص فيها التأويل وفرض الجمهور امرارها على ظاهرها وبالحيلة فكل ما يتطرق اليه من هذه تأويل لا يدرك الا بالبرهان وفرض الخواص فيه هو ذلك التأويل وفرض الجمهور هو حملها على ظاهرها في الوجهين جميعا اعني في التصور والتصديق ان كان ليس في طباعهم اكثر من ذلك وقد يعرض للنظار في الشريعة تأويلات من قبل تفاضل الطرق المشتركة بعضها على بعض في التصديق اعني اذا كان دليل التأويل اتم اقناعا من دليل الظاهر وامثال هذه التأويلات هي جمهورية ويمكن ان يكون فرض من بلغت قوائم النظرية الى القوة الجدلية وفي هذا الجنس يدخل

بعض تأويلات الاشعرية والمعتزلة وان كانت المعتزلة في الاكثر اوثق اقوالاً
وامّا الجمهور الذين لا يقدرّون على اكثر من الاقاويل الخطبية ففرضهم
امرارها على ظاهرها ولا يجوز ان يعلموا ذلك التأويل اصلاً فاذا الناس على
ثلاثة اصناف صنف ليس هو من اهل التأويل اصلاً وهم الخطبيّون الذين هم
الجمهور الغالب وذلك انه ليس يوجد احد سليم العقل يعرى من هذا
النوع من التصديق وصنف هو من اهل التأويل الجدلي وهؤلاء هم الجدليّون
بالطبع فقط او بالطبع والعادة وصنف هو من اهل التأويل اليقيني وهؤلاء
هم البرهانيّون بالطبع والصناعة اعني صناعة الحكمة وهذا التأويل ليس
ينبغي ان يصرّح به لاهل الجدل فضلاً عن الجمهور ومتى صرّح بشي من
هذه التأويلات لمن هو من غير اهلها وبخاصّة التأويلات البرهانية لبعدها
عن المعارف المشتركة افضى ذلك بالمصرّح له والمصرّح الى الكفر والسبب
في ذلك ان مقصوده ابطال الظاهر واثبت المؤول فاذا ابطال الظاهر عند
من هو من اهل الظاهر ولم يثبت المؤول عنده اذاه ذلك الى الكفر ان كان
في اصول الشريعة فالتأويلات ليس ينبغي ان يصرّح بها للجمهور ولا تثبت
في الكتب الخطبية او الجدلية اعني الكتب التي الاقاويل الموضوعة فيها من
هذين الجنسيتين كما صنع ذلك ابو حامد ولهذا يجب ان يصرّح ويقال في
الظاهر الذي الاشكال في كونه ظاهراً بنفسه للجميع وكون معرفة تأويله غير
ممكن فيهم انه متشابه لا يعلمه الا الله وان الوقف يجب هنا في قوله
عزوجلّ وما يعلم تأويله الا الله وبمثل هذا يأتي الجواب في السؤال عن
الامور الغامضة التي لا سبيل للجمهور الى فهمها مثل قوله تعالى ويسألونك
عن الروح قل الروح من امر ربي وما اوتيتم من العلم الا قليلاً واما

المصرّح بهذه التأويلات لغير اهلها فكافر لمكان دعائه للناس الى الكفر وهو صدّ دعوى الشارع وبخاصّة متى كانت تأويلات فاسدة في اصول الشريعة كما عرض ذلك لقوم من اهل زماننا فانا قد شهدنا منهم اقواماً ظنّوا انّهم تفلسفوا وانّهم قد ادركوا بحكمتهم العجيبة اشياء مخالفة للشرع من جميع الوجوه اعنى لا تقبل تأويلاً وانّ الواجب هو التصريح بهذه الاشياء للجمهور فصاروا بتصريحهم للجمهور بتلك الاعتقادات الفاسدة سبباً لهلاك الجمهور وهلاكهم في الدنيا والآخرة ومثال مقصد هؤلاء مع مقصد الشاوع مثال من قصد الى طبيب ماهر قصد حفظ صحّة جميع الناس وازالة الامراض عنهم بان وضع لهم اقاويل مشتركة التصديق في وجوب استعمال الاشياء التي تحفظ صحّتهم وتزيل امراضهم وتجنّب اضدادها ان لم يمكنه فيهم ان يصيّر جميعهم اطباء لان الذي يعلم الاشياء الحافظة للصحة والمزيل للمرض بالطرق البرهانية هو الطبيب فتصدّى هذا الى الناس وقال لهم انّ هذه الطرق التي وضع لكم هذا الطبيب ليست بحقّ وشرع في ابطالها حتى بطلت عندهم او قال انّ لها تأويلات فلم يفهموها ولا وقع لهم من قبلها تصديق في العمل افترى الناس الذين حالهم هذه الحال يفعلون شيئا من الاشياء النافعة في الصحة وازالة المرض او يقدر هذا المصرّح لهم بابطال ما كانوا يعتقدون فيها ان يستعملوها معهم اعنى حفظ الصحة لا بل ما يقدر هو على استعمالها معهم ولا هم يستعملونها فيشملهم الهلاك هذا ان صرّح لهم بتأويلات صحيحة في تلك الاشياء لكونهم لا يفهمون ذلك التأويل فضلاً ان صرّح لهم بتأويلات فاسدة لانّهم يؤول بهم الامر ان لا يروا ان هاهنا صحّة يجب ان تحفظ ولا مرضاً يجب ان يزال فضلاً عن

ان يروا ان هاهنا اشياء تحفظ الصحة وتزيل المرض وهذه هي حال من يصرح بالتأويل للجمهور ولمن ليس هو باهل له مع الشرع ولذلك هو مفسد له وصاد عنه والصاد عن الشرع كافر وانما كان هذا التمثيل يقينياً وليس بشعري كما لقائل ان يقول لانه صحيح التناسب وذلك ان نسبة الطبيب الى صحة الابدان نسبة الشارع الى صحة الانفس اعني ان الطبيب هو الذي يطلب ان يحفظ صحة الابدان اذا وجدت ويستردّها اذا عدمت والشارع هو الذي يبتغي هذا في صحة الانفس وهذه الصحة هي المسماة تقوى وقد صرح الكتاب العزيز بطلبها بالافعال الشرعية في غير ما آية فقال تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وقال تعالى لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولاكن يناله التقوى منكم وقال ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر الى غير ذلك من الآيات التي تضمنها الكتاب العزيز من هذا المعنى فالشارع انما يطلب بالعلم الشرعي او العمل الشرعي هذه الصحة وهذه الصحة هي التي تترتب عليها السعادة الاخرائية وعلى ضدها الشقاء الاخرائي فقد تبين لك من هذا انه ليس يجب ان تثبت التأويلات الصحيحة في الكتب الجمهورية فضلاً عن الفاسدة والتأويل الصحيح هي الامانة التي حملها الانسان فابي ان يحملها واشفق منها جميع الموجودات اعني المذكورة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال الآية ومن قبل التأويلات والظن بانها يجب ان يصرح بها في الشرع نشأت فرق الاسلام حتى كفر بعضهم بعضاً وبدّع بعضهم بعضاً وبخاصة الفاسدة منها فأولت المعتزلة آيات كثيرة واحاديث كثيرة وصرّحوا بتأويلهم للجمهور وكذلك فعلت الاشعرية وان كانوا اقل

تأويلًا فاقوعوا الناس من قبل ذلك في شتآن وتباغض وحروب ومزقوا الشرع
وفرقوا الناس كل التفريق وزائدًا الى هذا كله ان طرقهم التي سلكوها في
اثبات تاويلاتهم ليسوا فيها لا مع الجمهور ولا مع الخواص لكونها اذا تؤمّلت
ناقصة عن شرائط البرهان وذلك يقف عليه بادنئ تأمل من عرف شرائط
البرهان بل كثير من الاصول التي بنت عليها الاشعرية معارفها هي
سوفسطائية فانها تجحد كثيرًا من الضروريات مثل ثبوت الاعراض وتأثير
الاشياء بعضها في بعض ووجود الاسباب الضرورية للمسببات والصور الجوهرية
والوسائط ولقد تعدى نظارهم في هذا المعنى على المسلمين ان فرقة من
الاشعرية كفرت من ليس يعرف وجود الباري بالطرق التي وضعوها لمعرفة
في كتبهم وهم الكافرون والضالون بالحقيقة ومن هنا اختلفوا فقال قوم اول
الواجبات النظر وقال قوم الايمان اعنى من قبل انهم لم يعرفوا اى الطرق
هي الطرق المشتركة للجميع التي دعا الشرع من ابوابها جميع الناس وظنوا
ان ذلك طريق واحد فاخطئوا مقصد الشارع وضلّوا واضلّوا فان قيل فاذا
لم تكن هذه الطرق التي سلكها الاشعرية ولا غيرهم من اهل النظر هي
الطرق المشتركة الى قصد الشارع لتعليم الجمهور بها وهي التي لا يمكن
تعليمهم بغيرها فاي الطرق هي هذه الطرق في شريعتنا هذه قلنا هي
الطرق التي ثبتت في الكتاب العزيز فقط فان الكتاب العزيز اذا تؤمّل
وجدت فيه الطرق الثلاث الموجودة لجميع الناس والطرق المشتركة لتعليم
اكثر الناس والخاصة واذا تؤمّل الامر فيها ظهر انه ليس يلفى طرق مشتركة
لتعليم الجمهور افضل من الطرق المذكورة فيه فمن حرفها بتأويل لا يكون
ظاهرًا بنفسه او اظهر منها للجميع وذلك شئ غير موجود فقد ابطال

حكمتها وابطل فعلها المقصود في افادة السعادة الانسانية وذلك ظاهر جداً من حال الصدر الاول وحال من اتى بعدهم فان الصدر الاول انما صار الى الفضيلة الكاملة والتقوى باستعمال هذه الاقاويل دون تأويلات فيها ومن كان منهم وقف على تأويل لم ير ان يصرح به واما من اتى بعدهم فانهم لما استعملوا التأويل قلّ تقواهم وكثر اختلافهم وارتفعت حبتهم وتفرّقوا فرقاً فيجب على من اراد ان يرفع هذه البدعة عن الشريعة ان يعتمد الى الكتاب العزيز فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة في شى شى مما كلفنا اعتقاده ويجتهد في نظره الى ظاهرها ما امكنه من غير ان يتأول من ذلك شياً الا اذا كان التأويل ظاهراً بنفسه اعنى ظهوراً مشتركاً للجميع فان الاقاويل الموضوعة في الشرع لتعليم الناس اذا تومت يشبه ان يبلغ من نصرتها الى حد لا يخرج عن ظاهر ما هو منها ليس على ظاهره الا من كان من اهل البرهان وهذه الخاصة ليست توجد لغيرها من الاقاويل فاذا الاقاويل الشرعية المصرّح بها في الكتاب العزيز للجميع لها ثلاث خواص دلت على الاعجاز احداها انه لا يوجد اتم اقناعاً وتصديقاً للجميع منها والثانية انها تقبل النصر بطبعها الى ان تنتهى الى حد لا يقف على التأويل فيها ان كانت مما فيها تأويل الا اهل البرهان والثالثة انها تتضمن التنبيه لاهل الحق على التأويل الحق وهذا ليس يوجد لا في مذاهب الاشعرية ولا في مذاهب المعتزلة اعنى ان تأويلاتهم لا تقبل النصر ولا تتضمن التنبيه على الحق ولا هي حق ولهذا كثرت البدع وبودنا لو تفرغنا لهذا المقصد وقدرنا عليه وان انسأ الله في العمر فسنثبت فيه قدر ما يسر لنا منه فعسى ان يكون ذلك مبدأ لمن ياتى بعد فان النفس من ما تخلل هذه

الشرعية من الاهواء الفاسدة والاعتقادات المحرّفة في غاية الحزن والتألم وبخاصّة ما عرض لها من ذلك من قبل من ينسب نفسه الى الحكمة فانّ الاذاية من الصديق هي اشدّ من الاذاية من العدو اعني انّ الحكمة هي صاحبة الشرعية والاخت الرضيعة فالاذاية ممن ينسب اليها اشدّ الاذاية مع ما يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة وهما المصطحبتان بالطبع المتحابّتان بالجواهر والغريزة وقد اذاهما ايضا كثير من الاصدقاء الجهال ممن ينسبون انفسهم اليها وهي الفرق الموجودة فيها والله يسدّد الكدّ ويوفّق الجميع لمحبّته ويجمع قلوبهم على تقواه ويرفع عنهم البغض والشنآن بفضله ورحمته وقد رفع الله كثيرا من هذه الشرور والجهالات والمسالك المضلّات بهذا الامر الغالب وطرق به الى كثير من الخيبرات وبخاصّة على الصنف الذين سلكوا مسلك النظر ورغبوا في معرفة الحق وذلك انه دعا الجمهور من معرفة الله الى طريق وسط ارتفع عن حضيض المقلّدين وانحطّ عن تشغيب المتكلّمين ونبه الخواصّ على وجوب النظر التأم في اصل الشرعية

كمل

كتاب الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة وتعريف ما وقع فيها بحسب

التأويل من الشبه المزيغة والبدع المضلة تصنيف الشيخ العلامة أبي
الوليد بن رشد

قال الشيخ الح أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
رشد وبعد حمد الله الذي اختص من يشاء بحكمته ووفقهم لفهم شريعته
واتباع سنته واطلع من مكنون علمه ومفهوم وحيه ومقصد رسالة نبيه إلى
خلقه على ما استبان به عندهم زيغ الزائغين من أهل ملته وتحريف
المبطلين من أمته وانكشف لهم أن من التأويل ما لم يأذن الله ورسوله
به وصلواته النائمة على أمين وحيه وخاتم رسله وعلى آله وأسرته فإنه لما
كنا قد بينا قبل هذا في قول أئردناه مطابقة الحكمة للشرع وأمر الشريعة
بها وقلنا هناك أن الشريعة قسمان ظاهر ومؤول وأن الظاهر منها فرض
الجمهور وأن المؤول هو فرض العلماء وأما الجمهور ففرضهم فيه حمله على
ظاهرة وترك تأويله وأنه لا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور كما قال
على رضى الله عنه حدثوا الناس بما يفهمون اتريدون أن يكذب الله
ورسوله فقد رأيت أن اتخص في هذا الكتاب عن الظاهر من العقائد التي
قصد الشرع حمل الجمهور عليها ونتحرى في ذلك كله مقصد الشارع صلعم
بحسب الجهد والاستطاعة فإن الناس قد اضطربوا في هذا المعنى كد
الاضطراب في هذه الشريعة حتى حدثت فرق ضالة واصناف مختلفة كد
واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى وأن من خالفه أمّا مبتدع وأمّا كاف

مستباح الدم والمال وهذا كله عدول عن مقصد الشارع وسببه ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقصد الشريعة واشهر هذه الطوائف في زماننا هذا اربعة الطائفة التي تسمى بالاشعرية وهم الذين يرى اكثر الناس اليوم انهم اهل السنة والتي تسمى بالمعتزلة والطائفة التي تسمى بالباطنية والطائفة التي تسمى بالحشوية وكل هذه الطوائف قد اعتقدت في الله اعتقادات مختلفة وصرفت كثيراً من الفاظ الشرع عن ظاهرها الى تأويلات نزلوها على تلك الاعتقادات وزعموا انها الشريعة الاولى التي قصد بالحمل عليها جميع الناس وان من زاع عنها فهو اما كافر واما مبتدع واذا توّملت جميعها وتوّمت مقصد الشرع ظهر ان جلّها اقاويل محدثة وتأويلات مبتدعة وانا اذكر من ذلك ما يجري مجرى العقائد الواجبة في الشرع التي لا يتم الايمان الا بها واتحرى في ذلك كله مقصد الشارع صلعم دون ما جعل اصلاً في الشرع وعقيدة من عقائده من قبل التأويل الذي ليس بصحيح وابتدئ من ذلك بتعريف ما قصد الشارع ان يعتقده الجمهور في الله تبارك وتعالى والطرق التي سلك بهم في ذلك وذلك في الكتاب العزيز ونبدئ من ذلك بمعرفة الطريق التي تفضي الى وجود الصانع ان كانت اول معرفة يجب ان يعرفها المكلف وقبل ذلك فينبغي ان نذكر آراء تلك الفرق المشهورة في ذلك فنقول اما الفرقة التي تدعى بالحشوية فاذّهم قالوا ان طريق معرفة وجود الله تعالى هو السمع لا العقل اعني ان الايمان بوجوده الذي كلف الناس التصديق به يكفي فيه ان يتلقّى من صاحب الشرع ويؤمن به ايماناً كما يتلقّى منه احوال المعاد وغير ذلك ممّا لا مدخل فيه للعقل وهذه الفرقة الضالة الظاهر من امرها انّها مقصرة عن مقصود الشرع في

الطريق التي نصبها للجميع مفضية الى معرفة وجود الله تعالى ودعاهم من قبلها الى الاقرار به وذلك انه يظهر من غير ما آية من كتاب الله انه دعا الناس فيها الى التصديق بوجود البارئ بادلّة عقلية منصوص عليها فيها مثل قوله تبارك وتعالى يا ايّها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم الآية ومثل قوله تعالى افى الله شك فاطر السموات الى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى وليس لقائل ان يقول انه لو كان ذلك واجباً على كلّ من آمن بالله اعنى لا يصحّ ايمانه الا من قبل وقوعه عن هذه الادلّة لكان النبي صلعم لا يدعو احدا الى الاسلام الا عرض عليه هذه الادلّة فان العرب كلّها تعترف بوجود البارئ سبحانه ولذلك قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولنّ الله ولا يمتنع ان يوجد من الناس من تبلغ به فدامة العقل وبلادة القرينة الى ان لا يفهم شيئا من الادلّة الشرعيّة التي نصبها صلعم للجمهور وهذا فهو اقلّ الوجود فاذا وجد ففرضه الايمان بالله من جهة السماع فهذه حال الحشويّة مع ظاهر الشرع واما الاشعريّة فانهم رأوا انّ التصديق بوجود الله تبارك وتعالى لا يكون الا بالعقل لاكن سلكوا في ذلك طرقاً ليست هي الطرق الشرعيّة التي نبت الله عليها ودعا الناس الى الايمان به من قبلها وذلك انّ طريقتهم المشهورة انبتت على بيان انّ العالم حادث وانبنى عندهم حدوث العالم على القول بتركيب الاجسام من اجزاء لا تتجزّأ وانّ الجزء الذي لا يتجزّأ يحدث والاجسام محدثة بحدوثه وطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزّأ وهو الذي يسمونه الجوهرية الفردية طريقة معتاصرة تذهب على كثير من اهل الرياضة في صناعة الجدل فضلاً عن الجمهور ومع ذلك فهي طريقة

غير برهانية ولا مفضية بيقين الى وجود الباري وذلك انه اذا فرضنا ان العالم محدث لزم كما يقولون ان يكون له ولا بد فاعل محدث ولاكن يعرض في وجود هذا المحدث شك ليس في قوة صناعة الكلام الانفصال عنه وذلك ان هذا المحدث لسنا نقدر ان نجعله ازلياً ولا محدثاً اما كونه محدثاً فلانه يفتقر الى محدث وذلك المحدث الى محدث ويمر الامر الى غير نهاية وذلك مستحيل وانما كونه ازلياً فانه يجب ان يكون فعله المتعلق بالمفعولات ازلياً فتكون المفعولات ازلية والحادث يجب ان يكون وجوده متعلقاً بفعل حادث اللهم الا لو سلموا انه يوجد فعل حادث عن فاعل قديم فان المفعول لا بد ان يتعلق به فعل الفاعل وهم لا يسلمون ذلك فان اصولهم ان المقارن للحوادث حادث وايضا ان كان الفاعل حيناً يفعل وحيناً لا يفعل وجب ان تكون هنالك علة صيرته باحدى الحالتين اولى منه بالآخرى فيسئل ايضا في تلك العلة مثل هذا السؤال وفي علة العلة فيمر الامر الى غير نهاية وما يقوله المتكلمون في جواب هذا من ان الفعل الحادث كان بارادة قديمة ليس بمنج ولا مخلص من هذا الشك لان الارادة غير الفعل المتعلق بالمفعول واذا كان المفعول حادثاً فواجب ان يكون الفعل المتعلق بايجاده حادثاً وسواء فرضنا الارادة قديمة او حديثة متقدمة على الفعل او معه فكيف ما كان فقد يلزمهم اما ان يجوزوا على القديم احد ثلاثة امور اما ارادة حادثة وفعل حادث واما فعل حادث وارادة قديمة واما فعل قديم وارادة قديمة والحادث ليس يمكن ان يكون عن فعل قديم بلا واسطة ان سلمنا لهم انه يوجد عن ارادة قديمة ووضع الارادة نفسها هي للفعل المتعلق بالمفعول شي لا يعقل وهو كفرض مفعول

بلا فاعل فانّ الفعل غير الفاعل وغير المفعول وغير الارادة والارادة هي شرط الفعل لا الفعل وايضا فهذه الارادة القديمة يجب ان تتعلّق بعدم الحادث دهرًا لا نهاية له ان كان الحادث معدومًا دهرًا لا نهاية له فهي لا تتعلّق بالمراد في الوقت الذي اقتضت ايجاده الا بعد انقضاء دهر لا نهاية له وما لا نهاية له لا ينقضي فيجب الا يخرج هذا المراد الى الفعل او ينقضي دهر لا نهاية له وذلك ممتنع وهذا هو بعينه برهان المتكلمين الذي اعتمدوه في حدوث دورات الفلك وايضا فانّ الارادة التي تتقدّم المراد وتتعلّق به بوقت مخصوص لا بدّ ان يحدث فيها في وقت ايجاد المراد عزم على الايجاد لم يكن قبل ذلك الوقت لانه ان لم يكن في المريد في وقت الفعل حالة زائدة على ما كانت عليه في الوقت الذي اقتضت الارادة عدم الفعل لم يكن وجود ذلك الفعل عنه في ذلك الوقت اولى من عدمه الى ما في هذا كله من التشعيب والشكوك العويصة التي لا يتخلّص منها العلماء المهرة بعلم الكلام والحكمة فضلا عن العامة ولو كلّف الجمهور العلم من هذه الطرق لكان من باب تكليف ما لا يطاق وايضا فانّ الطرق التي سلك هؤلاء القوم في حدوث العالم قد جمعت بين هذين الوصفين معًا اعني انّ الجمهور ليس في طباعهم قبولها ولا هي مع هذا برهانيّة فليس تصحّح لا للعلماء ولا للجمهور ونحن ننبيه على ذلك بعض التنبيه فنقول ان الطرق التي سلكوا في ذلك طريقان احدهما وهو الاشهر الذي اعتمد عليه عامّتهم ينبني على ثلاث مقدّمات هي بمنزلة الاصول لما يرومون انتاجه عنها من حدوث العالم احداها انّ الجواهر لا تنفكّ من الاعراض اي لا تخلوا منها والثانية انّ الاعراض حادثة والثالثة انّ ما لا

ينفك عن الحوادث حادث اعنى ما لا يخلو من الحوادث هو حادث فاما
المقدمة الاولى وهى القائلة ان الجواهر لا تتعزى من الاعراض فان عنوا بها
الاجسام المشار اليها القائمة بذاتها فهى مقدمة صحيحة وان عنوا بالجواهر
الجزء الذى لا ينقسم وهو الذى يريدونه بالجواهر الفرد ففيها شك ليس
باليسير وذلك ان وجود جوهر غير منقسم ليس معروفاً بنفسه وفي وجوده
اقاويل متضادة شديدة التعاند وليس فى قوة صناعة الكلام تخلص الحق
منها وانما ذلك لصناعة البرهان واهل هذه الصناعة قليل جداً والدلائل
التى تستعملها الاشعرية فى اثباته هى خطيبة فى الاكثر وذلك ان استدلالهم
المشهور فى ذلك هو انهم يقولون ان من المعلومات الاول ان الفيل مثلاً
انما نقول فيه انه اعظم من النملة من قبل زيادة اجزاء فيه على اجزاء
النملة واذا كان ذلك كذلك فهو مؤلف من تلك الاجزاء وليس هو واحداً
بسيطاً واذا فسد الجسم فاليها ينحلّ واذا تركب فمنها يتركب وهذا الغلط
انما دخل عليهم من شبه الكمية المنفصلة بالمتصلة فظنوا ان ما يلزم
فى المنفصلة يلزم فى المتصلة وذلك ان هذا يصدق فى العدد اعنى ان
نقول ان عدداً اكثر من عدد من قبل كثرة الاجزاء الموجودة فيه اعنى
الوحدات واما الكم المتصل فليس يصدق ذلك فيه ولذلك نقول فى الكم
المتصل انه اعظم واكبر ولا نقول انه اكثر واقل ونقول فى العدد انه اكثر
واقل ولا نقول اكبر واصغر وعلى هذا القول فتكون الاشياء كلها اعداداً ولا
يكون هنالك عظم متصل اصلاً فتكون صناعة الهندسة هى صناعة العدد
بعينها ومن المعروف بنفسه ان كل عظم فانه ينقسم بنصفين اعنى
الاعظام الثلاثة التى هى الخط والسطح والجسم وايضاً فان الكم المتصل

هو الذى يمكن ان يعرض عليه في وسطه نهاية يلتقى عندها طرفا
القسمين جميعا وليس يمكن ذلك في العدد لآكن يعارض هذا ايضا ان
الجسم وسائر اجزاء الكم المتصل يقبل الانقسام وكل منقسم فاما ان ينقسم
الى شى منقسم او الى شى غير منقسم فان انقسم الى غير منقسم فقد
وجدنا الجزء الذى لا ينقسم وان انقسم الى منقسم عاد السؤال ايضا في هذا
المنقسم هل ينقسم الى منقسم او الى غير منقسم فان انقسم الى غير نهاية
كانت في الشى المتناهى اجزاء لا نهاية لها ومن المعلومات الاول ان اجزاء
المتناهى متناهية ومن الشكوك المعتاصة التى تلزمهم ان يسئلوا اذا حدث
الجزء الذى لا يتجزأ ما القابل لنفس الحدوث فان الحدوث عرض من
الاعراض واذا وجد الحادث فقد ارتفع الحدوث فان من اصولهم ان الاعراض
لا تفارق الجواهر فيضطرهم الامر الى ان يضعوا الحدوث من موجود ما
ولموجود ما وايضا فقد يسئلون ان كان الموجود يكون من غير عدم فيما
ذا يتعلق فعل الفاعل فانه ليس بين الوجود والعدم وسط عندهم وان كان
ذلك كذلك وكان فعل الفاعل لا يتعلق عندهم بالعدم ولا يتعلق بما وجد
وفرغ من وجوده فقد ينبغى ان يتعلق بذات متوسطة بين الوجود والعدم
وهذا هو الذى اضطر المعتزلة الى ان قالت ان في العدم ذاتا ما وهولا ايضا
يلزمهم ان يوجد ما ليس بموجود بالفعل موجودا بالفعل وكلتا الطائفتين
يلزمهم ان يقولوا بوجود الخلاء فهذه الشكوك كما ترى ليس في قوة صناعة
الجدل حلها فاذا يجب ان لا يجعل هذا مبدءا لمعرفة الله تبارك وتعالى
وبخاصة للجمهور فان طريقة معرفة الله اوضح من هذه على ما سنبين
من قولنا بعد واما المقدمة الثانية وهى القائلة ان جميع الاعراض محدثة

فهي مقدّمة مشكوك فيها وخفاء هذا المعنى فيها كخفائه في الجسم وذلك
انا انما شاهدنا بعض الاجسام محدثة وكذلك بعض الاعراض فلا فرق في
النقلة من الشاهد في كليهما الى الغائب فان كان واجباً في الاعراض ان
ينقل حكم الشاهد منها الى الغائب اعني ان نحكم بالحدوث على ما لم
نشاهده منها قياساً على ما شاهدناه فقد يجب ان يفعل ذلك في الاجسام
ونستغني عن الاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجسام وذلك ان
الجسم السماوي وهو المشكوك في الحاقه بالشاهد الشك في حدوث اعراضه
كالشك في حدوثه نفسه لانه لم يحس حدوثه لا هو ولا اعراضه ولذلك
ينبغي ان نجعل الفحص عنه من امر حركته وهي الطريق التي تفضي
بالسالكين الى معرفة الله بيقين وهي طريق الخواص وهي التي خص الله
به ابراهيم عليه السلام في قوله وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والارض
ليكون من الموقنين لان الشك كله انما هو في الاجرام السماوية واكثر
النظار انتهوا اليها واعتقدوا انها آلهة وايضا فان الزمان من الاعراض
ويعسر تصوّر حدوثه وذلك ان كل حادث فيجب ان يتقدّمه العدم بالزمان
فان تقدّم عدم الشئ على الشئ لا يتصور الا من قبل الزمان وايضا فان
المكان الذي يكون فيه العالم اذا كان كل متكوّن بالمكان سابق له يعسر
تصوّر حدوثه ايضا لانه ان كان خلاء على رأى من يرى ان الخلاء هو
المكان يحتاج ان يتقدّم حدوثه ان فرض حادثاً خلاء آخر وان كان المكان
نهاية الجسم المحيط بالمتكّن على الرأى الثاني لزم ان يكون ذلك الجسم
في مكان فيحتاج الجسم الى جسم ويمر الامر الى غير نهاية وهذه كلها
شكوك عويصة وادلتهم التي يلتبسون بها بيان ابطال قدم الاعراض انما

هي لازمة لمن يقول بقديم ما يحسّ منها حادثاً اعني من يضع ان جميع الاعراض غير حادثة وذلك انهم يقولون ان الاعراض التي يظهر للحس انها حادثة ان لم تكن حادثة فاما ان تكون منتقلة من محل الى محل واما ان تكون كامنة في المحل الذي ظهرت فيه قبل ان تظهر ثم يبطلون هذين القسمين فيظنون انهم قد بينوا ان جميع الاعراض حادثة وانما بان من قولهم ان ما يظهر من الاعراض حادثاً فهو حادث لا ما لا يظهر حدوثه ولا ما لا يشك في امره مثل الاعراض الموجودة في الاجرام السماوية من حركاتها واشكالها وغير ذلك فتؤول ادلتهم على حدوث جميع الاعراض الى قياس الشاهد على الغائب وهو دليل خطبي الا حيث النقلة معقولة بنفسها وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب واما المقدمة الثالثة وهي القائلة ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فهي مقدمة مشتركة الاسم وذلك انه يمكن ان تفهم على معنيين احدهما ما لا يخلو من جنس الحوادث ويخلو من آحادها والمعنى الثاني ما لا يخلو من واحد منها مخصوص مشار اليه كأنك قلت ما لا يخلو عن هذا السواد المشار اليه فاما هذا المفهوم الثاني فهو صادق اعني ما لا يخلو عن عرض ما مشار اليه وذلك العرض حادث انه يجب ضرورة ان يكون الموضوع له حادثاً لانه ان كان قديماً فقد خلا من ذلك العرض وقد كنا فرضناه لا يخلو هذا خلواً لا يمكن واما المفهوم الاول وهو الذي يريدونه فليس يلزم عنه حدوث المحل اعني الذي لا يخلو من جنس الحوادث لانه يمكن ان يتصور المحل الواحد اعني الجسم تتعاقب عليه اعراض غير متناهية اما متضادة واما غير متضادة كأنك قلت حركات لا نهاية لها كما يرى ذلك كثير من

القدماء في العالم انه يتكوّن واحد بعد اخر ولهذا لما شعر المتأخرون من المتكلمين بوهي هذه المقدّمة راموا شدّها وتقويتها بان بينوا في زعمهم انه لا يمكن ان تتعاقب على محل واحد اعراض لا نهاية لها وذلك انهم زعموا انه يجب عن هذا الموضع ان لا يوجد منها في المحلّ عرض ما مشار اليه الا وقد وجدت قبله اعراض لا نهاية لها وذلك يؤدّي الى امتناع الموجود منها اعني المشار اليه لانه يلزم الا يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له ولما كان ما لا نهاية له لا ينقضي وجب الا يوجد هذا المشار اليه اعني المفروض موجوداً مثال ذلك ان الحركة الموجودة اليوم للجرم السماوي ان كان قد وجد قبلها حركات لا نهاية لها فقد كان يجب الا توجد ومثّلوا ذلك برجل قال لرجل لا اعطيك هذا الدينار حتى اعطيك قبله دنانير لا نهاية لها فليس يمكن ان يعطيه ذلك الدينار المشار اليه ابدًا وهذا التمثيل ليس بصحيح لان في هذا التمثيل وضع مبدأ ونهاية ووضع ما بينهما غير متناه لان قوله وقع في زمان محدود واعطاؤه الدينار يقع ايضا في زمن محدود فاشتراط هو ان يعطيه الدينار في زمان يكون بينه وبين الزمان الذي تكلم فيه ازمة لا نهاية لها وهي التي يعطيه فيها دنانير لا نهاية لها وذلك مستحيل فهذا التمثيل يبين من امره انه لا يشبه المسئلة الممثل بها واما قولهم ان ما يوجد بعد وجود اشياء لا نهاية لها لا يمكن وجوده فليس صادقاً في جميع الوجوه وذلك ان الاشياء التي بعضها قبل بعض توجد على نحوين اما على جهة الدور واما على جهة الاستقامة فالتى توجد على جهة الدور الواجب فيها ان تكون غير متناهية الا ان يعرض عنها ما ينهيها مثال ذلك انه ان كان شروق فقد

كان غروب وان كان غروب فقد كان شروق فان كان شروق فقد كان شروق وكذلك ان كان غيم فقد كان بخار صاعد من الارض وان كان بخار صاعد من الارض فقد ابتلت الارض وان كان ابتلت الارض فقد كان مطر وان كان مطر فقد كان غيم فان كان غيم فقد كان غيم واما التي تكون على الاستقامة مثل كون الانسان من الانسان وذلك الانسان من انسان آخر فان هذا ان كان بالذات لم يصح ان يمر الى غير نهاية ولانه اذا لم يوجد الاول من الاسباب لم يوجد الاخير وان كان ذلك بالعرض مثل ان يكون الانسان بالحقيقة عن فاعل آخر غير الانسان الذي هو الاب وهو المصور له ويكون الاب انما منزلته منزلة الآلة من الصانع فليس يمتنع ان وجد ذلك الفاعل يفعل فعلا لا نهاية له ان يفعل بآلات متبدلة اشخاصا لا نهاية لها وهذا كله ليس يظهر في هذا الموضع وانما سقناه ليعرف ان ما تقوم القوم من هذه الاشياء انه برهان فليس برهاناً ولا هو من الاقاويل التي تليق بالجمهور اعنى البراهين البسيطة التي كلف الله بها الجميع من عبادة الايمان به فقد تبين لك من هذا ان هذه الطريقة ليست برهانية صناعية ولا شرعية واما الطريقة الثانية فهي التي استنبطها ابو المعالى في رسالته المعروفة بالنظامية ومبناها على مقدمتين احدهما ان العالم بجميع ما فيه جائز ان يكون على مقابل ما هو عليه حتى يكون من الجائز مثلاً اصغر ممّا هو واكبر ممّا هو او بشكل اخر غير الشكل الذي هو عليه او عدد اجسامه غير العدد الذي هو عليه او تكون حركة كل متحرك منها الى جهة ضدّ الجهة التي يتحرك اليها حتى يمكن في الحجر ان يتحرك الى فوق وفي النار الى اسفل وفي الحركة الشرقية ان تكون غربية وفي الغربية ان

تكون شرقية والمقدمة الثانية انّ الجائر محدث وله محدث اى فاعل صيره
 باحدى الجائزين اولى منه بالآخر فاما المقدمة الاولى فهي خطبية وفي
 بادى الراى وهى اما فى بعض اجزاء العالم فظاهر كذبيها بنفسه مثل كون
 الانسان موجودا على خلقه غير هذه الخلقة التى هو عليها وفى بعضه
 الامر فيه مشكوك مثل كون الحركة الشرقية غربية والغربية شرقية ان كان
 ذلك ليس معروفا بنفسه ان كان يمكن ان يكون لذلك علّة غير بيّنة
 الوجود بنفسها او تكون من العلل الخفية على الانسان ويشبه ان يكون
 ما يعرض للانسان فى اوّل الامر عند النظر فى هذه الاشيا شبيها بما يعرض
 لمن ينظر فى اجزاء المصنوعات من غير ان يكون من اهل تلك الصنائع
 وذلك انّ الذى هذا شأنه قد سبق الى ظنه ان كلّ ما فى تلك المصنوعات
 او جلّها ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه ويوجد عن ذلك المصنوع
 ذلك الفعل بعينه الذى صنع من اجله اعنى غايته فلا يكون فى ذلك
 المصنوع عند هذا موضع حكمة واما الصانع والذى يشارك الصانع فى شى
 من علم ذلك فقد يرى انّ الامر بضدّ ذلك وانه ليس فى المصنوع الا شى
 واجب ضرورى او ليكون به المصنوع اتم وافضل ان لم يكن ضرورياً فيه
 وهذا هو معنى الصناعة والظاهر انّ المخلوقات شبيهة فى هذا المعنى
 بالمصنوع فسبحان الخلاق العظيم فهذه المقدمة من جهة انّها خطبية
 قد تصلح لاقتناع الجميع ومن جهة انّها كاذبة ومبطلّة لحكمة الصانع فليست
 تصلح لهم وانما صارت مبطلّة للحكمة لانّ الحكمة ليست شيا اكثر من
 معرفة اسباب الشى واذا لم تكن للشى اسباب ضرورية تقتضى وجوده على
 الصفة التى هو بها ذلك النوع موجود فليس هاهنا معرفة يختصّ بها

الحكيم الخالق دون غيره كما أنه لو لم تكن هاهنا اسباب ضرورية في وجود الامور المصنوعة لم تكن هنالك صناعة اصلاً ولا حكمة تنسب الى الصانع دون من ليس بصانع وای حكمة كانت تكون في الانسان لو كانت جميع افعاله واعماله يمكن ان تنأتى باى عضو اتفق او بغير عضو حتى يكون الابصار مثلاً ينأتى بالاذن كما ينأتى بالعين والشم بالعين كما ينأتى بالانف وهذا كله ابطال للحكمة وابطال للمعنى الذى سمي به نفسه حكيماً تعالى وتقدس است اسماؤه عن ذلك وقد نجد ابن سينا يذعن لهذه المقدمة بوجه ما وذلك انه يرى ان كل موجود ما سوى الفاعل فهو اذا اعتبر بذاته ممكن وجائز وان هذه الجائزات صنفان صنف هو جائز باعتبار فاعله وصنف هو واجب باعتبار فاعله ممكن باعتبار ذاته وان الواجب بجميع الجهات هو الفاعل الاول وهذا قول في غاية السقوط وذلك ان الممكن في ذاته وفي جوهره ليس يمكن ان يعود ضرورياً من قبل فاعله الا لو انقلبت طبيعة الممكن الى طبيعة الضرورى فان قيل انما يعنى بقوله ممكناً باعتبار ذاته اى انه متى توفى فاعله مرتفعاً ارتفع هو قلنا هذا الارتفاع هو مستحيل وليس هذا موضع الكلام مع هذا الرجل ولكن للحرص على الكلام معه في الاشياء التى اخترعها هذا الرجل استجرنا القول الى ذكره فلنرجع الى حيث كنا فنقول فاما القضية الثانية وهى القائلة ان الجائز يحدث فهى مقدمة غير بيّنة بنفسها وقد اختلف فيها العلماء فاجاز افلاطون ان يكون شى جائز ازلياً ومنعه ارسطو وهو مطلب عويص ولن تبين حقيقته الا لاهل صناعة البرهان وهم العلماء الذين خصهم الله بعلمه وقرن شهادتهم في الكتاب العزيز بشهادته وشهادة ملائكته واما ابو

البعالي فانه رام ان يبين هذه المقدمة بمقدمات احداها ان الجائز لا بد
 له من مخصص يجعله باحد الوصفين الجائزين اولى منه بالثاني والثانية
 ان هذا المخصص لا يكون الا مريداً والثالثة ان الموجود عن الارادة هو
 حادث ثم بين ان الجائز يكون عن الارادة اى عن فاعل مريد من قبل
 ان كل فعل فاما ان يكون عن الطبيعة واما عن الارادة والطبيعة ليس
 يكون عنها احد الجائزين المماثلين اعنى لا تفعل المماثل دون مماثله بل
 تفعلهما مثال ذلك ان السقمونيا ليس تجذب الصفراء التى فى الجانب
 الايمن من البدن مثلاً دون التى فى اليسر واما الارادة فهى التى تختص
 الشىء دون مماثله ثم اضاف الى هذه ان العالم مماثل كونه فى الموضع
 الذى خلق فيه من الجو الذى خلق فيه يريد الخلاء لكونه فى غير ذلك
 الموضع من ذلك الخلاء فانخرج عن ذلك ان العالم خلق عن ارادة
 والمقدمة القائلة ان الارادة هى التى تخص احد المماثلين صحيحة والقائلة
 ان العالم فى خلاء يحيط به كاذبة او غير بيّنة بنفسها ويلزم ايضا عن
 وضعه هذا الخلاء امر شنيع عندهم وهو ان يكون قديماً لانه ان كان محدثاً
 احتاج الى خلاء واما المقدمة القائلة ان الارادة لا يكون عنها الا مراد
 محدث فذلك شىء غير بين وذلك ان الارادة التى بالفعل فهى مع فعل
 المراد نفسه لان الارادة من المضاق وقد تبين انه اذا وجد احد
 المضامين بالفعل وجد الآخر بالفعل مثل الاب والابن واذا وجد احدهما
 بالقوة وجد الآخر بالقوة فان كانت الارادة التى بالفعل حادثة فالمراد ولا
 بد حادث بالفعل وان كانت الارادة التى بالفعل قديمة فالمراد الذى
 بالفعل قديم واما الارادة التى تتقدم المراد فهى الارادة التى بالقوة اعنى

التي لم يخرج مرادها الى الفعل اذ لم يقترن بتلك الارادة الفعل الموجب لحدوث المراد ولذلك هو بين انها اذا خرج مرادها انها على نحو من الوجود لم تكن عليه قبل خروج مرادها الى الفعل اذ كانت هي السبب في حدوث المراد بتوسط الفعل فاذا لو وضع المتكلمون ان الارادة حادثة لوجب ان يكون المراد محدثا ولا بد والظاهر من الشرع انه لم يتعمق هذا التعمق مع الجمهور ولذلك لم يصرح لا بارادة قديمة ولا حادثة بل صرح بما الاظهر منه ان الارادة موجودة موجودات حادثة وذلك في قوله تعالى انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وانما كان ذلك كذلك لان الجمهور لا يفهمون موجودات حادثة عن ارادة قديمة بل الحق ان الشرع لم يصرح في الارادة لا بحدوث ولا بقدم لكون هذا من المتشابهات في حق الاكثر وليس بايدي المتكلمين برهان قطعي على استحالة قيام ارادة حادثة في موجود قديم لان الاصل الذي يعولون عليه في نفى قيام الارادة بمحل قديم هو المقدمة التي بينها وهي ان ما لا يخلو عن الحوادث حادث وسنبين هذا المعنى بيانا اتم عند القول في الارادة فقد تبين لك من هذا كله ان الطرق المشهورة للاشعرية في السلوك الى معرفة الله سبحانه ليست طرقا نظرية يقينية ولا طرقا شرعية يقينية وذلك ظاهر لمن تأمل اجناس الادلة المنبهة في الكتاب العزيز على المعنى اعني بمعرفة وجود الصانع وذلك ان الطرق الشرعية اذا توهمت وجدت في الاكثر قد جمعت وصفين احدهما ان تكون يقينية والثاني ان تكون بسيطة غير مركبة اعني قليلة المقدمات فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الاول واما الصوفية فطرقهم في النظر ليست طرقا نظرية اعني

مركبة من مقدمات واقيسة وانما يزعمون ان المعرفة بالله وبغيره من الموجودات شئ يلقي في النفس عند تجريدتها من العوارض الشهوانية واقبالها بالفكرة على المطلوب ويحتجون لتصحيح هذا بطواهر من الشرع كثيرة مثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومثل قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ومثل قوله ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا الى اشباه ذلك كثيرة يظن انها عاضدة لهذا المعنى ونحن نقول ان هذه الطريقة وان سلمنا وجودها بانها ليست عامة للناس بما هم ناس ولو كانت هذه الطريقة هي المقصودة بالناس لبطلت طريقة النظر ولكان وجودها بالناس عبثا والقرآن كله انما هو دعاء الى النظر والاعتبار وتنبيه على طرق النظر نعم لسنا ننكر ان تكون امارة الشهوات شرطاً في صحة النظر مثلما تكون الصحة شرطاً في ذلك لا ان امارة الشهوات هي التي تفيد المعرفة بذاتها وان كانت شرطاً فيها كما ان الصحة شرط في التعلم وان كانت ليست مفيدة له ومن هذه الجهة دعا الشرع الى هذه الطريقة وحث عليها في جعلتها حثاً اعنى على العمل لا انها كافية بنفسها كما ظن القوم بل ان كانت نافعة في النظرية فعلى الوجه الذى قلنا وهذا يبين عند من انصف واعتبر الامر بنفسه واما المعتزلة فانه لم يصل اليها في هذه الجزيرة من كتبهم شئ نقف منه على طرقهم التى سلكوها في هذا المعنى ويشبه ان تكون طرقهم من جنس طرق الاشعرية فان قيل فاذا قد تبين ان هذه الطرق كلها ليست واحدة منها هي الطريقة الشرعية التى دعا الشرع منها جميع الناس على اختلاف فطرتهم الى الاقرار بوجود البارئ سبحانه فما هي الطريقة الشرعية التى نبه الكتاب العزيز عليها واعتمدتها الحكابة رضوان

الله عليهم قلنا الطريق التي نبه الكتاب العزيز عليها ودعا الكلد من بابها اذا استقرى الكتاب العزيز وجدت تنحصر في جنسين احدهما طريق الوقوف على العناية بالانسان وخلق جميع الموجودات من اجلها ولنسم هذه دليل العناية والطريقة الثانية ما يظهر من اختراع جواهر الاشياء الموجودات مثل اختراع الحياة في الجماد والادراكات الحسية والعقل ولنسم هذه دليل الاختراع فاما الطريقة الاولى فتنبني على اصلين احدهما ان جميع الموجودات التي هاهنا موافقة لوجود الانسان والاصل الثاني ان هذه الموافقة هي ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مريد ان ليس يمكن ان تكون هذه الموافقة بالاتفاق فاما كونها موافقة لوجود الانسان فيحصل اليقين بذلك باعتبار موافقة الليل والنهار والشمس والقمر لوجود الانسان وكذلك موافقة الازمنة الاربعة له والمكان الذي هو فيه ايضا وهو الارض وكذلك تظهر ايضا موافقة كثير من الحيوان له والنبات والجماد وجزئيات كثيرة مثل الامطار والانهار والبحار وبالجملة الارض والماء والنار والهواء وكذلك ايضا تظهر العناية في اعضاء البدن واعضاء الحيوان اعني كونها موافقة لحياته ووجوده وبالجملة فمعرفة ذلك اعني منافع الموجودات داخلية في هذا الجنس ولذلك وجب على من اراد ان يعرف الله تعالى المعرفة التامة ان يفحص عن منافع جميع الموجودات . واما دلالة الاختراع فيدخل فيها وجود الحيوان كله ووجود النبات ووجود السموات وهذه الطريقة تنبني على اصلين موجودين بالقوة في جميع فطر الناس احدهما ان هذه الموجودات مخترعة وهذا معروف بنفسه في الحيوان والنبات كما قال تعالى ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له الآية فانا نرى

اجساماً جمادية ثم تحدث فيها الحياة فنعلم قطعاً ان هاهنا موجدًا للحياة ومنعمًا لها وهو الله تبارك وتعالى وأما السموات فنعلم من قبل حركاتها التي لا تفتقر انّها مأمورة بالعناية بما هاهنا ومسخرة لنا والمسخّر الأمور مخترع من قبل غيره ضرورة وأما الاصل الثاني فهو ان كلّ مخترع فله مخترع فيصح من هذين الاصلين انّ للموجود فاعلاً مخترعاً له وفي هذا الجنس دلائل كثيرة على عدد المخترعات ولذلك كان واجباً على من اراد معرفة الله حق معرفته ان يعرف جواهر الاشياء ليقف على الاختراع الحقيقي في جميع الموجودات لان من لم يعرف حقيقة الشئ لم يعرف حقيقة الاختراع والى هذا الاشارة بقوله تعالى اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شئ وكذلك ايضا من تتبّع معنى الحكمة في موجود موجود اعني معرفة السبب الذي من اجله خلق والغاية المقصودة به كان وقوفه على دليل العناية اتم فهذان الدليلان هما دليلا الشرع وأما ان الآيات المنبّهة على الادلة المفضية الى وجود الصانع سبحانه في الكتاب العزيز هي منحصرة في هذين الجنسين من الادلة فذلك بيّن لمن تأمل الآيات الواردة في الكتاب العزيز في هذا المعنى اذا تصفّحت وجدت على ثلاثة انواع اما آيات تتضمن التنبيه على دلالة العناية واما آيات تتضمن التنبيه على دلالة الاختراع واما آيات تجمع الامرين من الدلالة جميعاً فاما الآيات التي تتضمن دلالة العناية فقط فمثل قوله تعالى الم نجعل الارض مهاداً والجبال اوتاداً الى قوله وجنّات الفافاً ومثل قوله تبارك الذي جعل في السماء بروحاً وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً ومثل قوله تعالى فلينظر الانسان الى طعامه الآية ومثل هذا كثير في

القران واما الآيات التى تتضمن دلالة الاختراع فقط فمثل قوله تعالى فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق ومثل قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت الآية ومثل قوله تعالى يا ايها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له ومن هذا قوله تعالى حكاية عن قول ابراهيم انى وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض الى غير ذلك من الايات التى لا تحصى واما الايات التى تجمع الدالتين فهى كثيرة ايضا بل هى الاكثر مثل قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم الى قوله فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون فان قوله الذى خلقكم والذين من قبلكم تنبيه على دلالة الاختراع وقوله الذى جعل الارض فراشا والسماء بناء تنبيه على دلالة العناية ومثل هذا قوله تعالى وآية لهم الارض الميتة احييناها واخرجنا منها حبا فمنه ياكلون وقوله تعالى الذين يتفكرون فى خلق السموات والارض ويقولون ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فقلنا عذاب النار واكثر الآيات الواردة فى هذا المعنى يوجد فيها النوعان من الدلالة فهذه الطريق هى الصراط المستقيم التى دعا الله الناس منها الى معرفة وجوده ونبيههم على ذلك بما جعل فى فطرهم من ادراك هذا المعنى والى هذه الفطرة الاولى المغروزة فى طباع البشر الاشارة بقوله تعالى واذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم الى قوله قالوا بلى شهدنا ولهذا قد يجب على من كان وكده طاعة الله فى الايمان به وامتنال ما جاءت به رسله ان يسلك هذه الطريقة حتى يكون من العلماء الذين يشهدون لله بالربوبية مع شهادته لنفسه وشهادة ملائكته له كما قال تبارك وتعالى شهد الله انه لا اله الا

هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ومن دلالات الموجودات من هاتين الجهتين عليه هو التسبيح المشار اليه في قوله تبارك وتعالى وان من شئ الا يسبح بحمده ولاكن لا يفقهون تسبيحهم فقد بان من هذه الادلة ان الدلالة على وجود الصانع منحصرة في هذين الجنسيتين دلالة العناية ودلالة الاختراع وتبين ان هاتين الطريقتين هما باعياذهما طريقة الخواص واعنى بالخواص العلماء وطريقة الجمهور وانما الاختلاف بين المعرفتين في التفصيل اعنى ان الجمهور يقتصرون من معرفة العناية والاختراع على ما هو مدرك بالمعرفة الاولى المبنية على علم الحس واما العلماء فيزيدون على ما يدرك من هذه الاشياء بالحس ما يدرك بالبرهان اعنى من العناية والاختراع حتى لقد قال بعض العلماء ان الذى ادركه العلماء من معرفة اعضاء الانسان والحيوان هو قريب من كذا وكذا آلاف منفعة واذا كان هذا هكذا فهذه الطريقة هي الطريقة الشرعية والطبيعية وهى التى جاءت بها الرسل ونزلت بها الكتب والعلماء ليس يفضلون الجمهور في هذين الاستدلاليين من قبل الكثرة فقط بل ومن قبل التعمق في معرفة الشئ الواحد نفسه فان مثال الجمهور في النظر الى الموجودات مثالهم في النظر الى المصنوعات التى ليس عندهم علم بصنعتها فانهم انما يعرفون من امرها انها مصنوعات فقط وان لها صانعا موجودا ومثال العلماء في ذلك مثال من نظر الى المصنوعات التى عنده علم ببعض صنعتها وبوجه الحكمة فيها ولا شك ان من حاله من العلم بالمصنوعات هذه الحال فهو اعلم بالصانع من جهة ما هو صانع من الذى لا يعرف من تلك المصنوعات الا انها مصنوعة فقط واما مثال الدهرية في هذا الذين

جدوا الصانع سبحانه فمثال من احس مصنوعات فلم يعترف انها مصنوعات بل ينسب ما راي فيها من الصنعة الى الاتفاق والامر الذي يحدث من ذاته

القول في الوجدانية

فان قيل فان كانت هذه الطريقة هي الطريقة الشرعية في معرفة وجود الخالق سبحانه فما طريق وحدانيته الشرعية ايضا وهي معرفة انه لا اله الا هو فان هذا النفي هو معنى زائد على الايجاب التي تضمنت هذه الكلمة والايجاب قد ثبت في القول المتقدم فما يطلب بثبوت النفي قلنا اما نفي الالهة عمن سواه فان طريق الشرع في ذلك الطريق التي نص عليها الله تعالى في كتابه العزيز وذلك في ثلاث آيات احداها قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والثانية قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون والثالثة قوله تعالى قل لو كان معه آلهة كما تقولون اذا لابتغوا الى ذي العرش سبيلا فاما الآية الاولى فدلالتها مغرورة في الفطر بالطبع وذلك انه من المعلوم بنفسه انه اذا كان ملكا كل واحد منهما فعلة فعل صاحبه انه ليس يمكن ان يكون عن تدبيرهما مدينة واحدة لانه ليس يكون عن فاعلين من نوع واحد فعل واحد فيجب ضرورة ان فعلا معا ان تفسد المدينة الواحدة الا ان يكون احدهما يفعل وينتهي الاخر عطلا وذلك منتف في صفة الآلهة فانه متى اجتمع فعلا من نوع واحد على محل واحد فسد المحل ضرورة هذا معنى قوله سبحانه لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واما قوله اذا لذهب كل اله بما

خلق فهذا ردّ منه على من يضع آلهة كثيرة مختلفة الافعال وذلك أنّه يلزم في الآلهة المختلفة الافعال التي لا يكون بعضها مطيعاً لبعض ان لا يكون عنها موجود واحد ولما كان العالم واحداً وجب ألا يكون موجوداً عن آلهة متفننة الافعال وأما قوله تعالى قل لو كان معه الهة كما تقولون اذا لا ابتغوا الى ذي العرش سبيلاً فهي كالأية الاولى اعني أنّه برهان على امتناع الهين فعلهما واحد ومعنى هذه الآية أنّه لو كان فيهما الهة قادرة على ايجاد العالم وخلق غير الاله الموجود حتى تكون نسبته من هذا العالم نسبة الخالق له لوجب ان يكون على العرش معه فكان يوجد موجودان متماثلان ينسبان الى محل واحد نسبة واحدة فانّ المثليين لا ينسبان الى محل واحد نسبة واحدة لأنّه اذا اتحدت النسبة اتحد المنسوب اعني لا يجتمعان في النسبة الى محل واحد كما لا يجلان في محل واحد اذا كانا ممّا شأنهما ان يقوموا بالمحل وان كان الامر في نسبة الاله الى العرش ضدّ هذه النسبة اعني انّ العرش يقوم به لا أنّه يقوم بالعرش ولذلك قال الله وسع كرسيه السموات والارض ولا يؤده حفظهما فهذا هو الدليل الذي بالطبع والشرع في معرفة الوحدانية وانما الفرق بين العلماء والجمهور في هذا الدليل انّ العلماء يعلمون من ايجاد العالم وكون اجزائه بعضها من اجل بعض بمنزلة الجسد الواحد اكثر ممّا يعلمه الجمهور من ذلك ولهذا المعنى الاشارة بقوله تعالى في آخر الآية سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً يسبح له السموات السبع والارض ومن فيهنّ وان من شئ الا يسبح بحمده ولاكن لا يفقهون تسبيحهم أنّه كان حليماً غفوراً وأما ما تتكلف الاشعرية من الدليل الذي يستنبطونه من هذه الآية وهو الذي يسمونه دليل الممانعة

فشي ليس يجري مجرى الادلة الطبيعية والشرعية أما كونه ليس يجري مجرى الطبع فلان ما يقولون في ذلك ليس برهاناً وأما كونه لا يجري مجرى الشرع فلان الجمهور لا يقدرّون على فهم ما يقولون من ذلك فضلاً عن ان يقع لهم به اقناع وذلك انهم قالوا لو كانا اثنين باكثر لجاز ان يختلفا واذا اختلفا لم يخل ذلك من ثلاثة اقسام لا رابع لها اما ان يتم مرادهما جميعا وأما ألا يتم مراد واحد منهما وأما ان يتم مراد احدهما ولا يتم مراد الآخر قالوا ويستحيل ألا يتم مراد واحد منهما لانه لو كان الامر كذلك لكان العالم لا موجوداً ولا معدوماً ويستحيل ان يتم مرادهما معاً لانه كان يكون العالم موجوداً معدوماً فلم يبق ألا ان يتم مراد الواحد ويبطل مراد الآخر فالذي بطلت ارادته عاجز والعاجز ليس بالاله ووجه الضعف في هذا الدليل انه كما يجوز في العقل ان يختلفا قياساً على المرئيين في الشاهد يجوز ان يتفقا وهو اليق بالآلهة من الخلاف واذا اتفقا على صناعة العالم كانا مثل صانعين اتفقا على صنع مصنوع واذا كان هذا هكذا فلا بد ان يقال ان افعالهما ولو اتفقا كانت تتعاون لورودها على محل واحد ألا ان يقول قائل فلعل هذا يفعل بعضا والآخر بعضاً ولعلهما يفعلان على المداولة ألا ان هذا التشكيك لا يليق بالجمهور والجواب في هذا لمن يشكك من الجدليين في هذا المعنى ان يقال ان الذي يقدر على اختراع البعض يقدر على اختراع الكل فيعود الامر الى قدرتهما على كل شي فاما ان يتفقا وأما ان يختلفا وكيف ما كان تعاون الفعل وأما التداول فهو نقص في حق كل واحد منهما والاشبه ان لو كانا اثنين ان يكون العالم اثنين فاذا العالم واحد فالفاعل واحد فان الفعل الواحد انما يوجد عن واحد فاذا

ليس ينبغي ان يفهم من قوله تعالى ولعلا بعضهم على بعض من جهة اختلاف الافعال فقط بل ومن جهة اتفاقهما فان الافعال المتفقة تتعاون في ورودها على المحال الواحد كما تتعاون الافعال المختلفة وهذا هو الفرق بين ما فهمناه نحن من الآية وما فهمه المتكلمون وان كان قد يوجد في كلام ابي المعالي اشارة الى هذا الذي قلناه وقد يدّلك على ان الدليل الذي فهمه المتكلمون من الآية ليس هو الدليل الذي تضمنت الآية ان المحال الذي افضى اليه دليلهم غير المحال الذي افضى اليه الدليل المذكور في الآية وذلك المحال الذي افضى اليه الدليل الذي زعموا انه دليل الآية هو اكثر من محال واحد ان قسموا الامر الى ثلاثة اقسام وليس في الآية تقسيم فدليلهم الذي استعملوه هو الذي يعرفه اهل المنطق بالقياس الشرطي المنفصل ويعرفونه هم في صناعتهم بدليل السبر والتقسيم والدليل الذي في الآية هو الذي يعرف في صناعة المنطق بالشرطي المتصل وهو غير المنفصل ومن نظر في تلك الصناعة ادنى نظر تبين له الفرق بين الدليلين وايضا فان المحالات التي افضى اليها دليلهم غير المحال الذي افضى اليه دليل الكتاب وذلك ان المحال الذي افضى اليه دليلهم هو ان يكون العالم اما لا موجودا ولا معدوما واما ان يكون موجودا معدوما واما ان يكون الاله عاجزا مغلوبا وهذه مستحيلات دائمة الاستحالة اكثر من واحد والمحال الذي افضى اليه دليل الكتاب ليس مستحيلا على الدوام وانما علقت الاستحالة فيه في وقت مخصوص وهو ان يوجد العالم فاسدا في وقت الوجود فكانه قال لو كان فيهما آلهة الا الله لوجد العالم فاسدا في الآن ثم استثنى انه غير فاسد فواجب الا يكون هنالك الا اله

واحد فقد تبين من هذا القول الطرق التي دعا الشرع من قبلها الناس الى الاقرار بوجود البارئ سبحانه ونفى الالهية عن سواه وهما المعنيان اللذان تتضمنهما كلمة التوحيد اعني لا اله الا الله فمن نظر بهذه الكلمة وصدق بهذين المعنيين اللذين تضمنتهما بهذه الطريق التي وصفنا فهو المسلم الحقيقي الذي عقيدته العقيدة الاسلامية ومن لم تكن عقيدته مبنية على هذه الادلة وان صدق بهذه الكلمة فهو مسلم مع المسلم الحقيقي باشتراك الاسم

الفصل الثالث في الصفات

واما الاوصاف التي صرح الكتاب العزيز لوصف الصانع الموجد للعالم بها فهي اوصاف الكمال الموجودة للانسان وهي سبعة العلم والحياة والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام واما العلم فقد نبه الكتاب العزيز على وجه الدلالة عليه في قوله تعالى الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ووجه الدلالة ان المصنوع يدل من جهة الترتيب الذي في اجزائه اعني كون صنع بعضها من اجل بعض ومن جهة موافقة جميعها للمنفعة المقصودة بذلك المصنوع انه لم يحدث عن صانع هو طبيعة وانما حدث عن صانع رتب ما قبل الغاية قبل الغاية فوجب ان يكون عالماً به مثال ذلك ان الانسان اذا نظر الى البيت فادرك ان الاساس انما صنع من اجل الحائط وان الحائط من اجل السقف تبين ان البيت انما وجد عن عالم بصناعة البناء وهذه الصفة هي صفة قديمة ان كان لا يجوز عليه سبحانه ان يتصف بها وقتاً ما لکن ليس ينبغي ان يتعمق في هذا فيقال ما يقول المتكلمون انه يعلم

المحدث في وقت حدوثه بعلم قديم بانه يلزم عن هذا ان يكون العلم بالمحدث في وقت عدمه وفي وقت وجوده علماً واحداً وهذا امر غير معقول ان كان العلم واجباً ان يكون تابعاً للموجود ولما كان الموجود تارة يوجد فعلاً وتارة يوجد قوة وجب ان يكون العلم بالموجودين مختلفاً ان كان وقت وجوده بالقوة غير وقت وجوده بالفعل وهذا شئ لم يصرح به الشرع بل الذي صرح به خلافه وهو انه يعلم المحدثات حين حدوثها كما قال تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فينبغي ان يوضع في الشرع انه عالم بالشئ قبل ان يكون على انه سيكون وعالم بالشئ اذا كان على انه قد كان وعالم بما قد تلف انه تلف في وقت تلفه وهذا هو الذي تقتضيه اصول الشرع وانما كان هذا هكذا لان الجمهور لا يفهمون من العالم في الشاهد غير هذا المعنى وليس عند المتكلمين برهان يوجب ان يكون بغير هذه الصفة الا انهم يقولون ان العلم المتغير بتغير الموجودات هو محدث ولبارئ سبحانه لا يقوم به حادث لان ما لا ينفك عن الحوادث زعموا حادث وقد بينا نحن كذب هذه المقدمة فاذا الواجب ان تقر هذه القاعدة على ما وردت ولا يقال انه يعلم حدوث المحدثات وفساد الفاسدات لا بعلم محدث ولا بعلم قديم فان هذه بدعة في الاسلام وما كان ربك نسياً واما صفة الحياة فظاهر وجودها من صفة العلم وذلك انه يظهر في الشاهد ان من شرط العلم الحياة والشرط عند المتكلمين يجب ان ينتقل فيه الحكم من الشاهد الى الغائب وما قالوه في ذلك صواب واما صفة الارادة فظاهر اتصافه بها ان كان من شرط صدور الشئ عن الفاعل العالم ان يكون مريداً له وكذلك

من شرطه ان يكون قادرا فاما ان يقال انه يريد للامور المحدثه بارادة قديمة فبدعة وشي لا يعقله العلماء ولا يقنع الجمهور اعني الذين بلغوا رتبة الجدل بل ينبغي ان يقال انه يريد لكون الشئ في وقت كونه وغير يريد لكونه في غير وقت كونه كما قال تعالى انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فانه ليس عند الجمهور كما قلنا شي يضطرهم الى ان يقولوا انه يريد للمحدثات بارادة قديمة الا ما توهمه المتكلمون من الذي تقوم به الحوادث حادث فان قيل فصفة الكلام له من اين تثبت له قلنا ثبت له من قيام صفة العلم به وصفة القدرة على الاختراع فان الكلام ليس شيا اكثر من ان يفعل المتكلم فعلا يدل به المخاطب على العلم الذي في نفسه او يصير المخاطب بحيث ينكشف له ذلك العلم الذي في نفسه وذلك فعل من جملة افعال الفاعل واذا كان المخلوق الذي ليس بفاعل حقيقى اعني الانسان يقدر على هذا الفعل من جهة ما هو عالم قادر فكم بالحرى ان يكون ذلك واجبا في الفاعل الحقيقى ولهذا الفعل شرط آخر في الشاهد وهو ان يكون بواسطة وهو اللفظ واذا كان هذا هكذا وجب ان يكون هذا الفعل من الله تعالى في نفس من اصطفى من عباده بواسطة ما الا انه ليس يجب ان يكون لفظا ولا بد مخلوقا له بل قد يكون بواسطة ملك وقد يكون حياى اى بغير واسطة لفظ يخلقه بل يفعل فعلا في السامع ينكشف له به ذلك المعنى وقد يكون بواسطة لفظ يخلقه الله في سمع المختص بكلامه سبحانه والى هذه الاطوار الثلاثة الاشارة بقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء فالوحي هو وقوع ذلك المعنى في نفس الموحى اليه بغير

واسطة لفظ يخلقه بل بانكشاف ذلك المعنى له بفعل يفعله في نفس
المخاطب كما قال تبارك وتعالى فكان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إلى عبده
ما أوحى ومن وراء حجاب هو الكلام الذي يكون بواسطة الفاظ يخلقها في
نفس الذي اصطفاه بكلامه وهذا هو كلام حقيقي وهو الذي خص الله به
موسى ولذلك قال تعالى وكلم الله موسى تكليماً وأما قوله أو يرسل رسولا
فهذا هو القسم الثالث وهو الذي يكون منه بواسطة الملك وقد يكون من
كلام الله ما يلقيه إلى العلماء الذين هم ورثة الأنبياء بواسطة البراهين
وبهذه الجهة صح عند العلماء أن القرآن كلام الله فقد تبين لك أن القرآن
الذي هو كلام الله قديم وأن اللفظ الدال عليه مخلوق له سبحانه لا
لبشر وبهذا باين لفظ القرآن الالفاظ التي ينطق بها في غير القرآن اعني
ان هذه الالفاظ هي فعل لنا باذن الله والفاظ القرآن هي خلق الله ومن
لم يفهم هذا على هذا الوجه لم يفهم هذه الصورة ولا يفهم كيف يقال في
القرآن انه كلام الله وأما الحروف التي في المحف فانما هي من صنعنا
باذن الله وانما وجب لها التعظيم لانها دالة على اللفظ المخلوق لله
وعلى المعنى الذي ليس بمخلوق ومن نظر الى اللفظ دون المعنى اعني
لم يفصل الامر قال ان القرآن مخلوق ومن نظر الى المعنى الذي يدل عليه
اللفظ قال انه غير مخلوق والحق هو الجمع بينهما والاشعرية فقد نفوا ان
يكون المتكلم فاعلاً للكلام لانهم تخيلوا انهم اذا سلموا هذا الاصل وجب
ان يعترفوا ان الله فاعل لكلامه ولما اعتقدوا ان المتكلم هو الذي يقول
الكلام بذاته ظنوا انهم يلزمهم عن هذين الاصلين ان يكون الله فاعلاً
للكلام بذاته فتكون ذاته محلاً للحوادث فقالوا المتكلم ليس فاعلاً للكلام

وانما هي صفة قديمة لذاته كالعلم وعير ذلك وهذا يصدق على كلام النفس ويكذب على الكلام الذي يدل على ما في النفس وهو اللفظ والمعتزلة لما ظنوا ان الكلام هو ما فعله المتكلم قالوا ان الكلام هو اللفظ فقط ولهذا قال هؤلاء ان القرآن مخلوق واللفظ عند هؤلاء من حيث هو فعل فليس من شرطه ان يقوم بفاعله والاشعرية تتمسك بان من شرطه ان يقوم بالمتكلم وهذا صحيح في الشاهد في الكلامين معاً اعني كلام النفس واللفظ الدال عليه واما في الخالق فكلام النفس هو الذي قام به فاما الدال عليه فلم يقم به سبحانه فالاشعرية لما شرطت ان يكون الكلام باطلاق قائما بالمتكلم انكرت ان يكون المتكلم فاعلا للكلام باطلاق والمعتزلة لما شرطت ان يكون المتكلم فاعلاً للكلام باطلاق انكرت كلام النفس وفي قول كل واحدة من الطائفتين جزء من الحق وجزء من الباطل على ما لاح لك من قولنا واما صفتا السمع والبصر انما اثبتهما الشرع لله تبارك وتعالى من قبل ان السمع والبصر يختصان بمعان مدركة في الموجودات ليس يدركها العقل ولما كان الصانع من شرطه ان يكون مدركاً لكل ما في المصنوع وجب ان يكون له هذان الادراك فواجب ان يكون عالماً بمدركات البصر وعالماً بمدركات السمع ان هي مصنوعات له وهذه كلها منبهة على وجودها للخالق سبحانه في الشرع من جهة تنبيهه على وجود العلم له وبالجملة فما يدل عليه اسم الاله واسم المعبود فيقتضي ان يكون مدركاً بجميع الادراكات لانه من العبث ان يعبد الانسان من لا يدرك انه عابد له كما قال تعالى يا ايت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا وقال تعالى اتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئا ولا يضركم فهذا

القدر ممّا يوصف به الله سبحانه ويسمّى به هو القدر الذى نصّ الشرع ان يعلمه الجمهور لا غير ذلك . ومن البدع التى حدثت فى هذا الباب السؤال عن هذه الصفات هل هى الذات ام زائدة على الذات اى هل هى صفة نفسية او صفة معنوية واعنى بالنفسية التى توصف بها الذات لنفسها لا لقيام معنى فيها زائد على الذات مثل قولنا واحد وقديم والمعنوية التى توصف بها الذات لمعنى قائم فيها فان الاشعرية يقولون انّ هذه الصفات هى صفات معنوية وهى صفات زائدة على الذات فيقولون انّ عالم بعلم زائد على ذاته وحى بحياة زائدة على ذاته كالحال فى الشاهد ويلزمهم على هذا ان يكون الخالق جسماً لانه يكون هنالك صفة وموصوف وحامل ومحمول وهذه هى حال الجسم وذلك انّ الذات لا بدّ ان يقولوا انها قائمة بذاتها والصفات قائمة بها او يقولوا انّ كلّ واحد منها قائم بنفسه فالآلهة كثيرة وهذا قول النصارى الذين زعموا انّ الاقانيم ثلاثة اقانيم الوجود والحياة والعلم وقد قال تعالى فى هذا لقد كفر الذين قالوا انّ الله ثالث ثلاثة وان قالوا احدهما قائم بذاته والاخر قائم بالقائم بذاته فقد اوجبوا ان يكون جوهرًا وعرضًا لانّ الجوهر هو القائم بذاته والعرض هو القائم بغيره والمؤلف من جوهر وعرض جسم ضرورة وكذلك قول المعتزلة فى هذا الجواب ان الذات والصفات شى واحد هو امر بعيد من المعارف الاول بل يظنّ انه مضادّ لها وذلك انه يظنّ ان من المعارف الاول انّ العلم يجب ان يكون غير العالم وانّ ليس يجوز ان يكون العلم هو العالم الا لو جاز ان يكون احد المضافين قرينة مثل ان يكون الاب والابن معنى واحداً بعينه فهذا تعليم بعيد عن افهام الجمهور والتصريح به بدعة وهو ان يضلّل الجمهور

اخرى منه ان يرشدهم وليس عند المعتزلة برهان على وجوب هذا في الاول
 سبحانه ان ليس عندهم برهان ولا عند المتكلمين على نفى الجسمية عنه ان
 نفى الجسمية عندهم عنه انبنى على وجوب الحدوث للجسم بما هو جسم
 وقد بينّا في صدر هذا الكتاب انه ليس عندهم برهان على ذلك وان الذين
 عندهم برهان على ذلك هم العلماء ومن هذا الموضع زلّ النصارى وذلك
 انهم اعتقدوا كثرة الاوصاف واعتقدوا انها جواهر لا قائمة بغيرها بل قائمة
 بنفسها كالذات واعتقدوا ان الصفات التى بهذه الصفة هما صفتان العلم
 والحياة قالوا فالاله واحد من جهة ثلاثة من جهة يريدون انه ثلاثة من
 جهة انه موجود وحى وعالم وهو واحد من جهة ان مجموعها شى واحد
 فهنا ثلاثة مذاهب مذهب من راي انها نفس الذات ولا كثرة هنالك
 ومذهب من راي الكثرة وهؤلاء قسمان منهم من جعل الكثرة قائمة بذاتها
 ومنهم من جعلها كثرة قائمة بغيرها وهذا كله بعيد عن مقصد الشرع
 واذا كان هذا هكذا فاذا الذى ينبغى ان يعلم الجمهور من امر هذه
 الصفات هو ما صرح به الشرع فقط وهو الاعتراف بوجودها دون تفصيل
 الامر فيها هذا التفصيل فانه ليس يمكن ان يحصل عند الجمهور في هذا
 يقين اصلا واعنى هاهنا بالجمهور كل من لم يعن بالصنائع البرهانية وسواء
 كان قد حصلت له صناعة الكلام او لم تحصل له فانه ليس في قوة صناعة
 الكلام الوقوف على هذا القدر من المعرفة ان اغنى مراتب صناعة الكلام
 ان يكون حكمة جدلية لا برهانية وليس في قوة صناعة الجدل الوقوف على
 الحق في هذا فقد تبين من هذا القول القدر الذى صرح به للجمهور من
 المعرفة في هذا والطرق التى سلكت بهم في ذلك

الفصل الرابع في معرفة التنزيه

واذ قد تقرّر من هذه المناهج التي سلكها الشرع في تعليم الناس أولاً وجود الخالق سبحانه والطرق التي سلكها في نفي الشريك عنه ثانياً والتي سلكها ثالثاً في معرفة صفاته والقدر الذي صرّح به من ذلك في جنس جنس من هذه الاجناس وهو القدر الذي زيد فيه او نقص او حرّف او اول لم تحصل به السعادة المشتركة للجميع فقد بقي علينا ان نعرف ايضا الطرق التي سلكها بالناس في تنزيه الخالق سبحانه عن النقائص ومقدار ما صرّح به من ذلك والسبب الذي من قبله اقتصر بهم على ذلك المقدار ثم نذكر بعد ذلك الطرق التي سلك بالناس في معرفة افعاله والقدر الذي سلك بهم من ذلك فاذا تمّ لنا هذا فقد استوفينا غرضنا الذي قصدناه فنقول اما معرفة هذا الجنس الذي هو التنزيه والتقديس فقد صرّح به ايضا غير ما آية من الكتاب العزيز وابينها في ذلك واتمّها قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وقوله امن يخلق كمن لا يخلق هي برهان قوله تعالى ليس كمثله شيء وذلك انه من المغرور في فطر الجميع ان الخالق يجب ان يكون اما على غير صفة الذي لا يخلق شيئا او على صفة غير شبيهة بصفة الذي لا يخلق شيئا والا كان من يخلق ليس بخالق فاذا اضيف الى هذا الاصل ان المخلوق ليس بخالق لزم عن ذلك ان تكون صفات المخلوق اما منتفية عن الخالق واما موجودة في الخالق على غير الجهة التي هي عليها في المخلوق وانما قلنا على غير الجهة لان من الصفات التي في الخالق صفات استدللنا على وجودها بالصفات التي في

اشرف المخلوقات هاهنا وهو الانسان مثل اثبات العلم له والحياة والقدرة
 والارادة وغير ذلك وهذا هو معنى قوله عليه السلام ان الله خلق آدم
 على صورته واذا تقرّر ان الشرع قد صرح بنفي المماثلة بين الخالق
 والمخلوق وصرح بالبرهان الموجب لذلك وكان نفي المماثلة يفهم منه
 شيان احدهما ان يعدم الخالق كثيراً من صفات المخلوق الثاني ان
 توجد فيه صفات للمخلوق على جهة اتم وافضل بما لا يتناهى في العقل
 فلينظر فيما صرح به الشرع من هذين الصنفين وسكت عنه وما السبب
 الحكيم في سكوته فنقول اما ما صرح الشرع به من نفي صفات المخلوق
 عنه فما كان ظاهراً من امره انه من صفات النقائص فمنها الموت كما قال
 تبارك وتعالى وتوكل على الحي الذي لا يموت ومنها النوم وما دونه مما
 يقتضى الغفلة والسهو عن الادراكات والحفظ للموجودات وذلك مصرح به في
 قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم ومنها النسيان والخطأ كما قال تعالى
 علمها عند ربّي في كتاب لا يضلّ ربّي ولا ينسى والوقوف على انتفاء هذه
 النقائص هو قريب من العلم الضروري وذلك ان ما كان قريباً من هذه
 من العلم الضروري فهو الذي صرح الشرع بنفيه عنه سبحانه واما ما كان
 بعيداً من المعارف الاول الضرورية فانما نبّه عليه بان عرف انه من علم
 الاقل من الناس كما قال تعالى في غير ما آية من الكتاب ولاكن اكثر
 الناس لا يعلمون مثل قوله تعالى لخلق السماوات والارض اكبر من خلق
 الناس ولاكن اكثر الناس لا يعلمون ومثل قوله تعالى فطرت الله التي فطر
 الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولاكن اكثر الناس لا
 يعلمون فان قيل فما الدليل على نفي هذه النقائص عنه اعني الدليل

الشرعي قلنا الدليل عليه ما يظهر من أنّ الموجودات محفوظة لا يتخللها
اختلال ولا فساد ولو كان الخالق تدركه غفلة أو خطأ أو نسيان أو سهو
لاختلت الموجودات وقد نبّه الله تعالى على هذا المعنى في غير ما آية من
كتابه فقال تعالى إنّ الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن
امسكهما من أحد من بعده الآية وقال تعالى ولا يؤده حفظهما وهو العليّ
العظيم فان قيل فما تقول في صفة الجسمية هل هي من الصفات التي صرح
الشرع بنفيها عن الخالق أو هي من المسكوت عنها فنقول أنّه من البين
من أمر الشرع أنّها من الصفات المسكوت عنها وهي إلى التصريح باثباتها
في الشرع أقرب منها إلى نفيها وذلك أنّ الشرع قد صرح بالوجه واليدين
في غير ما آية من الكتاب العزيز وهذه الآيات قد توهم أنّ الجسمية هي له
من الصفات التي فضل فيها الخالق المخلوق كما فضل في صفة القدرة
والإرادة وغير ذلك من الصفات التي هي مشتركة بين الخالق والمخلوق
إلا أنّها في الخالق اتمّ وجوداً ولهذا صار كثير من أهل الإسلام إلى أن
يعتقدوا في الخالق أنّه جسم لا يشبه سائر الأجسام وعلى هذا الحنابلة
وكثير من تبعهم والواجب عندي في هذه الصفة أن يجري فيها على منهاج
الشرع فلا يصح فيها بنفي ولا اثبات ويجاب من سأل في ذلك من الجمهور
بقوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وينهى عن هذا السؤال
وذلك لثلاثة معان أحدهما أنّ إدراك هذا المعنى ليس هو قريباً من
المعروف بنفسه برتبة واحدة ولا رتبتين ولا ثلاث وانت تتبين ذلك من
الطريق التي سلكها المتكلمون في ذلك فانهم قالوا إنّ الدليل على أنّه
ليس بجسم أنّه قد تبين أن كلّ جسم يحدث وإذا سئلوا عن الطريق التي

منها يوقف على أنّ كلّ جسم يحدث سلكوا في ذلك الطريق التي ذكرناها من حدوث الاعراض وان ما لا يتعرّى عن الحوادث حادث وقد تبين لك من قولنا أنّ هذه الطريق ليست برهانية ولو كانت برهانية لما كان في طباع الغالب من الجمهور ان يصلوا اليها وايضا فان ما يضعه هؤلاء القوم من أنّه سبحانه ذات وصفات زائدة على الذات يوجبون بذلك أنّه جسم اكثر مما ينفون عنه الجسميّة بدليل انتفاء الحدوث عنه فهذا هو السبب الاول في ان لم يصرح الشرع بانه ليس بجسم واما السبب الثاني فهو ان الجمهور يزرون ان الموجود هو المتخيّل والمحسوس وان ما ليس بمتخيّل ولا محسوس فهو عدم فاذا قيل لهم ان هاهنا موجودا ليس بجسم ارتفع عنهم التخيّل فصار عندهم من قبيل المعدوم ولا سيما اذا قيل انه لا خارج العالم ولا داخله ولا فوق ولا اسفل ولهذا اعتقدت الطائفة الذين اثبتوا الجسميّة في الطائفة التي نفتها عنه سبحانه انها ملشّية واعتقد الذين نفوها في المثبتة انها مكثّرة واما السبب الثالث فهو انه اذا صرح بنفي الجسميّة عرضت في الشرع شكوك كثيرة ممّا يقال في المعاد وفي غير ذلك فمنها ما يعرض من ذلك في الرويّة التي جاءت بها السنّة الثابتة وذلك ان الذين صرحوا بنفيها فرقتان المعتزلة والاشعرية واما المعتزلة فدعاهم هذا الاعتقاد الى ان نفوا الرويّة واما الاشعرية فارادوا ان يجمعوا بين الامرين فعسر ذلك عليهم ولجئوا في الجمع الى اقاويل سوفسطائية سترشد الى الوهن الذي فيها عند الكلام في الرويّة ومنها انه يوجب انتفاء الجهة في بادي الرأى عن الخالق سبحانه انه ليس بجسم فتراجع الشريعة متشابهة وذلك ان بعث الانبياء انبنى على ان الوحي نازل اليهم من السماء وعلى ذلك انبنيت

شريعتنا هذه اعني ان الكتاب العزيز نزل من السماء كما قال تعالى انا
انزلناه في ليلة مباركة وانبنى نزول الوحي من السماء على ان الله في
السماء وكذلك كون الملائكة تنزل من السماء وتصعد اليها كما قال تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقال تعالى تعرج الملائكة والروح
اليه وبالجمله جميع الاشياء التي تلزم القائلين بنفي الجهة على ما سندكره
بعد عند التكلم في الجهة ومنها انه اذا صرح بنفي الجسميه وجب
التصريح بنفي الحركة فاذا صرح بنفي هذا عسر ما جاء في صفة الحشر
من ان البارئ يطلع على اهل الحشر وانه الذي يتولى حسابهم كما قال
تعالى وجاء ربك والملك صفاً صفاً وذلك يصعب تأويل حديث النسرول
المشهور وان كان التأويل اقرب اليه منه الى امر الحشر مع ان ما جاء في
الحشر متواتر في الشرع فيجب ان لا يصرح للجمهور بما يؤل عندهم الى
ابطال هذه الظواهر فان تأثيرها في نفوس الجمهور انما هو اذا حملت على
ظواهرها واما اذا اولت فانما يؤل الامر فيها الى احد امرين اما ان يسلط
التأويل على هذه واشباه هذه في الشريعة فتتمرق الشريعة كلها وتبطل
الحكمة المقصودة منها واما ان يقال في هذه كلها انها من المتشابهات
وهذا كله ابطال للشريعة وهو لها من النفوس من غير ان يشعر الفاعل
لذلك بعظيم ما جناه على الشريعة مع انك اذا اعتبرت الدلائل التي احتج
بها المؤولون لهذه الاشياء تجدها كلها غير برهانيه بل الظواهر الشرعيه
اقتنع منها اعني ان التصديق بها اكثر وانت تتبين ذلك من قولنا في
البرهان الذي بنوا عليه نفي الجسميه وكذلك تبين ذلك في البرهان
الذي بنوا عليه نفي الجهة على ما سنقوله بعد وقد يدل ذلك على ان الشرع

لم يقصد التصريح بنفى هذه الصفة للجمهور ان لمكان انتفاء هذه الصفة عن النفس اعنى الجسميّة لم يصرح الشرع للجمهور بما هي النفس فقال في الكتاب العزيز ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي وما اوتيتم من العلم الا قليلاً وذلك انه يعسر قيام البرهان عند الجمهور على وجود موجود قائم بذاته ليس بجسم ولو كان انتفاء هذه الصفة ممّا يقف عليه الجمهور لاكتفى بذلك الخليل صلى الله عليه في حاجة الكافر حين قال له ربّي الذي يحيى ويميت قال انا احيى واميت الآية لانه كان يكتفى بان يقول له انت جسم والله ليس بجسم لان كلّ جسم محدث كما تقول الاشعريّة وكذلك كان يكتفى بذلك موسى عليه السلام عند حاجته لفرعون في دعواه الالهية وكذلك كان يكتفى صلعم في امر الدجال في ارشاد المؤمنين الى كذب ما يدّعيه من الربوبية من انه جسم والله ليس بجسم بل قال عليه السلام ان ربكم ليس باعور فاكتفى بالدلالة على كذبه بوجود هذه الصفة الناقصة التي ينتفى عند كلّ احد وجودها ببديهة العقل في الباري سبحانه فهذه كلّها كما تراه بدع حادثة في الاسلام هي السبب فيما عرض فيه من الفرق التي انبأ المصطفى انه ستفترق امته اليها فان قال قائل فاذا لم يصرح الشرع للجمهور لا بانه جسم ولا بانه غير جسم فما عسى ان يجابوا به في جواب ما هو فانّ هذا السؤال طبيعي للانسان وليس يقدر ان ينفك عنه ولذلك ليس يقنع الجمهور ان يقال لهم في موجود وقع الاعتراف به انه لا ماهية له لان ما لا ماهية لا ذات له قلنا الواجب في ذلك ان يجابوا بجواب الشرع فيقال لهم انه نور فانه الوصف الذي وصف الله به نفسه في كتابه العزيز على جهة ما يوصف الشئ بالصفة التي هي

ذاته فقال تعالى الله نور السموات والارض وبهذا الوصف وصفه النبي صلعم في الحديث الثابت فانه جاء انه قيل له عليه السلام هل رايت ربك قال نوراني اراه وفي حديث الاسراء انه لما قرب صلعم من سدره المنتهى غشى السدره من النور ما حجب بصره من النظر اليها اولية سبحاته وفي كتاب مسلم ان لله حجاباً من نور لو كشف لاحرقت سبحات وجهه ما انتهى اليه بصره وفي بعض روايات هذا الحديث سبعين حجاباً من نوره وينبغي ان تعلم ان هذا المثال هو شد يد المناسبة للخلق سبحانه لانه يجتمع فيه انه محسوس تعجز الابصار عن ادراكه وكذلك الافهام مع انه ليس بجسم والوجود عند الجمهور انما هو المكسوس والمعدوم عندهم هو غير المكسوس والنور لما كان اشرف المكسوسات وجب ان يمثل به اشرف الموجودات وهاهنا ايضا سبب اخر وجب ان يسمى به نوراً وذلك ان حال وجوده من عقول العلماء الراشخين في العلم عند النظر اليه بالعقل هي حال الابصار عند النظر الى الشمس بل حال عيون الخفافيش وكان هذا الوصف لائقاً عند الصنفين من الناس وحققاً وايضا فان الله تبارك وتعالى لما كان سبب الموجودات وسبب ادراكنا لها وكان النور مع الالوان هذه صفته اعني انه سبب وجود الالوان بالفعل وسبب رؤيتنا له فبالحق ما سمي الله تبارك وتعالى نفسه نوراً واذا قيل انه نور لم يعرض شك في الروية التي جاءت في المعاد فقد تبين لك من هذا القول الاعتقاد الاول الذي في هذه الشريعة في هذه الصفة وما حدث في ذلك من البدعة وانما سكت الشرع عن هذه الصفة لانه لا يعترف بوجود في الغائب انه ليس بجسم الا من ادرك ببرهانه ان في الشاهد موجوداً بهذه الصفة وهي النفس ولما كان الوقوف على

معرفة هذا المعنى من النفس ممّا لا يمكن الجمهور لم يمكن فيهم ان
 يعقلوا وجود موجود ليس بجسم فلما حجبوا عن معرفة اليقين علمنا انهم
 حجبوا عن معرفة هذا المعنى من البارئ سبحانه . القول في الجهة واما
 هذه الصفة فلم يزل اهل الشريعة من اول الامر يثبتونها لله سبحانه حتى
 نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخروا الاشعرية كابى المعالى ومن
 اقتدى بقوله وظواهر الشرع كلها تقتضى اثبات الجهة مثل قوله تعالى ويحمل
 عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ومثل قوله يدبر الامر من السماء الى الارض
 ثم يعرج اليه فى يوم كان مقداره الف سنة ممّا تعدّون ومثل قوله تعالى
 تعرج الملائكة والروح اليه الآية ومثل قوله أأمنتم من فى السماء ان
 يخسف بكم الارض فاذا هى تمور الى غير ذلك من الآيات التى ان سلط
 التاويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً وان قيل فيها انها من المتشابهات
 عاد الشرع كله متشابهاً لان الشرائع كلها مبنية على ان الله فى السماء
 وان منه تنزل الملائكة بالوحى الى النبيين وان من السماء نزلت الكتب
 واليها كان الاسراء بالنبي صلعم حتى قرب من سدره المنتهى وجميع
 الحكماء قد اتفقوا ان الله والملائكة فى السماء كما اتفقت جميع الشرائع
 على ذلك والشبهة التى قادت نفاة الجهة الى نفيها هى انهم اعتقدوا ان
 اثبات الجهة يوجب اثبات المكان واثبات المكان يوجب اثبات الجسميّة ونحن
 نقول ان هذا كله غير لازم فان الجهة غير المكان وذلك ان الجهة هى اما
 سطوح الجسم نفسه المحيطة به وهى ستة وبهذا نقول ان للحيوان فوق
 واسفل ويمينا وشمالا وامام وخلف واما سطوح جسم آخر محيط بالجسم ذى
 الجهات الست فاما الجهات التى هى سطوح الجسم نفسه فليست بمكان

للجسم نفسه اصلاً وأما سطوح الاجسام المحيطة به فهي له مكان مثل
 سطوح الهواء المحيطة بالانسان وسطوح الفلك المحيطة بسطوح الهواء
 هي ايضاً مكان للهواء وهكذا الافلاك بعضها محيطة ببعض ومكان له وأما
 سطح الفلك الخارج فقد تبرهن انه ليس خارجه جسم لانه لو كان ذلك
 كذلك لوجب ان يكون خارج ذلك الجسم جسم اخر ويتر الامر الى غير
 نهاية فاذا سطح آخر اجسام العالم ليس مكاناً اصلاً ان ليس يمكن ان
 يوجد فيه جسم لان كل ما هو مكان يمكن ان يوجد فيه جسم فاذا ان
 قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فواجب ان يكون غير جسم
 فالذى يمتنع وجوده هنالك هو عكس ما ظنه وهو موجود هو جسم
 لا موجود ليس بجسم وليس لهم ان يقولوا ان خارج العالم خلاء وذلك
 ان الخلاء قد تبين في العلوم النظرية امتناعه لان ما يدل عليه اسم الخلاء
 ليس هو شئ اكثر من ابعاد ليس فيها جسم اعنى طولاً وعرضاً وعمقاً
 لانه ان رفعت الابعاد عنه عاد عدماً وان انزل الخلاء موجوداً لزم ان تكون
 اعراض موجودة في غير جسم وذلك ان الابعاد هي اعراض من باب الكمية
 ولا بد ولكنه قيل في الاراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة ان ذلك الموضع
 هو مسكن الروحانيين يريدون الله والملائكة وذلك ان ذلك الموضع
 ليس هو بمكان ولا يحويه زمان وذلك ان كل ما يحويه الزمان والمكان
 فاسد فقد يلزم ان يكون ما هنالك غير فاسد ولا كائن وقد تبين هذا
 المعنى مما اقله وذلك انه لما لم يكن هاهنا شئ الا هذا الموجود
 المكسوس او العدم وكان من المعروف بنفسه ان الموجود انما ينسب الى
 الوجود اعنى انه يقال انه موجود اي في الوجود ان لا يمكن ان يقال انه

موجود في العدم فان كان هاهنا موجود هو اشرف الموجودات فواجب ان ينسب من الموجود المكسوس الى الجزء الاشرف وهو السموات ولشرف هذا الجزء قال تبارك وتعالى لخلق السموات والارض اكبر من خلق الناس ولاكن اكثر الناس لا يعلمون وهذا كله يظهر على التمام للعلماء الراشخين في العلم فقد ظهر لك من هذا ان اثبات الجهة واجب بالشرع والعقل وانه الذي جاء به الشرع وانبنى عليه وان ابطال هذه القاعدة ابطال للشرائع وان وجه العسر في تفهيم هذا المعنى مع نفى الجسميّة هو انه ليس في الشاهد مثال له فهو بعينه السبب في ان لم يصرح الشرع بنفى الجسم عن الخالق سبحانه لان الجمهور انما يقع لهم التصديق بحكم الغائب متى كان ذلك معلوم الوجود في الشاهد مثل العلم فانه لما كان في الشاهد شرطاً في وجوده كان شرطاً في وجود الصانع الغائب واما متى كان الحكم الذي في الغائب غير معلوم الوجود في الشاهد عند الاكثر ولا يعلمه الا العلماء الراشخون فان الشرع يزجر عن طلب معرفته ان لم تكن بالجمهور حاجة الى معرفته مثل العلم بالنفس او يضرب لهم مثلاً من الشاهد ان كان بالجمهور حاجة الى معرفته في سعادتهم وان لم يكن ذلك المثال هو نفس الامر المقصود تفهيمه مثل كثير مما جاء من احوال المعاد . . . والشبهة الواقعة في نفى الجهة عند الذين نفوها ليس يتفطن الجمهور اليها لا سيما اذا لم يصرح لهم بانه ليس بجسم فيجب ان يمتثل في هذا كله فعل الشرع والا فيؤول ما لم يصرح الشرع بتأويله والناس في هذه الاشياء في الشرع على ثلاث رتب صنف لا يشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى وخاصة متى تركت هذه الاشياء على ظاهرها في الشرع وهؤلاء هم الاكثر وهم

الجمهور وصنف عرضت لهم في هذه الاشياء شكوك ولم يقدرُوا على حلّها وهؤلاء هم فوق العامّة ودون العلماء وهذا الصنف هم الذين يوجد في حقهم التشابه في الشرع وهم الذين ذمهم الله تعالى وأما عند العلماء والجمهور فليس في الشرع تشابه فعلى هذا المعنى فينبغي ان يفهم التشابه ومثال ما عرض لهذا الصنف مع الشرع مثال ما يعرض لحبز البرّ مثلاً الذي هو الغذاء النافع لاكثر الابدان ان يكون لاقلّ الابدان ضاراً وهو نافع للاكثر وكذلك التعليم الشرعيّ هو نافع للاكثر وربّما ضرّ بالاقلّ ولهذا الاشارة بقوله تعالى وما يضلّ به الا الفاسقين لآكن هذا انما يعرض في آيات الكتاب العزيز في الاقلّ منها والاقلّ من الناس واكثر ذلك هي الآيات التي تتضمن الاعلام عن اشياء في الغائب ليس لها مثال في الشاهد فيعبر عنها بالشاهد الذي هو اقرب الموجودات اليها واكثرها شبهاً بها فيعرض لبعض الناس ان ياخذ الممثل به هو المثال نفسه فتلزمه الحيرة والشكّ وهو الذي يسمّى متشابهاً في الشرع وهذا ليس يعرض للعلماء ولا للجمهور وهم صنفان الناس بالحقيقة لان هؤلاء هم الاصحاء والغدا الملائم انما يوافق ابدان الاصحاء وأما اولئك فمرضى والمرضى هم الاقلّ ولذلك قال تعالى وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وهؤلاء اهل الجدل والكلام واشدّ ما عرض على الشريعة من هذا الصنف انهم تأولوا كثيراً ممّا ظنّوه ليس على ظاهره وقالوا انّ هذا التأويل ليس هو المقصود به وانما اتى الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم ونعوذ بالله من هذا الظنّ بالله بل نقول انّ كتاب الله العزيز انما جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان فاذا ما ابعد من مقصد الشرع من قال فيما ليس

بمتشابهة أنه متشابهة ثم أنه أول ذلك المتشابهة بزعمه وقال لجميع الناس أن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل مثل ما قالوه في آية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوه أن ظاهرة متشابهة وبالجملّة فاكتر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع إذا تؤمّلت وجدت ليس يقوم عليها برهان ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها وعملهم عنها فإن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور أنها هو العمل فما كان انفع في العمل فهو أجدر وأما المقصود بالعلم في حق العلماء فهو الأمران جميعاً أعني العلم والعمل ومثال من أول شيئا من الشرع وزعم أن ما أوله هو ما قصد الشرع وصرّح بذلك التأويل للجمهور مثال من أتى إلى دواء قد ركبته طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركّب الأعظم لرداءة مزاج كان به ليس يعرض إلا للاقتل من الناس فزعم أن بعض تلك الأدوية التي صرّح باسمه الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة المركّب لم يرد به ذلك الدواء الذي جرت العادة في اللسان أن يدلّ بذلك الاسم عليه وإنما يريد به دواء آخر ممّا يمكن أن يدلّ عليه بذلك باستعارة بعيدة فزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركّب الأعظم وجعل فيه بدله الدواء الذي ظنّ أنه الذي قصده الطبيب وقال للناس هذا هو الذي قصده الطبيب الأول فاستعمل الناس ذلك الدواء المركّب على الوجه الذي تأوّل عليه هذا المتأوّل ففسدت به امزجة كثير من الناس فجاء آخرون شعروا بفساد امزجة الناس عن ذلك الدواء المركّب فراموا اصلاحه بأن ابدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول فجاء ثالث فتناول

في ادوية ذلك المركب غير التأويل الاول والثاني فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين فجاء متأول رابع فتأول دواء آخر غير الادوية المتقدمة فعرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الامراض المتقدمة فلما طال الزمان بهذا المركب الاعظم وسلط الناس التأويل على ادويته وغيروها وبدلوهها عرض منه للناس امراض شتى حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق اكثر الناس وهذه هي حال الفرقه الحادثة في هذه الطريقة مع الشريعة وذلك ان كل فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلا غير التأويل الذي تأولته الفرقة الاخرى وزعمت انه الذي قصده الشرع حتى تمزق الشرع كل ممزق وبعد جدا عن موضعه الاول ولما علم صاحب الشرع صلعم ان مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته قال ستفترق امتي على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة يعنى بالواحدة التي سلكت ظاهر الشرع ولم تووله تاويلا صرحت به للناس وانت اذا تأملت ما في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل تبين ان هذا المثال صحيح واول من غير هذا الدواء الاعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الاشعرية ثم الصوفية ثم جاء ابو حامد فطم الوادي على القرى وذلك انه صرح بالحكمة كلها للجمهور وبراء الحكماء على ما اذاه اليه فهمه وذلك في كتابه الذي سماه بالمقاصد فزعم انه انما ألف هذا الكتاب للرد عليهم ثم وضع كتابه المعروف بتهافت الفلاسفة فكفرهم فيه في مسائل ثلاثة من جهة خرقهم فيها للاجماع كما زعم وبدعهم في مسائل واتى فيه بحجج مشككة وشبه حيرة اضلت كثيرا من الناس عن الحكمة وعن الشريعة ثم

قال في كتابه المعروف بجواهر القرآن ان الذي اثبتته في كتاب التهافت هي اقاويل جدلية وان الحق انما اثبتته في المضمون به على غير اهله ثم جاء في كتابه المعروف بمشكاة الانوار فذكر فيه مراتب العارفين بالله فقال ان سائرهم محجوبون الا الذين اعتقدوا ان الله سبحانه غير محرّك السماء الاولى وهو الذي صدر عنه هذا المحرّك وهذا تصريح منه باعتقاد مذهب الحكماء في العلوم الالهية وهو قد قال في غير ما موضع ان علومهم الالهية هي تخمينات بخلاف الامر في سائر علومهم واما في كتابه الذي سماه المنقذ من الضلال فانحى فيه على الحكماء و اشار الى ان العلم انما يحصل بالخلوة والفكرة وان هذه المرتبة هي جنس مراتب الانبياء في العلم وكذلك صرح بذلك بعينه في كتابه الذي سماه بكيما السعادة فصار الناس بسبب هذا التشويش والتخليط فرقتين فرقة انتدبت لذم الحكماء والحكمة وفرقة انتدبت لتأويل الشرع وروم صرفه الى الحكمة وهذا كله خطأ بل ينبغي ان يقرّ الشرع على ظاهره ولا يصرح للجمهور بالجمع بينه وبين الحكمة لان التصريح بذلك هو تصريح بنتائج الحكمة لهم دون ان يكون عندهم برهان عليها وهذا لا يحل ولا يجوز اعني ان يصرح بشيء من نتائج الحكمة لمن لم يكن عنده البرهان عليها لانه لا يكون لا مع العلماء الجامعين بين الشرع والعقل ولا مع الجمهور المتبعين لظاهر الشرع فلحق من فعله هذا اخلال بالامرين جميعاً اعني بالحكمة وبالشرع عند اناس وحفظ الامرين جميعاً عند آخرين اما اخلاله بالشرعة فمن جهة افصاحه فيها بالتاويل الذي لا يجب الافصاح به واما اخلاله بالحكمة فلافصاحه ايضا بمعان فيها لا يجب ان يصرح بها الا في كتب البرهان

وأما حفظه للامرين فلان كثيرا من الناس لا يرى بينهما تعارضاً من جهة الجمع الذى استعمل بينهما وأكد هذا المعنى بان عرّف وجه الجمع بينهما وذلك فى كتابه الذى سمّاه التفرقة بين الاسلام والزندقة وذلك انه عدّ فيه اصناف التأويلات وقطع فيه على ان المؤول ليس بكافر وان خرق الاجماع فى التأويل فاذا ما فعل من هذه الاشياء فهو ضارّ للشرع بوجه والحكمة بوجه ولهما بوجه وهذا الذى فعله هذا الرجل اذا فحص عنه ظهر انه ضارّ بالذات للامرين جميعاً اعنى الحكمة والشرعة وانه نافع لهما بالعرض وذلك ان الافصاح بالحكمة لمن ليس باهلها يلزم عن ذلك بالذات اما ابطال الحكمة واما ابطال الشرعة وقد يلزم عنه بالعرض الجمع بينهما والصواب كان ألا يصرح بالحكمة للجمهور واما وقد وقع التصريح فالصواب ان تعلم الفرقة من الجمهور التى ترى ان الشرعة مخالفة للحكمة انها ليست مخالفة لها وكذلك الذين يرون ان الحكمة مخالفة لها من الذين ينتسبون للحكمة انها ليست مخالفة لها وذلك بان يعرف كلّ واحد من الفريقين انه لم يقف على كنههما بالحقيقة اعنى على كنه الشرعة ولا على كنه الحكمة وانّ الرأى فى الشرعة الذى اعتقد انه مخالف للحكمة هو رأى اما مبتدع فى الشرعة لا من اصلها واما راي خطأ فى الحكمة اعنى تاويل خطأ عليها كما عرض فى مسألة علم الجزئيات وفى غيرها من المسائل ولهذا المعنى اضطررنا نحن فى هذا الكتاب ان نعرّف اصول الشرعة فان اصولها اذا تؤمّلت وجدت اشدّ مطابقة للحكمة ممّا أوّل فيها وكذلك الرأى الذى ظنّ فى الحكمة انه مخالف للشرعة يعرف ان السبب فى ذلك انه لم يحط علماً بالحكمة ولا بالشرعة ولذلك اضطررنا نحن ايضا الى وضع

قول [اعنى فصل المقال] فى موافقة الحكمة للشريعة . . . وان قد تبين هذا فلنرجع الى حيث كنا فنقول ان الذى بقى علينا من هذا الجزء من المسائل المشهورة هى مسألة الرؤية فانه قد يظن ان هذه المسئلة هى بوجه ما داخله فى الجزء المقدم لقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار ولذلك انكرها المعتزلة وردت الآثار الواردة فى الشرع بذلك مع كثرتها وشهرتها فشنع الامر عليهم وسبب وقوع هذه الشبهة فى الشرع ان المعتزلة لما اعتقدوا انتفاء الجسميّة عنه سبحانه واعتقدوا وجوب التصريح بها لجميع المكلفين ووجب عندهم ان انتفت الجسميّة ان تنتفى الجهة واذا انتفت الجهة انتفت الرؤية ان كل مرئى فى جهة من الرأى فاضطروا لهذا المعنى لردّ الشرع المنقول واعتلوا للاحاديث بانّها اخبار آحاد واخبار الآحاد لا توجب العلم مع ان ظاهر القرآن معارض لها اعنى قوله تعالى لا تدركه الابصار واما الاشعريّة فراموا الجمع بين الاعتقادين اعنى بين انتفاء الجسميّة وبين جواز الرؤية لما ليس بجسم بالحسّ ففسر ذلك عليهم ولجؤا فى ذلك الى حجج سوفسطائية مبهّمة اعنى الحجج التى توهم انها صحيحة وهى كاذبة وذلك انه يشبه ان يكون يوجد فى الحجج ما يوجد فى الناس اعنى انه كما يوجد فى الناس الفاضل التام الفضيلة ويوجد فيهم من دون ذلك فى الفضل ويوجد فيهم من يوم انه فاضل وليس بفاضل وهو المرائى كذلك الامر فى الحجج اعنى ان منها ما هو فى غاية اليقين ومنها ما هو دون اليقين ومنها حجة مرائية وهى التى توهم انها يقين وهى كاذبة والاقاويل التى سلكها الاشعريّة فى هذه المسئلة منها اقاويل فى رفع دليل المعتزلة ومنها اقاويل لهم فى اثبات جواز الرؤية لما ليس بجسم وانه ليس

يعرض من فرضها محال فاما ما عاندوا به قول المعتزلة ان كل مرئى فهو في
 جهة من الرأى فمنهم من قال ان هذا انما هو حكم الشاهد لا حكم
 الغائب وان هذا الموضع ليس هو من المواضع التى يجب فيها نقل حكم
 الشاهد الى الغائب وانه جائز ان يرى الانسان ما ليس في جهة اذا كان
 جائزا ان يرى الانسان بالقوة المبصرة نفسها دون عين وهولاء اختلط
 عليهم ادراك العقل مع ادراك البصر فان العقل هو الذى يدرك ما ليس في
 جهة اعنى في مكان واما ادراك البصر فظاهر من امره ان من شرطه ان
 يكون المرئى منه في جهة ولا في جهة فقط بل وفي جهة ما مخصوصة ولذلك
 ليس تتأتى الرؤية باى وضع اتفق ان يكون البصر من المرئى بل باوضاع
 محدودة وشروط محدودة ايضا وهى ثلاثة اشياء حضور الضوء والجسم
 الشفاف المتوسط بين البصر والمبصر وكون المبصر ذا اللون ضرورة والبرء
 لهذه الامور المعروفة بنفسها في الابصار هو رة للاوائل المعلومة بالطبع
 للجميع وابطال لجميع علوم المناظر والهندسة وقد قال القوم اعنى الاشعرية
 ان احد المواضع التى يجب ان ينقل فيها حكم الشاهد الى الغائب هو
 الشرط مثل حكمنا ان كل عالم حى لكون الحياة تظهر في الشاهد شرطا في
 وجود العلم وان كان ذلك قلنا لهم وكذلك يظهر في الشاهد ان هذه
 الاشياء هى شروط في الرؤية فالحقوا الغائب فيها بالشاهد على اصلكم .
 وقد رام ابو حامد في كتابه المعروف بالمقاصد ان يعاند هذه المقدمة اعنى
 ان كل مرئى في جهة من الرأى بان الانسان يبصر ذاته في المرآة وان
 ذاته ليست منه في جهة غير جهة مقابلة وذلك انه لما كان يبصر ذاته
 وكانت ذاته ليست تحل في المرآة التى في الجهة المقابلة فهو يبصر ذاته في

غير جهة وهذه مغالطة فإن الذى يبصر هو خيال ذاته والخيال منه هو فى جهة ان كان الخيال فى المرأة والمرأة فى جهة وأما حجتهم التى اتوا بها فى امكان رؤية ما ليس بجسم فإن المشهور عندهم فى ذلك حجتان احدهما وهو الاشهر عندهم ما يقولونه من ان الشئ لا يخلو ان يرى من جهة ما هو ملون او من جهة انه جسم او من جهة انه لون او من جهة انه موجود وربما عدوا جهات اخر غير هذه للموجود ثم يقولون وباطل ان يرى من قبل انه جسم ان لو كان ذلك كذلك لما رتئ اللون وباطل ان يرى لمكان انه لون ان لو كان ذلك لما رتئ الجسم واذا بطلت جميع هذه الاقسام التى تنوهم فى هذا الباب فلم يبق ان يرى الشئ الا من قبل انه موجود والمغالطة فى هذا القول بيّنة فان المرئى منه ما هو مرئى بذاته ومنه ما هو مرئى من قبل المرئى بذاته وهذه هى حال اللون والجسم فان اللون مرئى بذاته والجسم مرئى من قبل اللون ولذلك ما لم يكن له لون لم يبصر ولو كان الشئ انما يرى من حيث هو موجود فقط لوجب ان تبصر الاصوات وسائر المحسوسات الخمس فكان يكون البصر والسمع وسائر الحواس الخمس حاسة واحدة وهذه كلها خلاف ما يعقل وقد اضطر المتكلمون لمكان هذه المسئلة وما اشبهها ان يسئلوا ان الالوان ممكنة ان تسمع والاصوات ممكنة ان ترى وهذا كله خروج عن الطبع وعن ما يمكن ان يعقله انسان فانه من الظاهر ان حاسة البصر غير حاسة السمع وان محسوس هذه غير محسوس تلك وان آلة هذه غير آلة تلك وانه ليس يمكن ان ينقلب البصر سمعاً كما ليس يمكن ان يعود اللون صوتاً والذين يقولون ان الصوت يمكن ان يبصر فى وقت ما فقد يجب ان يسئلوا فيقال

لهم ما هو البصر فلا بدّ من ان يقولوا هو قوّة تدرك بها المرئيات الالوان وغيرها ثمّ يقال لهم ما هو السمع فلا بدّ ان يقولوا هو قوّة تدرك بها الاصوات فاذا وضعوا هذا قيل لهم فهل البصر عند ادراكه الاصوات هو بصر فقط او سمع فقط فان قالوا سمع فقط فقد سلّموا انه لا يدرك الالوان وان قالوا بصر فقط فليس يدرك الاصوات واذا لم يكن بصراً فقط لانه يدرك الاصوات ولا سمعاً فقط لانه يدرك الالوان فهو بصر وسمع معاً وعلى هذا فستكون الاشياء كلّها شيئاً واحداً حتّى المتضادات وهذا شئ فيما احسبه يستلزمه المتكلّمون من اهل ملّتنا او يلزمهم تسليمه وهو رأى سوفسطائيّ لاقوام قدماء مشهورين بالسفسطة واما الطريقة الثانية التي سلكها المتكلّمون في جواز الرويّة فهي الطريقة التي اختارها ابو المعالي في كتابه المعروف بالارشاد وهي هذه الطريقة وتلخيصها انّ الحواسّ انما تدرك ذوات الاشياء وما تنفصل به الموجودات بعضها من بعض هي احوال ليست بذوات فالحواسّ لا تدركها وانما تدرك الذات والذات هي نفس الموجود المشترك لجميع الموجودات فاذا الحواسّ انما تدرك الشئ من حيث هو موجود وهذا كلّّه في غاية الفساد ومن ابين ما يظهر به فساد هذا القول انه لو كان البصر انما يدرك الاشياء لما امكنه ان يفرق بين الابيض والاسود لانّ الاشياء لا تفترق بالشئ الذي تشترك فيه ولا كان بالجملة يمكن في الحواسّ لا في البصر ان يدرك فصول الالوان ولا في السمع ان يدرك فصول الاصوات ولا في الطعم ان يدرك فصول المطعومات وللزم ان تكون مدارك المحسوسات بالجنس واحداً فلا يكون فرق بين مدرك السمع وبين مدرك البصر وهذا كلّّه في غاية الخروج عما يعقله الانسان وانما تدرك

الحواس ذوات الاشياء المشار اليها بتوسط ادراكها لمحسوساتها الخاصة بها فوجه المغالطة في هذا هو ان ما يدرك ذاتيا اخذ انه مدرك بذاته ولولا النشأ على هذه الاقاويل وعلى التعظيم للقائلين بها لما امكن ان يكون فيها شيء من الاقتناع ولا وقع بها التصديق لاحد سليم الفطرة .
والسبب في مثل هذه الحيرة الواقعة في الشريعة حتى الجأت القائلين بنصرتها في زعمهم الى مثل هذه الاقاويل الهجينة التي هي صخكة من غنى بتمييز اصناف الاقاويل ادنى عناية هو التصريح في الشرع بما لم يأذن الله ورسوله به وهو التصريح بنفى الجسميّة للجمهور وذلك انه من العسير ان يجتمع في اعتقاد واحد ان هاهنا موجودا ليس بجسم وانه مرئي بالابصار لان مدارك الحواس هي في الاجسام او اجسام ولذلك رأى قوم ان هذه الرؤية هي مزيد علم في ذلك الوقت وهذا ايضا لا يليق الانفصاح به للجمهور وانه لما كان العقل من الجمهور لا ينفك من التخيل بل ما لا يتخيلون هو عندهم عدم وكان تخيل ما ليس بجسم لا يمكن والتصديق بوجود ما ليس بتخيل غير ممكن عندهم عدل الشرع عن التصريح لهم بهذا المعنى فوصفه سبحانه لهم باوصاف تقرب من قوة التخيل مثل ما وصفه به من السمع والبصر والوجه وغير ذلك مع تعريفهم انه لا يجانسه شيء من الموجودات المتخيّلة ولا يشبهه ولو كان القصد تعريف الجمهور انه ليس بجسم لما صرح لهم بشيء من هذا بل لما كان ارفع الموجودات المتخيّلة هو النور ضرب لهم المثال به اذ كان النور هو اشهر الموجودات عند الحس والتخيل وبهذا النحو من التصور امكن ان يفهموا المعاني الموجودات في المعاد اعني ان تلك المعاني مثلت لهم بامور متخيّلة

محسوسة فاذًا متى اخذ الشرع في اوصاف الله تبارك وتعالى على ظاهر لم تعرض فيه هذه الشبهة ولا غيرها لانه اذا قيل له انه نور وان له حجابا من نور كما جاء في القرآن والسنن الثابتة ثم قيل ان المؤمنين يرونه في الآخرة كما ترى الشمس لم يعرض في هذا كله شك ولا شبهة في حق الجمهور ولا في حق العلماء وذلك انه قد تبرهن عند العلماء ان تلك الحال مزيد علم لاكن متى صرح لهم به اعنى للجمهور انبطلت عندهم الشريعة كلها او كفروا المصرح لهم بها فمن خرج عن منهاج الشرع في هذه الاشياء فقد ضلّ عن سواء السبيل وانت اذا تأملت الشرع وجدته مع انه قد ضرب للجمهور في هذه المعاني المثالات التي لم يمكن تصوّرهم ايّاها دونها فقد نبّه العلماء على تلك المعاني انفسها التي ضرب مثالاتها للجمهور فيجب ان يوقف عند حدّ الشرع في نحو التعليم الذي خصّ به صنفاً صنفاً من الناس وآلا يخلط التعليمان كلاهما فتفسد الحكمة الشرعيّة النبويّة ولذلك قال عليه السلام انا معشر الانبياء امرنا ان ننزل الناس منازلهم وان نخطبهم على قدر عقولهم ومن جعل الناس شرعاً واحداً في التعليم فهو كمن جعلهم شرعاً واحداً في عمل من الاعمال وهذا كله خلاف المحسوس والمعقول فقد تبين لك من هذا ان الرويّة معنى ظاهر وانه ليس يعرض فيه شبهة اذا اخذ الشرع على ظاهره في حق الله تبارك وتعالى اعنى اذا لم يصرح فيه بنفى الجسمية ولا باثباتها وان قد تبينّت عقائد الشرع الاول في التنزيه والمقدار الذي سلك في تعليم الجمهور من ذلك فقد ينبغي ان نسير الى الجزء الذي يتضمّن معرفة افعال الله تبارك وتعالى وهو الفن الخامس من هذه الفنون وبه ينقضى القول في هذا الذي قصدناه

الفن الخامس في معرفة الافعال

ونذكر في هذا الفن خمس مسائل فقط هي الاصول التي عليها يدور كل ما في هذا الباب المسئلة الاولى في اثبات خلق العالم الثانية في بعث الرسول الثالثة في القضاء والقدر الرابعة في التجوير والتعديل الخامسة في المعاد .

المسئلة الاولى في حدوث العالم أعلم ان الذي قصده الشرع من معرفة العالم هو انه مصنوع لله تبارك وتعالى ومخترع له وانه لم يوجد عن الاتفاق ومن نفسه فالطريق التي سلك الشرع بالناس في تقرير هذا الاصل ليس هو طريق الاشعرية فاننا قد بينا ان تلك الطرق ليست من الطرق اليقينية الخاصة بالعلماء ولا هي من الطرق العامة المشتركة بالجميع وهي الطرق البسيطة اعني بالبسيطة القليلة المقدمات التي نتائجها قريبة من المقدمات المعروفة بنفسها واما البيانات التي تكون بالمقاييس المركبة الطويلة التي تنبنى على اصول متفتنة فليس يستعملها الشرع في تعليم الجمهور فكل من سلك بالجمهور غير هذا النوع من الطرق اعني البسيطة وتأول ذلك على الشرع فقد جهل مقصده وزاغ عن طريقه وكذلك ايضا لا يعرف الشرع بامثال هذه المقاييس من الامور الا ما كان له مثال في الشاهد وما كانت الحاجة الى تعريف الجمهور به وكيدة مثل ذلك باقرب الاشياء شبهها به كالحال في احوال المعاد وما لم تكن لهم به حاجة الى معرفته في هذا الجنس عرفوا انه ليس من علمهم كما قال تعالى في الروح وان قد تقرر لنا هذا الاصل فواجب ان تكون الطريقة التي سلكها الشرع في تعليم الجمهور

حدوث العالم من الطرق البسيطة المعترف بها عند الجميع وواجب ان كان حدوثه ليس له مثال في الشاهد ان يكون الشرع استعمل في تمثيل ذلك حدوث الاشياء المشاهدة فاما الطريق التي سلكها الشرع في تعليم الجمهور ان العالم مصنوع لله تبارك وتعالى فانه اذا توملت الآيات التي تضمنت هذا المعنى وجدت تلك الطرق هي طريق العناية وهي احدى الطرق التي قلنا انها الدالة على وجود الخالق تعالى وذلك انه كما ان الانسان اذا نظر الى شئ محسوس فرآه قد وضع بشكل ما وقدر ما ووضع ما موافق في جميع ذلك للمنفعة الموجودة في ذلك الشئ المحسوس والغاية المطلوبة حتى يعترف انه لو وجد بغير ذلك الشكل او بغير ذلك الوضع او بغير ذلك القدر لم توجد فيه تلك المنفعة علم على القطع ان لذلك الشئ صانعاً صنعه ولذلك وافق شكله ووضعه وقدره تلك المنفعة وانه ليس يمكن ان تكون موافقة اجتماع تلك الاشياء لوجود المنفعة بالاتفاق مثال ذلك انه اذا رأى انسان حجراً موجوداً على الارض فوجد شكله بصفة يتأتى منها الجلوس ووجد ايضاً وضعه كذلك وقدره علم ان ذلك الحجر انما صنعه صانع وهو الذي وضعه كذلك وقدره في ذلك المكان واما متى لم يشاهد شياً من هذه الموافقة للجلوس فانه يقطع ان وقوعه في ذلك المكان ووجوده بصفة ما هو بالاتفاق ومن غير ان يجعله هنالك فاعل كذلك الامر في العالم كله فانه اذا نظر الانسان الى ما فيه من الشمس والقمر وسائر الكواكب التي هي سبب الازمنة الاربعة وسبب الليل والنهار وسبب الامطار والمياه والرياح وسبب عمارة اجزاء الارض ووجود الناس فيها وسائر الكائنات من الحيوانات والنبات وكون الارض موافقة لسكنى الناس فيها وسائر

الحيوانات البرية وكذلك الماء موافقا للحيوانات المائية والهواء للحيوانات الطائفة وأنه لو اختل شيء من هذه الخلقة والبنية لاختل وجود المخلوقات التي هاهنا علم على القطع أنه ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة التي في جميع اجزاء العالم للانسان والحيوان والنبات بالاتفاق بل ذلك من قاصد قصده ومريد اراده وهو الله عز وجل وعلم على القطع أن العالم مصنوع وذلك أنه يعلم ضرورة أنه لم يمكن أن توجد فيه هذه الموافقة لو كان وجوده عن غير صانع بل عن الاتفاق فاما أن هذا النوع من الدليل قطعى وأنه بسيط فظاهر من هذا الذي كتبناه وذلك أن مبناه على اصلين معترف بهما عند الجميع احدهما أن العالم بجميع اجزائه يوجد موافقا لوجود الانسان ولوجود جميع الموجودات التي هاهنا والاصل الثاني أن كل ما يوجد موافقا في جميع اجزائه لفعل واحد ومسددا نحو غاية واحدة فهو مصنوع ضرورة فينتج عن هذين الاصلين بالطبع أن العالم مصنوع وأن له صانعا وذلك أن دلالة العناية تدل على الامرين معا ولذلك كانت اشرف الدلائل الدالة على وجود الصانع واما أن هذا النوع من الاستدلال هو النوع الموجود في الكتاب العزيز فذلك يظهر من غير ما آية من الآيات التي يذكر فيها بدو الخلق فمنها قوله تعالى الم نجعل الارض مهادا والجبال اوتادا الى قوله وجنات الفاها فان هذه الآية اذا تؤملت وجد فيها التنبيه على موافقة اجزاء العالم لوجود الانسان وذلك أنه ابتداء فنبه على امر معروف بنفسه لنا معشر الناس الابيض والاسود وهو أن الارض خلقت بصفة يتأتى لنا المقام عليها وانها لو كانت متحركة او بشكل آخر غير شكلها او في موضع آخر غير الموضع الذي هي فيه او بقدر غير

هذا القدر لما امكن ان نوجد فيها ولا ان نخلق عليها وهذا كله محصور في قوله تعالى الم فجعل الارض مهاداً وذلك ان المهاد يجمع الموافقة في الشكل والسكون والوضع وزائداً الى هذا معنى الوثارة واللين فما اعجب هذا لاعجاز وافضل هذه السعادة واغرب هذا الجمع وذلك انه قد جمع في لفظ مهاد جميع ما في الارض من موافقتها لكون الانسان عليها وذلك شئ قد تبين على التمام للعلماء في ترتيب من الكلام طويل وقدر من الزمان غير يسير والله يختص برحمته من يشاء واما قوله تعالى والجبال اوتاداً فانه نبه بذلك على المنفعة الموجودة في سكون الارض من قبل الجبال فانه لو قدرت الارض اصغر ممّا هي كانتك قلت دون الجبال لتزعزعت من حركات باقى الاسطقسات اعنى الماء والهواء ولتزلزلت وخرجت من موضعها ولو كان ذلك كذلك لهلك الحيوان ضرورة فاذا موافقة سكونها لما عليها من الموجودات لم تعرض بالاتفاق واما عرضت عن قصد قاصد وارادة مرید فهي ضرورة مصنوعة لذلك القاصد سبحانه وموجودة له على الصفة التي قدرها لوجود ما عليها من الموجودات ثم نبه ايضا على موافقة وجود الليل والنهار للحيوان فقال تعالى وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً يريد ان الليل جعله كالسترة واللباس للموجودات التي هاهنا من حرارة الشمس وذلك انه لولا غيبة الشمس بالليل لهلكت الموجودات التي جعل الله حياتها بالشمس وهو الحيوان والنبات فلما كان اللباس قد يقى من الحرّ مع انه سترة وكان الليل يوجد فيه هذان المعنيان سمّاه الله تعالى لباساً وهذا من ابداع الاستعارة وفي الليل ايضا منفعة اخرى للحيوان وهو ان نومه يكون فيه مستغرقا لمكان ذهاب الضوء الذي يحرك الحواس الى ظاهر

البدن الذى هو اليقظة ولذلك قال تعالى وجعلنا نومكم سباتاً اى مستغرقاً من قبل ظلمة الليل ثم قال تعالى وبنينا فوقكم سبْعاً شَدَاداً وجعلنا سراجاً وهاجاً فعبر بلفظ البنيان عن معنى الاختراع لها وعن معنى الاتفاق الموجود فيها والنظام والترتيب وعبر بمعنى الشدة عما جعل فيها من القوة على الحركة التى لا تفتقر عنها ولا يلحقها من قبلها كلال ولا تخاف ان تخر كما تخر السقوف والمباني العالية والى هذا الاشارة بقوله تعالى وجعلنا السماء سقفا محفوظاً وهذا كله تنبيه منه على موافقتها فى اعدادها واشكالها واورضاعها وحركاتها لوجود ما على الارض وما حولها حتى انه لو وقف جرم من الاجرام السماوية لحظة واحدة لفسد ما على وجه الارض فضلا عن ان يقف كلها وقد زعم قوم ان النسخ فى الصور الذى هو سبب الصعقة هو وقوف الفلك ثم نبه على منفعة الشمس الخاصة وموافقتها لوجود ما على الارض فقال تعالى وجعلنا سراجاً وهاجاً وانما سبأها سراجا لان الاصل هو الظلمة والضوء طارئ على الظلمة كما ان السراج طارئ على ظلمة الليل ولولا السراج لم ينتفع الانسان بحاسة بصره بالليل وكذلك لولا الشمس لم ينتفع الحيوان بحاسة بصره اصلا وانما نبه على هذه المنفعة للشمس فقط دون سائر منافعها لانه اشرف منافعها واظهرها ثم نبه تعالى على العناية المذكورة فى نزول المطر وانه انما ينزل لمكان النبات والحيوان وان نزول المطر بقدر محدود وفى اوقات محدودة لنبات الزرع ليس يمكن ان يعرض عن الاتفاق بل سبب ذلك العناية بما هاهنا فقال تعالى وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجا لنخرج به حباً ونباتاً وجنات الفأفأ والآيات التى فى القرآن فى التنبيه على هذا المعنى كثيرة مثل قوله تعالى الم

ثروا كيف خلق الله سبع سموات طباقاً وجعل القمر فيهن نوراً وجعل
 الشمس سراجاً والله انبتكم من الارض نباتاً ومثل قوله تعالى الله الذي
 جعل لكم الارض فراشاً والسماء بناءً ولو ذهبنا لتعدد هذه الآيات ونفصل
 ما نبهت عليه من العناية التي تدل على الصانع والمصنوع لما وسع ذلك
 مجلدات كثيرة وليس قصدنا ذلك في هذا الكتاب ولعلنا ان انسأ الله
 في الاجل ووقع لنا فراغ ان نكتب كتاباً في العناية التي نبه عليها الكتاب
 العزيز .•• وينبغي ان تعلم ان هذا النوع من الاستدلال في غاية المضادة
 للاستدلال الذي زعمت الاشعرية انه الطريق الى معرفة الله سبحانه وذلك
 انهم زعموا ان دلالة الموجودات على الله تبارك وتعالى ليس من اجل حكمة
 فيها تقتضي العناية ولكن من قبل الجواز اي من قبل ما يظهر في جميع
 الموجودات انه جائز في العقل ان يكون بهذه الصفة وبضدّها فانه ان كان
 هذا الجواز على السواء فليس هاهنا حكمة ولا توجد هاهنا موافقة اصلا
 بين الانسان وبين اجزاء العالم وذلك انه ان كان يمكن على زعمهم ان
 تكون الموجودات على غير ما هي عليه كوجودها على ما هي عليه فليس
 هاهنا موافقة بين الانسان وبين الموجودات التي امتن عليه الله بخلقها
 وامره بشكره عليها فان هذا الرأي الذي يلزمه ان يكون امكان خلق
 الانسان جزء من هذا العالم كامكان خلقه في الخلاء مثلاً الذي يرون انه
 موجود بل والانسان عندهم يمكن ان يكون بشكل آخر وخلقاً آخرى
 ويوجد عنه فعل الانسان وقد يمكن عندهم ان يكون جزء من عالم آخر
 مخالف بالحد والشرح لهذا العالم فلا تكون نعمة هاهنا يمتن بها على
 الانسان لان ما ليس بضروري ولا من جهة الافضل في وجود الانسان

فالانسان مستغن عنه وما هو مستغن عنه فليس وجوده بانعام عليه وهذا كله خلاف ما في فطر الناس وبالجمله فكما انّه من انكر وجود المسببات مرتبة على الاسباب في الامور الصناعيّة او لم يدركها فهمه فليس عنده علم بالصناعة ولا الصانع كذلك من جحد وجود ترتيب المسببات على الاسباب في هذا العالم فقد جحد الصانع الحكيم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . . .
وقولهم انّ الله اجري العادة بهذه الاسباب وانّه ليس لها تأثير في المسببات باذنه قول بعيد جدّاً عن مقتضى الحكمة بل هو مبطل لها لانّ المسببات ان كان يمكن ان توجد من غير هذه الاسباب على حدّ ما يمكن ان توجد بهذه الاسباب فايّ حكمة في وجودها عن هذه الاسباب وذلك انّ وجود المسببات عن الاسباب لا يخلوا من ثلاثة اوجه اما ان يكون وجود الاسباب لمكان المسببات من الاضطرار مثل كون الانسان متغدياً واما ان يكون من اجل الافضل اعني لتكون المسببات بذلك افضل واتمّ مثل كون الانسان له عينان واما ان يكون ذلك لا من جهة الافضل ولا من الاضطرار فيكون وجود المسببات عن الاسباب بالاتفاق وبغير قصد فلا تكون هنالك حكمة اصلاً ولا تدلّ على صانع اصلاً بل انما تدلّ على الاتفاق وذلك انّه ان كان مثلاً ليس شكل يد الانسان ولا عدد اصابعها ولا مقدارها ضرورياً ولا من جهة الافضل في الامساك الذي هو فعلها وفي احتوائها على جميع الاشياء المختلفة الشكل وموافقتها لامساك آلات جميع الصنائع فوجود افعال اليد هو عن شكلها وعدد اجزائها ومقدارها هو بالاتفاق ولو كان ذلك كذلك لكان لا فرق بين ان يخص الانسان باليد او بالحافر او بغير ذلك مما يخص حيواناً حيواناً من الشكل الموافق لفعله

وبالجملة متى رفعنا الاسباب والمسببات لم يكن هاهنا شئ يردّ به على القائلين بالاتفاق اعني الذين يقولون لا صانع هاهنا وانّ جميع ما حدث في هذا العالم انما هو عن الاسباب الماديّة لانّ احد الجائزين هو احقّ ان يقع عن الاتفاق منه ان يقع عن فاعل مختار وذلك انه اذا قال الاشعريّ انّ وجود احد الجائزين او الجائزات هو دالّ على ان هاهنا مخصّصاً فاعلاً كان لاولئك ان يقولوا انّ وجود الموجودات على احد الجائزين او الجائزات هو عن الاتفاق اذ الارادة انما تفعل لمكان سبب من الاسباب والذي يكون لغير علّة ولا سبب هو عن الاتفاق اذ كنّا نرى اشياء كثيرة تحدث بهذه الصفة مثل ما يعرض للاسطقسات ان تمتزج امتزاجاً ما بالاتفاق فيحدث عن ذلك الامتزاج بالاتفاق موجود ما ثم تمتزج ايضاً امتزاجاً آخر فيحدث بالاتفاق عن ذلك الامتزاج بالاتفاق موجود آخر فتكون على هذا جميع الموجودات حادثة عن الاتفاق . . . واما نحن فلما كنّا نقول انه واجب ان يكون هاهنا ترتيب ونظام لا يمكن ان يوجد اتقن منه ولا اتمّ منه وانّ الامتزاجات محدودة مقدّرة والموجودات الحادثة عنها واجبة وان هذا دائماً لا يحدّ لم يمكن ان يوجد ذلك عن الاتفاق لان ما يوجد عن الاتفاق هو اقلّ ضرورة والى هذا الاشارة بقوله تعالى صنع الله الذي اتقن كلّ شئ وايّ اتقان يكون ليت شعري في الموجودات ان كانت على الجواز لانّ الجائز ليس هو اولى بالشئ من ضده والى هذا الاشارة بقوله ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وايّ تفاوت اعظم من ان تكون الاشياء كلّها يمكن ان توجد على صفة اخرى فوجدت على هذه ولعلّ تلك الصفة المعدومة افضل من الموجودة فمن زعم مثلاً انّ

الحركة الشرقيّة لو كانت غربيّة والغربيّة شرقيّة لم يكن في ذلك فرق في
صنعة العالم فقد ابطال الحكمة وهو كمن زعم أنّه لو كان اليمين من الحيوان
شمالاً والشمال يميناً لم يكن في ذلك فرق في صنعة الحيوان فإنّ احد
الجائزين كما يمكن ان يقال فيه أنّما وجد على احد الجائزين من فاعل
مختار كذلك ممكن ان يقال أنّه أنّما وجد عن فاعله على احد الجائزين
بالاتفاق اذ كنّا نرى كثيراً من الجائزات توجد على الجائزين عن فاعليها
بالاتفاق وانت تتبين أنّ الناس باجمعهم يرون أنّ المصنوعات الخسيّة
هي التي يرى الناس فيها أنّه كان يمكن ان تكون على غير ما صنعت
عليه حتّى أنّه ربّما أدّت الحساسة الواقعة في كثير من المصنوعات التي بهذه
الصفة ان يظنّ انها حدثت عن الاتفاق وأنهم يرون أنّ المصنوعات
الشريفة هي التي يرون فيها أنّه ليس يمكن ان تكون على هيئة اتمّ وافضل
من الهيئة التي جعلها عليها صانعها فإذا هذا الرأى من آراء المتكلّمين
هو مضادّ الشريعة والحكمة ومعنى ما قلناه من أنّ القول بالجواز هو اقرب
ان يدلّ على نفى الصانع من ان يدلّ على وجوده مع أنّه ينفي الحكمة عنه
هو أنّه متى لم يعقل أنّ هاهنا اوساطاً بين المبادئ والغايات فـ في
المصنوعات ترتّب عليها وجود الغايات لم يكن هاهنا نظام ولا ترتيب
واذا لم يكن هاهنا نظام ولا ترتيب لم يكن هاهنا دلالة على أنّ لهذه
الموجودات فاعلاً مريداً عالماً لأنّ الترتيب والنظام وبناء المسبّبات على
الاسباب هو الذي يدلّ على أنّها صدرت عن علم وحكمة وأمّا وجود الجائز
على احد الجائزين فيمكن ان يكون عن فاعل غير حكيم عن الاتفاق
عنه مثل ان يقع حجر على الارض عن الثقل فيه فيسقط على جهة منه دون

جهة او على موضع دون موضع او على وضع دون وضع فاذا هذا القول يلزم عنه ضرورة اما ابطال وجود الفاعل على الاطلاق واما ابطال وجود فاعل حكيم عالم تعالى الله وتقدس اسماءه عن ذلك . واما الذى قـاد المتكلمين من الاشعرية الى هذا القول الهروب من القول بفعل القوى الطبيعية التى ركبها الله فى الموجودات التى هاهنا كما ركب فيها النفوس وغير ذلك من الاسباب المؤثرة فهربوا من القول بالاسباب لئلا يدخل عليهم القول بان هاهنا اسباباً فاعلة غير الله وهيهات لا فاعل هاهنا الا الله اذ كان مخترع الاسباب وكونها اسباباً مؤثرة هو باذنه وحفظه لوجودها وسنبيّن هذا المعنى بياناً اكثر فى مسألة القضا والقدر وايضا فانهم خافوا ان يدخل عليهم من القول بالاسباب الطبيعية ان يكون العالم صادراً عن سبب طبيعى ولو علموا ان الطبيعة مصنوعة وانه لا شىء ادل على الصانع من وجود موجود بهذه الصفة فى الاحكام لعلموا ان القائل بنفى الطبيعة قد اسقط جزءاً عظيماً من موجودات الاستدلال على وجود الصانع العالم بمجده جزء من موجودات الله وذلك ان من جحد جنساً من المخلوقات الموجودات فقد جحد فعلاً من افعال الخالق سبحانه ويقرب هذا ممن جحد صفة من صفاته وبالجملة فلما كان نظر هؤلاء القوم مأخوذاً من بادية الرأى وهو الظنون التى تخطر للانسان من اول نظرة وكان يظهر فى بادية الرأى ان اسم الارادة انما يطلق على من يقدر ان يفعل الشرّ وضده رأوا انهم ان لم يضعوا ان الموجودات جائزة لم يقدروا ان يقولوا بوجود فاعل مريد فقالوا ان الموجودات كلها جائزة ليثبتوا من ذلك ان المبدأ الفاعل مريد كانتهم لم يروا الترتيب الذى فى الامور الصناعية ضرورياً وهو مع ذلك صادر

عن فاعل مريد وهو الصانع .: وهؤلاء القوم غفلوا عما يدخل عليهم من هذا القول من نفى الحكمة عن الصانع او دخول السبب الاتفاقى فى الموجودات فان الاشياء التى تفعلها الارادة لا لمكان شى من الاشياء اعنى لمكان غاية من الغايات هى عبث ومنسوبة اليها الاتفاق ولو علموا كما قلنا انه يجب من جهة النظام الموجود فى افعال الطبيعة ان تكون موجودة عن صانع عالم والا كان النظام فيها بالاتفاق لما احتاجوا ان ينكروا افعال الطبيعة فينكروا جنداً من جنود الله تعالى التى سخرها الله تعالى لايجاد كثير من موجودات باذنه ولحفظها وذلك ان الله تبارك وتعالى اوجد موجودات باسباب سخرها لها من خارج وهى الاجسام السماوية وباسباب اوجدها فى ذوات تلك الموجودات وهى النفوس والقوى الطبيعية حتى تحفظ بذلك وجود الموجودات وتمت الحكمة فمن اظلم ممن ابطل الحكمة وافترى على الله الكذب .: فهذا مقدار ما عرض من التغير فى هذه الشريعة فى هذا المعنى وفى غيره من المعانى التى بيناها قبل ونبينا فيها ياتى ان شاء الله تعالى فقد تبين من هذا ان الطرق الشرعية التى نصبها الله لعباده ليعرفوا منها ان العالم مخلوق له ومصنوع هى ما يظهر فيه من الحكمة والعناية بجميع الموجودات التى فيه وبخاصة بالانسان وهى طريقة نسبتها فى الظهور الى العقل نسبة الشمس فى الظهور الى الحس واما الطريق التى سلك بالجمهور فى تصوّر هذا المعنى فهو التمثيل بالشاهد وان كان ليس له مثال فى الشاهد ان ليس يمكن فى الجمهور ان يتصوروا على كنهه ما ليس له مثال فى الشاهد فاخبر تعالى ان العالم وقع خلقه آياه فى زمان وانه خلقه من شىء ان كان لا يعرف فى الشاهد مكوّن الا بهذه الصفة

فقال سبحانه مخبراً عن حاله قبل كون العالم وكان عرشه على الماء وقال تعالى ان ربكم الله الذى خلق السموات والارض فى ستة ايام وقال ثم استوى الى السماء وهى دخان الى سائر الآيات التى فى الكتاب العزيز فى هذا المعنى فيجب ألا يتأول شى من هذا للجمهور ولا يعرض لتنزيله على غير هذا التمثيل فانه من غير ذلك فقد ابطال الحكمة الشرعية فاما ان يقال لهم ان عقيدة الشرع فى العالم هى انه محدث وانه خلق من غير شىء وفى غير زمان فذلك شى لا يمكن ان يتصوره العلماء فضلاً عن الجمهور فينبغى كما قلنا ألا يعدل فى الشرع عن التصور الذى وضعه للجمهور ولا يصرح لهم بغير ذلك فان هذا النوع من التمثيل فى خلق العالم هو الموجود فى القرآن وفى التوراة وفى سائر الكتب المنزلة ومن العجب الذى فى هذا المعنى ان التمثيل الذى جاء فى الشرع فى خلق العالم يطابق معنى الحدوث الذى فى الشاهد ولكن الشرع لم يصرح فيه بهذا اللفظ وذلك تنبيه منه للعلماء على ان حدوث العالم ليس هو مثل الحدوث الذى فى الشاهد وانما اطلق عليه لفظ الخلق ولفظ الفطور وهذه الالفاظ تصلح لتصور المعنيين اعنى لتصور الحدوث الذى فى الشاهد وتصور الحدوث الذى ادى اليه البرهان عند العلماء فى الغائب فاذا استعمال لفظ الحدوث او القدم بدعة فى الشرع وموقع فى شبهة عظيمة تفسد عقائد الجمهور وبخاصة الجدليين منهم ولذلك عرضت اشد حيرة تكون واعظم شبهة للمتكلمين من اهل ملتنا اعنى الاشعرية وذلك انه لما صرحوا ان الله مريد بارادة قديمة وهذا بدعة كما قلنا ووضعوا ان العالم محدث قيل لهم كيف يكون مراد حادث عن ارادة قديمة فقالوا ان الارادة القديمة تعلقت بايجاده فى

وقت مخصوص وهو الوقت الذي وجد فيه فليل لهم ان كانت نسبة الفاعل
المريد الى المحدث في وقت عدمه هي بعينها نسبتة اليه في وقت ايجاده
فالمحدث لم يكن وجوده في وقت وجوده اولى منه في غيره اذا لم يتعلق
به في وقت الوجود فعل انتفى عنه في وقت العدم وان كانت مختلفة فهناك
ارادة حادثة ضرورة وآلا وجب ان يكون مفعول محدث عن فعل قديم فانه ما
يلزم من ذلك في الفعل يلزم في الارادة وذلك انه يقال لهم اذا حضر الوقت
وقت وجوده فوجد هل وجد بفعل قديم او بفعل محدث فان قالوا بفعل
قديم فقد جوزوا وجود المحدث بفعل قديم وان قالوا بفعل محدث لزمهم
ان يكون هنالك ارادة محدثة فان قالوا الارادة هي نفس الفعل فقد قالوا
محالاً فان الارادة هي سبب الفعل في المريد ولو كان المريد اذا اراد شيئا ما
في وقت ما وجد ذلك الشي عند حضور وقته من غير فعل منه بالارادة
المتقدمة لكان ذلك الشي موجوداً عن غير فاعل وايضا فقد يظن انه ان
كان واجبا ان يكون عن الارادة الحادثة مراد حادث فقد يجب ان يكون
عن الارادة القديمة مراد قديم وآلا كان مراد الارادة القديمة والحادثة
واحداً وذلك مستحيل فهذه الشبهة كلها فائما اثارها في الاسلام اهل الكلام
بتصريحهم في الشرع بما لم ياذن به الله فانه ليس في الشرع انه سبحانه
مريد بارادة حادثة ولا قديمة فلا هم في هذه الاشياء اتبعوا ظواهر الشرع
فكانوا ممن سعادته ونجاته باتباع الظاهر ولا هم ايضا لحقوا بمرتبة اهل
اليقين فكانوا ممن سعادته في علوم اليقين ولذلك ليسوا من العلماء ولا
من جمهور المؤمنين المصدقين وانما هم من الذين في قلوبهم زيغ وفي
قلوبهم مرض فانهم يقولون بالنطق الخارج اشياء يخالفها النطق الباطن

منهم وسبب ذلك العصبية والمحبة وقد يكون الاعتقاد لامثال هذه الاقاويل سبباً للانحلاع عن المعقولات كما نرى يعرض للذين مهرؤا بطريق الاشعرية وارتاضوا بها منذ الصبا فهؤلاء لا شك محجوبون بحجاب العادة والمنشأ فهذا الذى ذكرنا من امر هذه المسئلة كافٍ بحسب غرضنا فلنسر الى المسئلة الثانية

المسئلة الثانية فى بعث الرسل والنظر فى هذه المسئلة فى موضعين احدهما فى اثبات الرسل والموضع الثانى فيما يبين به ان هذا الشخص الذى يدعى الرسالة واحد منهم وانه ليس بكاذب فى دعواه فاما وجود مثل هذا الصنف من الناس فقد رام قوم اثبات ذلك بالقياس وهم المتكلمون وقالوا قد ثبت ان الله متكلم ومريد ومالك لعباده وجائز على المتكلم المريد المالك لامر عباده فى الشاهد ان يبعث رسولا الى عباده المملوكين فوجب ان يكون ذلك ممكناً فى الغائب وشدوا هذا الموضع بابطال المحالات التى تروم البراهمة ان تلزمها عن وجود رسل من الله قالوا واذا كان هذا المعنى قد ظهر امكان وجوده فى الغائب كوجوده فى الشاهد وكان ايضا يظهر فى الشاهد انه اذا قام رجل فى حضرة الملك فقال ايها الناس اننى رسول الملك اليكم وظهرت عليه من علامات الملك انه يجب ان يعترف بان دعوى ذلك الرسول صحيحة قالوا وهذه العلامة ظهور المعجزة على يدى الرسول وهذه الطريقة هى مقنعة وهى لايقة بالجمهور بوجه ما لكن اذا تتبعنا ظهور فيها بعض اختلال من قبل بعض ما يضعون فى هذه الاصول وذلك انه ليس يصح تصديقنا للذى ادعى الرسالة عن الملك الا متى علمنا ان تلك العلامة التى ظهرت عليه هى علامة الرسل للملك

وذلك أمّا بقول الملك لأهل طاعته أن من رأيت عليه علامة كذا من
علاماتي المختصة بي فهو رسول من عندي أو بان يعرف من عادة الملك
أن لا تظهر تلك العلامات إلا على رسله وإذا كان هذا هكذا فلقائل أن
يقول من أين يظهر أن ظهور المعجزات على أيدي بعض الناس هي
العلامات الخاصة بالرسول فأنه لا يخلو أن يدرك هذا بالشرع أو بالعقل
ومحال أن يدرك هذا بالشرع لأن الشرع لم يثبت بعد والعقل أيضا ليس
ممكنا أن يحكم أن هذه العلامة هي خاصة بالرسول إلا أن يكون قد أدرك
وجودها مرّات كثيرة للقوم الذين يعترف برسالتهم ولم تظهر على أيدي
سواهم وذلك أن تثبت الرسالة ينبنى على مقدمتين أحدهما أن هذا
المدعى الرسالة ظهرت على يديه المعجزة والثانية أن كلّ من ظهرت على
يديه معجزة فهو نبي فينبولّد من ذلك بالضرورة أن هذا نبي فأمّا المقدمة
القائلة أن هذا المدعى الرسالة ظهرت عليه معجزة فلنا أن نقول أن هذه
المقدمة تؤخذ من الحسّ بعد أن نسلم أن هاهنا أفعالا تظهر على أيدي
المخلوقين نقطع قطعاً أنّها ليست تستفاد لا بصناعة غريبة من الصانع
ولا بخاصة من الخواصّ وإن ما يظهر من ذلك ليس تخيلاً وأمّا المقدمة
القائلة أن كلّ من ظهرت على يديه المعجزة فهو رسول فأنما يصحّ بعد
الاعتراف بوجود الرسل وبعد الاعتراف بأنّها لم تظهر قطّ إلا على من صحّت
رسالته وأنما قلنا أن هذه المقدمة لا تصحّ إلا ممّن يعترف بوجود الرسالة
ووجود المعجزة لأنّ هذا طبيعة القول الخبري أعني أن الذي تبرهن عنده
مثلاً أن العالم محدث فلا بدّ أن يكون عنده معلوماً بنفسه أن العالم
موجود وأنّ المحدث موجود وإذا كان الأمر هكذا فلقائل أن يقول من

اين لنا بـحـجة قولنا ان كل من ظهرت على يديه المعجزة فهو رسول
 والرسالة لم يثبت وجودها بعد هذا ان سلمنا وجود المعجزة ايضا على
 الصفة التي يلزم بها ان يكون معجزاً ولا بد ان يكون جزءاً هذا القول
 اعنى المبتدأ والخبر معترفاً بوجودهما قبل الاعتراف بصدق الحكم على
 احدهما بالثاني وليس لقائل ان يقول ان وجود الرسل يدل عليه العقل
 لكون ذلك جائزاً في العقل فان الجواز الذي يشيرون اليه هو جهل وليس
 هو جواز الذي في طبيعة الموجودات مثل قولنا المطر جائز ان ينزل وان
 لا ينزل وذلك ان الجواز الذي هو من طبيعة الموجود هو ان يحس ان الشئ
 يوجد مرة ويفقد اخرى كالحال في نزول المطر فيقضى العقل حينئذ قضاءً
 كلياً على هذه الطبيعة بالجواز والواجب ضد هذا وهو الذي يحس وجوده
 دائماً فيقضى العقل قضاء كلياً وباتناً على ان هذه الطبيعة لا يمكن ان
 تتغير ولا ان تنقلب فلو كان الخصم قد اعترف بوجود رسول واحد في وقت
 من الاوقات لظهر ان الرسالة من الامور المجاوزة الوجود واما الخصم يدعى
 ان ذلك لم يحس بعد فالجواز الذي يدعيه انما جهل باحد المتقابلين
 اعنى الامكان والامتناع والناس الذين صح منهم امكان وجود الرسل انما
 صح لنا وجود هذا الامكان لاننا قد ادر كنا وجود الرسل منهم الا ان نقول
 ان احساس وجود الرسل من الناس يدل على امكان وجودهم من الخالق
 كما ان وجود الرسول من عمرو يدل على امكان وجوده من زيد فهذا
 يقتضى تساوى الطبيعتين ففيه هذا العسر وان فرضنا هذا الامكان في
 نفسه ولو كان في المستقبل لكان امكاناً بحسب الامر لا بحسب علمنا واما
 واحد المتقابلين من هذا الامكان قد خرج الى الوجود فانما هذا الامكان

فى علمنا والامر فى نفسه متقرر الوجود على احد المتقابلين اعنى انه
 ارسل او لم يرسل فليس عندنا من ذلك الا جهل فقط مثل ان شك فى
 عمرو هل ارسل رسولا فيما سلف او لم يرسل وذلك بخلاف ما اذا شكنا
 فيه هل يرسل رسولا غدا او لا فانه اذا جهلنا من زيد مثلا هل ارسل
 رسولا فيما مضى او لم يرسل لم يصح لنا الحكم ان من ظهر علامة زيد
 عليه فهو له رسول الا ان يعلم ان تلك علامة رسوله وذلك بعد ان يعلم
 انه قد ارسل رسولا والى هذا كله فمتى سلمنا ان الرسالة موجودة والمعجز
 موجود فمن اين يصح لنا ان من ظهر على يديه المعجز فهو رسول وذلك
 ان هذا الحكم ليس يمكن ان يوخذ من السمع ان السمع لا يثبت من قبل
 هذا الاصل فيكون من باب تصحيح الشئ بنفسه وذلك فاسد ولا سبيل الى ان
 يدعى صحة هذه المقدمة بالتجربة والعادة الا اذا شوهدت المعجزات ظاهرة
 على ايدى الرسل اعنى من يعترف بوجود رسالتهم ولم تشاهد على ايدى
 غيرهم فتكون حينئذ علامة قاطعة على تمييز من هو رسول من عند الله
 ممن ليس برسول اعنى بين من دعواه صادقة وبين من دعواه كاذبة فمن
 هذه الاشياء يرى ان المتكلمين ذهب عليهم هذا المعنى من وجه دلالة
 المعجز وذلك انهم اقاموا الامكان مقام الوجود اعنى الامكان الذى هو جهل
 ثم حكموا هذه القضية اعنى ان كل من وجد منه المعجز فهو رسول وليس
 يصح هذا الا ان يكون المعجز يدل على الرسالة نفسها وعلى المرسل
 وليس فى قوة العقل العجيب الخارق للعوائد الذى يرى الجميع انه الاهى
 ان يدل على وجود الرسالة دلالة قاطعة الا من جهة ما يعتقد ان من
 ظهرت عليه امثال هذه الاشياء فهو فاضل والفاضل لا يكذب بل انما يدل

على ان هذا رسول اذا سلم ان الرسالة امر موجود وانه ليس يظهر هذا الخارق على يدى احد من الفاضلين الا على يدى رسول وانما كان المعجز ليس يدل على الرسالة لانه ليس يدرك العقل ارتباطا بينهما الا ان يعترف ان المعجز فعل من افعال الرسالة كالابرء الذى هو فعل من افعال الطب فانه من ظهر منه فعل الابرء دل على وجود الطب وان ذلك طبيب فهذا احد ما فى هذا الاستدلال من الوهن وايضا فاذا اعترفنا بوجود الرسالة على ان ننزل الامكان الذى هو الجهل منزلة الوجود وجعلنا المعجزة دالة على صدق الشخص المدعى الرسالة وجب ضرورة ان لا تكون دلالتها لازمة لمن يجوز ان المعجز قد يظهر على يدى غير رسول على ما يفعله المتكلمون لانهم يجوزون ظهورها على يدى الساحر وعلى يدى الولي واما ما يشترطونه لمكان هذا من ان المعجز انما يدل على الرسالة بمقارنة دعوى الرسالة له وانه لو ادعى الرسالة من شانه ان يظهر على يديه ممن ليس برسول لم يظهر فدعوى ليس عليها دليل فان هذا غير معلوم لا بالسمع ولا بالعقل اعنى انه اذا ادعى من يظهر على يديه دعوى كاذبة انه لا يظهر على يديه المعجز لکن كما قلنا لما كان لا يظهر من المبتنع انهما لا تظهر الا على يدى الفاضلين الذين يعنى الله بهم وهؤلاء اذا كذبوا ليسوا فاضلين فليس يظهر على ايديهم المعجز لکن ما فى هذا المعنى من الاقتناع لا يوجد فيمن يجوز ظهورها على يدى الساحر فان الساحر ليس بفاضل . . فهذا ما فى هذه الطريقة من الضعف ولهذا رأى بعض الناس ان الاحفظ لهذا الوضع ان يعتقد انه ليس تظهر الخوارق الا على يدى الانبياء وان السحر هو تخيل ولا قلب عين ومن هؤلاء من انكر

لمكان هذا المعنى الكرامات وانت تتبين من حال الشارع صلعم انه لم
 يدع احداً من الناس ولا امة من الامم الى الايمان برسالته وبما جاء به
 بان قدّم على يدي دعواه خارقاً من خوارق الافعال مثل قلب عين من
 الاعيان الى عين اخرى وما ظهر على يديه صلعم من الكرامات الخوارق
 فانما ظهرت في اثناء احواله من غير ان يتحدّى بها وقد يدلّك على هذا
 قوله تعالى وقالوا لن نؤمن لك حتى تتجر لنا من الارض ينبوعاً الى قوله قل
 سبحان ربّي هل كنت الا بشراً رسولاً وقوله تعالى وما منعنا ان نرسل
 بالآيات الا ان كذب بها الاولون واما الذي دعا به الناس وتحداهم به هو
 الكتاب العزيز فقال تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل
 هذا القرآن لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً وقال فاتوا بعشر
 سور مثله مفتريات واذا كان الامر هكذا فخارقه صلعم الذي تحدّى به الناس
 وجعله دليلاً على صدقه فيما ادّعى من رسالته هو الكتاب العزيز فان قيل
 هذا بين ولاكن من اين يظهر ان الكتاب العزيز معجز وانه يدلّ على
 كونه رسولا وانت قد بينت ضعف دلالة المعجز على وجود الرسالة فضلاً
 عن تعيين الشخص المرسل بها مع ان الناس قد اختلفوا في جهة كون
 القرآن معجزة فان من رأى منهم ان المعجز من شرطه ان يكون من غير
 جنس الافعال المعتادة وكان القرآن من جنس الافعال المعتادة عنده ان هو
 كلام وان كان يفضل جميع الكلام المصنوع قال انما صار معجزاً بالصرف
 اعني يمنع الناس عن ان ياتوا بمثله لا بكونه في الطور العالي من الفصاحة
 ان ما شأنه ان يكون هكذا فانما يخالف المعتاد بالاكتر لا بالجنس وما
 يختلف بالاقل والاكثر فهو من جنس واحد وقوم رأوا انه معجز بنفسه لا

بالصرف ولم يشترطوا في كون الخارق ان يكون مخالفاً بالجنس للافعال المعتادة ورأوا انه يكفي في ذلك ان يكون من الافعال المعتادة في غاية يقصر عنها جميع الناس قلنا هذا كله كما ذكر المعترض وليس الامر في هذا على ما توهم هؤلاء فكون القرآن دلالة على صدق نبوته عليه السلام ينبني عندنا على اصلين قد نبه عليهما الكتاب احدهما ان الصنف الذين يسمون رسلاً وانبياء معلوم وجودهم بنفسه وان هذا الصنف من الناس هم الذين يضعون الشرائع للناس بوحى من الله لا بتعلم انساني وذلك انه ليس ينكر وجودهم الا من انكر وجود الامور المتواترة كوجود سائر الانواع التي لم نشاهدها والاشخاص المشهورين بالحكمة وغيرها وذلك انه قد اتفقت الفلاسفة وجميع الناس الا من لا يعبأ بقوله وهم الدهرية على ان هاهنا اشخاصاً من الناس يوحى اليهم بان ينهوا الى الناس اموراً من العلم والافعال الجميلة بها تتم سعادتهم وينهونهم عن اعتقادات فاسدة وافعال قبيحة وهذا هو فعل الانبياء والاصل الثاني ان كل من وجد عنه هذا الفعل الذي هو وضع الشرائع بوحى من الله تعالى فهو نبي وهذا الاصل ايضا غير مشكوك فيه في الفطر الانسانية فانه كما ان من المعلوم بنفسه ان فعل الطب هو البراء وان من وجد منه البراء فهو طبيب كذلك ايضا من المعلوم بنفسه ان فعل الانبياء عليهم السلام هو وضع الشرائع بوحى من الله وان من وجد منه هذا الفعل فهو نبي فاما الاصل الاول فقد نبه عليه الكتاب العزيز في قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده الى قوله وكلم الله موسى تكليماً وقوله تعالى قل ما كنت بدعاً من الرسل واما الاصل الثاني وهو ان محمداً

صلعم قد وُجد منه فعل الرسل وهو وضع الشرائع للناس بوحى من الله
 فيعلم من الكتاب العزيز ولذلك نبّه على هذا الاصل فقال يا ايّها الناس قد
 جاءكم برهان من ربّكم وانزلنا اليكم نوراً مبيناً يعنى القرآن وقال يا ايّها
 الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربّكم فآمنوا خيرا لكم وقال تعالى
 لكن الراشكون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من
 قبلك وقال لكن الله يشهد بما انزل اليك انزله بعلمه والملائكة
 يشهدون وكفى بالله شهيداً فان قيل من اين يعلم الاصل الاول وهو ان
 هاهنا صنفا من الناس يضعون الشرائع بوحى من الله وكذلك من اين
 يعلم الاصل الثانى وهو ان ما تضمن القرآن من الاعتقادات والاعمال بوحى
 من الله قيل اما الاصل الاول فيعلم بما يندرون به من وجود الاشياء التى
 لم توجد بعد فتخرج الى الوجود على الصفة التى انذروا بها وفي الوقت
 الذى انذروا وبما يأمرّون به من الافعال وينبّهون عليه من العلوم التى
 ليست تشبه المعارف والاعمال التى تدرك فتعلم وذلك ان الخارق للمعتاد
 اذا كان خارقاً في المعرفة بوضع الشرائع دلّ على ان وضعها لم يكن بتعلّم
 وانما كان بوحى من الله وهو المسمّى نبوة وانما الخارق الذى هو ليس في
 نفس وضع الشرائع مثل انفلاق البحر وغير ذلك فليس يدلّ دلالة ضرورية
 على هذه الصفة المسماة نبوة وانما تدلّ اذا اقترنت الى الدلالة الاولى وانما
 اذا اتت مفردة فليس تدلّ على ذلك ولذلك ليس تدلّ في الاولياء على
 هذا المعنى ان وجدت لهم لان الصنف الآخر من الخارق وهو الدالّ دلالة
 قطعية ليس هو موجوداً لهم فعلى هذا ينبغي ان تفهم الامر في دلالة المعجز
 على الانبياء اعنى ان المعجز في العلم والعمل هو الدلالة القطعية على صفة

النبوة وأما المعجز في غير ذلك من الافعال فشاهد لها ومقوّر فقد تبين لك أنّ هذا الصنف من الناس موجودون ومن اين وقع العلم للناس بوجودهم حتى نقل وجودهم اليينا نقل تواتر كما نقل اليينا وجود الحكماء والحكمة وغير ذلك من اصناف الناس فان قيل فمن اين يدل القرآن على أنّه خارق ومعجز من نوع الخارق الذي يدلّ دلالة قطعية على صفة النبوة اعنى الخارق الذى فى فعل النبوة الذى يدلّ عليها كما يدلّ الابرار على صفة الطب الذى هو فعل الطب قلنا يوقف على ذلك من وجوه احدها ان يعلم انّ الشرائع التى تضمنها من العلم والعمل ليست ممّا يمكن ان يكتسب بتعلّم بل بوحى والثانى ما تضمن من الاعلام بالغيوب والثالث من نظمه الذى هو خارج عن النظم الذى يكون بفكر وروية اعنى انه يعلم انه من غير جنس البلغاء المتكلمين بلسان العرب سواء من تكلم منهم بذلك بتعلّم وصناعة وهم الذين ليسوا باعراب او من تكلم بذلك من قبل المنشأ عليه وهم العرب الاول والمعتد فى ذلك على الوجه الاول فان قيل فمن اين يعرف انّ الشرائع التى فيها العلمية والعملية هى بوحى من الله تعالى حتى استحقّ بذلك ان يقال فيه انه كلام الله قلنا يوقف على هذا من طرق احداها ان معرفة وضع الشرائع ليس تنال الا بعد المعرفة بالله وبالسعادة الانسانية والشقاء الانسانى وبالامور الاراديات التى يتوصّل بها الى السعادة وهى الخيرات والحسنات وما الامور التى تعوق عن السعادة وتورث الشقاء الاخرات وهى الشرور والسيئات ومعرفة السعادة الانسانية والشقاء الانسانى تستدعى معرفة ما هى النفس وما جوهرها وهل لها سعادة اخراوية وشقاء اخراوى ام لا وان كان فما مقدار هذه السعادة وهذا الشقاء وايضا فباي

مقدار تكون الحسنات سببا للسعادة فانه كما ان الاغذية ليست تكون سببا
 للصحّة باى مقدار استعملت وفي اى وقت استعملت بل بمقدار مخصوص
 ووقت مخصوص وكذلك الامر في الحسنات والسيّات ولذلك نجد هذه كلّها
 محدودة في الشرائع وهذا كلّها او معظمه ليس يتبيّن الا بوحي او يكون
 تبينه بالوحي افضل وايضا فان معرفة الله على التمام انما تحصل بعد
 المعرفة بجميع الموجودات ثم يحتاج الى هذا كلّها واضع الشرائع ان يعرف
 مقدار ما يكون به الجمهور سعيدا من هذه المعرفة وائى الطرق هي الطرق
 التي ينبغي ان تسلك بهم في هذه المعارف وهذا كلّها بل اكثره ليس
 يدرك بتعلّم ولا بصناعة ولا حكمة وقد يعرف ذلك على اليقين من زاول
 العلوم وبخاصّة وضع الشرائع وتقرير القوانين والاعلام باحوال المعاد ولما
 وجدت هذه كلّها في الكتاب العزيز على اتم ما يمكن علم ان ذلك بوحي
 من عند الله وانه كلامه القاه على لسان نبيه ولذلك قال تعالى منبها على
 هذا قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون
 بمثله الآية ويتأكد هذا المعنى بل يصير الى حد القطع واليقين التام اذا
 علم انه صلعم كان اميا نشأ في امّة اميّة عامية بدويّة لم يمارسوا العلوم قطّ
 ولا نسب اليهم علم ولا تداولوا الفحص عن الموجودات على ما جرت به
 عادة اليونانيّين وغيرهم من الامم الذين كملت الحكمة فيهم في الاحقاب
 الطويلة والى هذا الاشارة بقوله تعالى وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا
 تخطّه بيمينك اذا لارتاب المبطلون ولذلك اتى الله تعالى على عباده بوجود
 هذه الصفة في رسوله في غير ما آية من كتابه فقال تعالى هو الذي بعث في
 الامم رسولا منهم الآية وقال الذين يتبعون الرسول النبى الامّى الآية وقد

يوقف على هذا المعنى بطريق آخر وهو مقايضة هذه الشريعة بسائر الشرائع
وذلك أنه ان كان فعل الانبياء الذين هم به انبياء انما هو وضع الشرائع
بوحى من الله تعالى على ما تقرّر الامر في ذلك من الجميع اعنى القائلين
بالشرائع بوجود الانبياء صلوات الله عليهم فانه اذا تَوَمَّل ما تضمنته
الكتاب العزيز من الشرائع المفيدة للعلم والعمل المفيدتين للسعادة مع ما
تضمنته سائر الكتب والشرائع وجدت تفضل في هذا المعنى سائر الشرائع
بمقدار غير متناه وبالجمله فان كانت هاهنا كتب وارده في شرائع استأهلت
ان يقال انها كلام الله لغرابتها وخروجها عن جنس كلام البشر ومفارقة
بما تضمنت من العلم والعمل فظاهر ان الكتاب العزيز الذى هو القرآن هو
اولى بذلك واخرى اضعافاً مضاعفة وانت فيلوج لك هذا جداً ان كنت
وقفت على الكتب اعنى التوراة والانجيل فانه ليس يمكن ان تكون كلها قد
تغيرت ولو ذهبنا لنبيين فضل شريعة على شريعة وفضل الشريعة المشروعة
لنا معشر المسلمين على سائر الشرائع المشروعة لليهود والنصارى وفضل
التعليم الموضوع لنا في معرفة الله ومعرفة المعاد ومعرفة ما بينهما لاستدعى
ذلك مجلدات كثيرة مع اعترافنا بالقصور عن استيفاء ذلك ولهذا قيل في
هذه الشريعة انها خاتمة الشرائع وقال عليه السلام لو ادركنى موسى ما
وسعه الا اتباعى وصدق صلعم ولعموم التعليم الذى فى الكتاب العزيز وعموم
الشرائع التى فيها اعنى كونها مسعدة للجميع كانت هذه الشريعة عامّة
لجميع الناس ولذلك قال تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعاً
وقال عليه السلام بعثت الى الاحمر والاسود فانه يشبه ان يكون الامر فى
الشرائع كالامر فى الاغذية وذلك انه كما ان من الاغذية اغذية تلائم

جميع الناس او الاكثر كذا في الامر في الشرائع فلهذا المعنى كانت الشرائع التي قبل شريعتنا هذه انما خص بها قوم دون قوم وكلفت شريعتنا هذه عامة لجميع الناس ولما كان هذا كله انما فضل فيه صلى الله عليه وسلم الانبياء لانه فضلهم في الوحي الذي به استحق النبي اسم النبوة قال عليه السلام منبها على هذا المعنى الذي خصه الله به ما من نبي من الانبياء الا وقد اوتى من الايات ما على مثله امن جميع البشر وانما كان الذي اوتيته وحيا واتى لارجو ان اكون اكثرهم تبعا يوم القيمة واذا كان هذا كله كما وصفنا فقد تبين لك ان دلالة القرآن على نبوته صلعم ليست هي مثل دلالة انقلاب العصا حية على نبوة موسى عليه السلام ولا احياء الموتى على نبوة عيسى وابراء الاكهم والابرص فان تلك كانت افعالا لا تظهر الا على ايدي الانبياء وهي مقنعة عند الجمهور فليست تدل دلالة قطعية اذا انفردت ان كانت ليست فعلا من افعال الصفة التي بها سمى النبي نبيا واما القرآن فدلالته على هذه الصفة هي مثل دلالة الابرار على الطب ومثال ذلك لو ان شخصين ادعىا الطب فقال احدهما الدليل على اني طبيب اني اسير على الماء وقال الآخر الدليل على اني طبيب اني ابرى المرضى فمشى ذلك على الماء وابرا هذا المرضى لكان تصديقنا بوجود الطب للذي ابرا المرضى ببرهان وتصديقنا بوجود الطب للذي مشى على الماء مقنعا ومن طريق الاولى والاحرى ووجه الظن الذي يعرض للجمهور في ذلك ان من قدر على المشي على الماء الذي ليس من صنع البشر فهو احرى ان يقدر على الابرار الذي هو من صنع البشر وكذلك وجه الارتباط الذي بين المعجز الذي ليس هو من افعال الصفة والصفة التي استحق بها

النبى ان يكون نبياً التى هى الوحى ومن هذه الصفة هو ما يقع فى النفس ان من اقدرة الله على هذا الفعل الغريب وخصه به من سائر اهل وقته فليس يبعد عليه ما يدّعيه من انه قد آثره الله بوحية وبالجملة متى وُضع ان الرسل موجودون وانّ الافعال الخارقة لا توجد الاّ منهم كان المعجز دليلاً على تصديق النبى اعنى المعجز البراننى الذى لا يناسب الصفة التى بها سمى النبى نبياً ويشبهه ان يكون التصديق الواقع من قبل المعجز البراننى هو طريق الجمهور فقط والتصديق من قبل المعجز المناسب طريق مشترك للجمهور والعلماء فانّ تلك الشكوك والاعتراضات التى وجهناها على المعجز البراننى ليس يشعر بها الجمهور لاكن الشرع اذا توّمل وجد انه انما اعتمد المعجز الاهلى والمناسب لا المعجز البراننى وهذا الذى قلناه فى هذه المسئلة كافٍ بحسب غرضنا وكاف بحسب الحق فى نفسه

المسألة الثالثة فى القضاء والقدر وهذه المسئلة من اعوص المسائل الشرعية وذلك انه اذا توّمل دلائل السمع فى ذلك وجدت متعارضة وكذلك حجج العقول اما تعارض ادلة السمع فى ذلك فموجود فى الكتاب والسنة اما فى الكتاب فاذة تلافى فيه آيات كثيرة تدلّ بعمومها على انّ كلّ شى بقدر وانّ الانسان مجبور على افعاله وتلافى فيه آيات كثيرة تدلّ على انّ للانسان اكتساباً بفعله وانه ليس مجبوراً على افعاله اما الآيات التى تدلّ على انّ الامور كلّها ضرورية وانه قد سبق القدر فمنه قوله تعالى انا كلّ شى خلقناه بقدر وقوله وكلّ شى عندنا بمقدار وقوله ما اصاب من مصيبة فى الارض ولا فى انفسكم الاّ فى كتاب من قبل ان نبرأها انّ ذلك على الله يسير الى غير ذلك من الآيات التى تتضمن هذا المعنى واما الآيات التى تدلّ على

انّ للانسان اكتساباً على انّ الامور في انفسها ممكنة لا واجبة فمثل قوله تعالى او يوبقهنّ بما كسبوا ويعف عن كثير وقوله تعالى ذلك بما كسبت ايديكم وقوله تعالى والذين كسبوا السيّات وقوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقوله واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى وربّما ظهر في الآية الواحدة التعارض في هذا المعنى مثل قوله تعالى اولما اصابكم مصيبة قد اصبتم مثلها قلتم انّى هذا قل هو من عند انفسكم ثم قال في هذه النازلة بعينها وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله ومثل ذلك قوله تعالى ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك وقوله قل كلّ من عند الله وكذلك تلفى الاحاديث في هذا ايضا متعارضة مثل قوله عليه السلام كلّ مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه ومثل قوله عليه السلام خلقت هؤلاء للجنة وباعمال اهل الجنة يعملون وخلقت هؤلاء للنار وباعمال اهل النار يعملون فانّ الحديث الاول يدلّ على انّ سبب الكفر انما هو المنشأ عليه وانّ الايمان سببه جبلة الانسان والثاني يدلّ على انّ المعصية والكفر هما مخلوقان لله وانّ العبد مجبور عليهما ولذلك افترق المسلمون في هذا المعنى الى فرقتين فرقة اعتقدت انّ اكتساب الانسان هو سبب المعصية والحسنة وانّ لمكان هذا ترتّب عليه العقاب والثواب وهم المعتزلة وفرقة اعتقدت نقيض هذا وهو انّ الانسان مجبور على افعاله ومقهور وهم الجبريّة واما الاشعريّة فانهم راموا ان ياتوا بقول وسط بين القولين فقالوا انّ للانسان كسبا وان المكتسب به والمكسب مخلوقان لله تعالى وهذا لا معنى له فانه اذا كان الاكتساب والمكتسب مخلوقاً لله سبحانه فالعبد ولا بدّ مجبور على اكتسابه فهذا هو احد

اسباب الاختلاف في هذه المسئلة وللاختلاف كما قلنا سبب آخر سوى السمع وهو تعارض الادلة العقلية في هذه المسئلة وذلك انه اذا فرضنا ان الانسان موجد لافعاله وخالق لها وجب ان يكون هاهنا افعال ليس تجرى على مشيئة الله تعالى ولا اختياره فيكون هاهنا خالق غير الله قالوا وقد اجمع المسلمون على انه لا خالق الا الله سبحانه وان فرضناه ايضا غير مكتسب لافعاله وجب ان يكون مجبوراً عليها فانه لا وسط بين الجبر والاكتساب واذا كان الانسان مجبوراً على افعاله فالتكليف هو من باب ما لا يطاق واذا كلف الانسان ما لا يطيق لم يكن فرق بين تكليفه وتكليف الجماد لان الجماد ليس له استطاعة وكذلك الانسان ليس له فيما لا يطيق استطاعة ولهذا صار الجمهور الى ان الاستطاعة شرط من شروط التكليف كالعقل سواء ولهذا نجد ابا المعالي قد قال في النظامية ان للانسان اكتساباً لافعاله واستطاعة على الفعل وبناءه على امتناع تكليف ما لا يطاق لكن من غير الجهة التي منعت المعتزلة واما قدماء الاشعرية فجوزوا تكليف ما لا يطاق هرباً من الاصل الذي من قبله نفتت المعتزلة وهو كونه قبيحاً في العقل وخالفهم المتأخرون منهم وايضا فانه اذا لم يكن للانسان اكتساب كان الامر بالاهبة لما يتوقع من الشرور لا معنى له وكذلك الامر باجتلاب الخيرات فتبطل ايضا الصنائع كلها التي المقصود منها ان تجتلب الخيرات كصناعة الفلاحة وغير ذلك من الصنائع التي يطلب بها المنافع وكذلك تبطل جميع الصنائع التي يقصد بها الحفظ ودفع المضار كصناعة الحرب والملاحة والطب وغير ذلك وهذا كله خارج عما يعقله الانسان . . فان قيل فاذا كان الامر هكذا فكيف يجمع بين هذا التعارض الذي يوجد

في المسموع نفسه وفي المعقول نفسه قلنا الظاهر من مقصد الشرع ليس هو
تفريق هذين الاعتقادين وإنما قصده الجمع بينهما على التوسط الذي هو
الحق في هذه المسئلة وذلك أنه يظهر أن الله تبارك وتعالى قد خلق لنا
قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هي اضرار لكن لما كان الاكتساب لتلك
الأشياء ليس يتم لنا إلا بمواتاة الأسباب التي سخرها الله لنا من خارج
وزوال العوائق عنها كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأمريين جميعا وإذا
كان ذلك كذلك فالأفعال المنسوبة إلينا أيضا يتم فعلها بإرادتنا وموافقة
الأفعال التي من خارج لها وهي المعبر عنها بقدر الله وهذه الأسباب التي
سخرها الله من خارج ليست هي متممة للأفعال التي نروم فعلها أو عاتقة
عنها فقط بل وهي السبب في أن نريد أحد المتقابلين فإن الإرادة إنما
هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما أو تصديق بشي وهذا التصديق ليس
هو لاختيارنا بل هو شي يعرض لنا عن الأمور التي من خارج مثال ذلك
أنه إذا ورد علينا امر مشتتهى من خارج اشتتهينا بالضرورة من غير
اختيار فتحررنا إليه وكذلك إذا طرأ علينا امر مهروب عنه من خارج
كرهناه باضطرار فهربنا منه وإذا كان هكذا فأرادتنا محفوظة بالأمور التي
من خارج ومربوطة بها وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى له معقبات من بين
يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله ولما كانت الأسباب التي من خارج
تجرى على نظام محدود وترتيب منضود لا تخل في ذلك بحسب ما قدرها
بارئها عليه وكانت إرادتنا وأفعالنا لا تتم ولا توجد بالجملة إلا بموافقة
الأسباب التي من خارج فواجب أن تكون أفعالنا تجري على نظام محدود
اعنى أنها توجد في أوقات محدودة ومقدار محدود وإنما كان ذلك واجبا

لان افعالنا تكون مسببة عن تلك الاسباب التي من خارج وكلّ مسبب يكون عن اسباب محدودة مقدرة فهو ضرورة محدود مقدر وليس يلفى هذا الارتباط بين افعالنا والاسباب التي من خارج فقط بل وبينها وبين الاسباب التي خلقها الله تعالى في داخل ابداننا والنظام المحدود الذي في الاسباب الداخلة والخارجة اعني التي لا تخلّ هو القضا والقدر الذي كتبه الله تعالى على عباده وهو اللوح المحفوظ وعلم الله تعالى بهذه الاسباب وبما يلزم عنها هو العلة في وجود هذه الاسباب ولذلك كانت هذه الاسباب لا يحيط بمعرفتها الا الله وحده ولذلك كان هو العالم بالغيب وحده وعلى الحقيقة كما قال تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وانما كانت معرفة الاسباب هو العلم بالغيب لان الغيب هو معرفة وجود الموجود في المستقبل او لا وجوده ولما كان ترتيب الاسباب ونظامها هو الذي يقتضى وجود الشئ في وقت ما او عدمه في ذلك الوقت وجب ان يكون العلم باسباب شئ ما هو العلم بوجود ذلك الشئ وعدمه في وقت ما والعلم بالاسباب على الاطلاق هو العلم بما يوجد منها او ما يعدم في وقت من اوقات جميع الزمان فسبحان من احاط اختراعاً وعلماً بجميع اسباب جميع الموجودات وهذه هي مفاتيح الغيب المعنوية في قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو الآية واذا كان هذا كله كما وصفنا فقد تبين لك كيف لنا اكتساب وكيف جميع مكتسباتنا بقضاء وبقدر سابق وهذا الجمع هو الذي قصده الشرع بتلك الآيات العامة والاحاديث التي يظن بها التعارض وهي اذا خصصت عموماتها بهذا المعنى انتفى عنها التعارض وبهذا ايضا تنحلّ جميع الشكوك التي قيلت في ذلك اعني

الحجج المتعارضة العقلية اعني ان كون الاشياء الموجودة عن ارادتنا يتم وجودها بالامرين جميعا اعني بارادتنا وبالاسباب التي من خارج فاذا نسبت الافعال الى واحد من هذين على الاطلاق لحقت الشكوك المتقدمة فان قيل هذا جواب حسن يوافق الشرع فيه العقل لكن هذا القول هو مبني على ان هاهنا اسبابا فاعلة لمسببات مفعولة والمسلمون قد اتفقوا على ان لا فاعل الا الله قلنا ما اتفقوا عليه صحيح ولاكن على هذا جوابان احدهما ان الذي يمكن ان يفهم من هذا القول هو احد امرين اما انه لا فاعل الا الله تبارك وتعالى وان ما سواه من الاسباب التي يبتدعها ليست تسمى فاعلة الا مجازا ان كان وجودها انما هو به وهو الذي صيرها موجودة اسبابا بل هو الذي يحفظ وجودها في كونها فاعلة ويحفظ مفعولاتها بعد فعلها ويبتدع جواهرها عند اقتران الاسباب بها وكذلك يحفظها هو في نفسها ولولا الحفظ الالهي لها لما وجدت زمانا مشارا اليه اعني لما وجدت في اقل زمان يمكن ان يدرك انه زمان وابو حامد يقول ان مثال من يشرك سببا من الاسباب مع الله تعالى في اسم الفاعل والفعل مثال من يشرك في فعل الكتابة القلم مع الكاتب اعني ان يقول ان القلم كاتب وان الانسان كاتب اي كما ان اسم الكتابة مقول باشتراك الاسم عليهما اعني انهما معنيان لا يشتركان الا في اللفظ فقط وهما في انفسهما في غاية التباين كذلك الامر في اسم الفاعل اذا اطلق على الله تعالى وتبارك واذا اطلق على سائر الاسباب ونحن نقول ان في هذا التمثيل تساهعا وانما كان يكون التمثيل بينا لو كان الكاتب هو المبتدع لجوهر القلم والحافظ له ما دام قلما ثم الحافظ للكتابة بعد الكتب والمبتدع لها عند اقتران القلم

بها على ما سنبينه بعد من ان الله تعالى هو المخترع لجواهر جميع الاشياء
التي تقترب بها اسبابها التي جرت العادة ان يقال انها اسباب لها فهذا الوجه
المفهوم من انه لا فاعل الا الله هو مفهوم يشهد له الحس والعقل والشرع اما
الحس والعقل فانه يرى ان هاهنا اشياء تتولد عنها اشياء وان النظام الجارى
في الموجودات انما هو من قبل امرين احدهما ما ركب الله فيها من الطبائع
والنفوس الثانى من قبل ما احاط بها من الموجودات من خارج واشهر
هذه هي حركات الاجرام السماوية فانه يظهر ان الليل والنهار والشمس
والقمر وسائر النجوم مسخرات لنا وانه لمكان النظام والترتيب الذى جعله
الخالق في حركاتها كان وجودنا ووجود ما هاهنا محفوظا بها حتى انه لو
توقف ارتفاع واحد منها او توقف في غير موضعه او على غير قدره او في غير
السرعة التي جعل الله فيه لبطلت الموجودات التي على وجه الارض وذلك
بحسب ما جعل الله في طباعها من ذلك وجعل في طباع ما هاهنا ان
تتأثر عن تلك وذلك ظاهر جدا في الشمس والقمر اعني تأثيرها فيما هاهنا
وذلك بين في المياه والرياح والامطار والبحار وبالجملة في الاجسام المكسوسة
واكثر ما يظهر ضرورة وجودها في حياة النبات وفي كثير من الحيوان بل في
جميع الحيوان باسره وايضا فانه يظهر انه لولا القوى التي جعلها الله في
اجسامنا من التغذى والاحساس لبطلت اجسامنا كما نجد جالينوس وسائر
الحكماء يعترفون بذلك ويقولون لولا القوى التي جعلها الله في اجسام
الحيوان مدبرة لها لما امكن في اجسام الحيوان ان تبقى ساعة واحدة بعد
ايجادها ونحن نقول انه لولا القوى التي في اجسام الحيوان والنبات والقوى
السارية في هذا العالم من حركات الاجرام السماوية لما امكن ان تبقى

اصلاً ولا طرفة عين فسبحان اللطيف الخبير وقد نبّه الله تعالى على ذلك في غير ما آية من كتابه فقال تعالى وَخَرَّ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَقوله تعالى قل ارايتم ان جعل الله عليكم الليل سرمدا الى يوم القيامة الآية وقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقوله تعالى وَخَرَّ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ وَقوله وَخَرَّ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَخَرَّ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ الى غير ذلك من الآيات التي في هذا المعنى ولو لم يكن لهذه تاثير فيما هاهنا لما كان وجودها حكمة امتنّ بها علينا ولا جعلت من النعم التي يخصّنا شكرها وأمّا الجواب الثاني فإنّا نقول أنّ الموجودات الحادثة منها ما هي جواهر واعيان ومنها ما هي حركات ومخونة وبرودة وبالجملة اعراض فأمّا الجواهر والاعيان فليس يكون اختراعها إلا عن الخالق سبحانه وما يقتدرن بها من الاسباب فإنّما يُوثر في اعراض تلك الاعيان لا في جواهرها مثال ذلك أنّ المنى أنّما يفيد من المرأة او دم الطمث حرارة فقط وأمّا خلقه الحنين ونفسه التي هي الحياة فإنّما المعطى لها الله تبارك وتعالى وكذلك الفلاح أنّما يفعل في الارض تخميراً او اصلاحاً ويبذر فيها الحبّ وأمّا المعطى لخلق السنبلة فهو الله تبارك وتعالى فإذا على هذا لا خالق إلا الله تعالى إذ كانت المخلوقات في الحقيقة هي الجواهر والى هذا المعنى اشار بقوله تعالى يا ايّها الناس ضرب مثل فاستمعوا له أنّ الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وان يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب وهذا هو الذي رام ان يغالط فيه الكافر ابراهيم عليه السكام حين قال انا احيى واميت فلمّا رأى ابراهيم عمّ أنّه لا يفهم

هذا المعنى انتقل معه الى دليل قطعه به فقال فانّ الله ياتى بالشمس من المشرق فات بها من المغرب وبالجملّة فاذا فهم الامر هكذا فى الفاعل والخالق لم يعرض من ذلك تعارض لا فى السمع ولا فى العقل ولذلك ما نرى انّ اسم الخالق اخصّ بالله تعالى من اسم الفاعل لانّ اسم الخالق لا يشركه فيه المخلوق لا باستعارة قريبة ولا بعيدة اذ كان معنى الخالق هو المخرع للجواهر ولذلك قال تعالى والله خلقكم وما تعملون وينبغى ان تعلم ان من محذور كون الاسباب مؤثّرة باذن الله فى مسبباتها أنّه قد ابطال الحكمة وابطل العلم وذلك انّ العلم هو معرفة الاشياء باسبابها والحكمة هى المعرفة بالاسباب الغائبة والقول بانكار الاسباب جملة قول غريب جدّا عن طباع الناس والقول بنفى الاسباب فى الشاهد ليس له سبيل الى اثبات سبب فاعل فى الغائب لانّ الحكم على الغائب من ذلك انما يكون من قبل الحكم بالشاهد فهؤلاء لا سبيل لهم الى معرفة الله تعالى اذ يلزمهم الاّ يعترفوا بانّ كلّ فعل له فاعل واذا كان هذا هكذا فليس يمكن من اجماع المسلمين على أنّه لا فاعل الاّ الله سبحانه ان يفهم نفى وجود الفاعل بنة فى الشاهد اذ من وجود الفاعل فى الشاهد استدللنا على وجود الفاعل فى الغائب لكن لما تقرّر عندنا الغائب تبين لنا من قبل المعرفة بذاته ان كلّ ما سواه فليس فاعلاً الاّ باذنه وعن مشيئته فقد تبين من هذا على اى وجه يوجد لنا اكتساب وانّ من قال باحد الطرفين من هذه المسئلة فهو مخطئ كالمعتزلة والجبرية واما المتوسّط الذى تروم الاشعرية ان تكون هى صاحبة الحقّ بوجوده فليس له وجود اصلاً اذ لا يجعلون للانسان من اسم الاكتساب الاّ الفرق الذى يدركه الانسان بين حركة يده عن الرعشة

وتحريك يده باختياره فانه لا معنى لاعتراضهم بهذا الفرق اذا قالوا ان الحركتين ليستا من قبلنا لانه اذا لم تكن من قبلنا فليس لنا قدرة على الامتناع منها فنحن مضطرون فقد استوت حركة الرعشة والحركة التي يسمونها كسبية في المعنى ولم يكن هنالك فرق الا في اللفظ فقط والاختلاف في اللفظ ليس يوجب حكماً في الذوات وهذا كله بين بنفسه فلنسر الى ما بقي علينا من المسائل التي وعدناها

المسئلة الرابعة في الجور والعدل وقد ذهبت الاشعرية في العدل والجور في حق الله سبحانه الى رأى غريب جداً في العقل والشرع اعنى انها صرحت من ذلك بمعنى لم يصرح به الشرع بل صرح بضده وذلك انهم قالوا ان الغائب في هذا بخلاف الشاهد وذلك ان الشاهد زعموا انما اتصف بالعدل والجور لمكان الحجر الذي عليه في افعاله من الشريعة فمتى فعل الانسان شياً هو عدل بالشرع كان عدلاً ومن فعل ما وضع الشرع انه جور فهو جائر قالوا واما من ليس مكلفاً ولا داخلاً تحت حجر الشرع فليس يوجد في حقه فعل هو جور او عدل بل كل افعاله عدل والتزموا انه ليس هاهنا شى هو في نفسه عدل ولا شى هو في نفسه جور وهذا في غاية الشناعة بانه ليس يكون هاهنا شى هو في نفسه خير ولا شى هو في نفسه شر فان العدل معروف بنفسه انه خير وان الجور شر فيكون الشرك بالله ليس في نفسه جوراً ولا ظلماً الا من جهة الشرع وانه لو ورد الشرع بوجوب اعتقاد الشريك له لكان عدلاً وكذلك لو ورد بمعصيته لكان عدلاً وهذا خلاف المسموع والمعقول اما المسموع فان الله قد وصف نفسه في كتابه بالقسط ونفى عن نفسه الظلم فقال تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم

قائماً بالقسط وقال تعالى وما ربك بظلام للعبيد وقال ان الله لا يظلم
 الناس شيئا ولاكن الناس انفسهم يظلمون . فان قيل فما تقول في
 الاضلال للعبيد اهو جور ام عدل وقد صرح الله في غير ما آية من كتابه
 انه يضلل ويهدي مثل قوله تعالى يضلل الله من يشاء ويهدي من يشاء
 ومثل قوله ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها قلنا هذه الآيات ليس يمكن
 ان تحمل على ظاهرها وذلك ان هاهنا آيات كثيرة تعارضها بظاهرها مثل
 الآيات التي نفى فيها سبحانه عن نفسه الظلم ومثل قوله تعالى ولا يرضى
 لعباده الكفر وهو بين انه اذا لم يرض لهم الكفر انه ليس يضللهم وما
 تقوله الاشعرية من انه يجوز على الله ان يفعل ما لا يرضاه او يأمر بما لا
 يريده فنعود بالله من هذا الاعتقاد في الله سبحانه وهو كفر وقد يدلك
 على ان الناس لم يضلوا ولا خلقوا للضلال قوله تعالى فاقم وجهك للدين
 حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها وقوله ان اخذ ربك من ظهورهم
 الآية وقول النبي صلعم كل مولود يولد على الفطرة واذا كان هذا التعارض
 موجودا وجب الجمع بينهما على نحو ما يوجب العقل فنقول اما قوله تعالى
 يضلل من يشاء ويهدي من يشاء فهي المشيئة السابقة التي اقتضت ان
 يكون في اجناس الموجودات خلق ضالون اعني مهيتين للضلال بطباعهم
 ومسوقين اليه بما تكتنفهم من الاسباب المضلة من داخل ومن خارج واما
 قوله ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها معناه لو شاء الا يخلق خلقا مهيتين
 ان يعرض لهم الضلال اما من قبل طباعهم واما من قبل الاسباب التي
 من خارج او من قبل الامرين كليهما لفعل ولكون خلقه الطباع في ذلك
 مختلفة عرض ان تكون بعض الآيات مضلة لقوم وهداية لقوم لا ان هذه

الآيات مما قصد بها الاضلال مثل قوله تعالى يضلّ به كثيراً ويهتدي به كثيراً وما يضلّ به إلا الفاسقين ومثل قوله تعالى وما جعلنا الرويا التي اريناك إلا فتنة للناس والشجرة الملعونة في القرآن ومثل قوله في اثر تعديده ملائكة النار كذلك يضلّ الله من يشاء ويهتدي من يشاء أي أنه يعرض للمطباع الشريرة ان تكون هذه الآيات في حقهم مضلة كما يعرض للابدان الرديّة ان تكون الاغذية النافعة مضرة بها فان قيل فما الحاجة الى خلق صنف من المخلوقات يكونون بطباعهم مهيتين للضلال وهذا هو غاية الجور قيل ان الحكمة الالهية اقتضت ذلك وان الجور كان يكون في غير ذلك وذلك ان الطبيعة التي منها خلق الانسان والتركيب الذي ركب عليه اقتضى ان يكون بعض الناس وهم الاقل شراراً بطباعهم وكذلك الاسباب المترتبة من خارج لهداية الناس لحقها ان تكون لبعض الناس مضلة وان كانت للاكثر مرشدة فلم يكن بدّ بحسب ما تقتضيه الحكمة من احد امرين اما ألا يخلق الانواع التي وجد فيها الشرور في الاقل والخير في الاكثر فيعدم الخير الاكثر بسبب الشر الاقل واما ان يخلق هذه الانواع فيوجد فيها الخير الاكثر مع الشر الاقل ومعلوم بنفسه ان وجود الخير الاكثر مع الشر الاقل افضل من اعدام الخير الاكثر لكان وجود الشر الاقل وهذا السر من الحكمة هو الذي خفي على الملائكة حين قال الله سبحانه حكاية عنهم حين اخبرهم انه جاعل في الارض خليفة يعني بنى آدم قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك الى قوله اني اعلم بما لا تعلمون يريد ان العلم الذي خفي عنهم هو انه اذا كان وجود شئ من الموجودات خيراً وشرّاً وكان الخير اغلب عليه ان الحكمة

تقتضى ايجاده لا اعدامه فقد تبين من هذا القول كيف ينسب اليه
الاضلال مع العدل ونفى الظلم وانه انما خلق اسباب الضلال لانه يوجد
عنها غالباً الهداية اكثر من الاضلال وذلك ان من الموجودات ما اعطى
من اسباب الهداية اسباباً لا يعرض فيها اضلال اصلاً وهذى هي حال
الملائكة ومنها ما اعطى من اسباب الهداية اسباباً يعرض فيها الاضلال
في الاقل اذ لم يكن في وجودهم اكثر من ذلك لمكان التركيب وهذه هي
حال الانسان . فان قيل فما الحكمة في ورود هذه الآيات المتعارضة في
هذا المعنى حتى يضطر الامر فيها الى التأويل وانت تنفى التأويل في كل
مكان قلنا ان تفهيم الامر على ما هو عليه الجمهور في هذه المسئلة اضطرهم
الى هذا وذلك انهم احتاجوا ان يعرفوا بان الله تعالى هو الموصوف بالعدل
وانه خالق كل شئ الخير والشر لمكان ما كان يعتقد كثير من الامم
الضلال ان هاهنا الالهين الاله خالقاً للخير والاله خالقاً للشر فعرفوا انه
خالق الامرين جميعاً ولما كان الاضلال شراً وكان لا خالق له سواه وجب
ان ينسب اليه كما ينسب اليه خلق الشر لانه ليس ينبغي ان يفهم
هذا على الاطلاق لانه على انه خالق للخير لذات الخير وخالق للشر
من اجل الخير اعنى من اجل ما يقترب به من الخير فيكون على هذا
خلقه للشر عدلاً منه ومثال ذلك ان النار خلقت لما فيها من قوام
الموجودات التي ما كان يصح وجودها لولا وجود النار لانه عرض عن
طبيعتها ان تفسد بعض الموجودات لكن اذا قويس بين ما يعرض عنها
من الفساد الذي هو الشر وبين ما يعرض عنها من الوجود الذي هو
الخير كان وجودها افضل من عدمها فكان خيراً . واما قوله تعالى لا يسأل

عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَا يَفْعَلُ فَعَلًا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ لِأَنَّ مِنْ هَذَا شَأْنِهِ فِيهِ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ فِي وَجُودِهِ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ أَمَّا حَاجَةُ ضَرُورِيَّةٌ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ تَأَمُّنًا وَالْبَارِيُّ سُبْحَانَهُ يَتَنَزَّهُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى فَالْإِنْسَانُ يَعْدِلُ لِيَسْتَفِيدَ بِالْعَدْلِ خَيْرًا فِي نَفْسِهِ لَوْ لَمْ يَعْدِلْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ ذَلِكَ الْخَيْرَ وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَعْدِلُ لَا لِأَنَّ ذَاتَهُ تَسْتَكْمِلُ بِذَلِكَ الْعَدْلَ بَلْ لِأَنَّ الْكَمَالَ الَّذِي فِي ذَاتِهِ اقْتَضَى أَنْ يَعْدِلَ فَإِذَا فَهِمَ هَذَا الْمَعْنَى هَكَذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِالْعَدْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَتَّصِفُ بِهِ الْإِنْسَانُ لَكِنْ لَيْسَ يَوْجِبُ هَذَا أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لَيْسَ يَتَّصِفُ بِالْعَدْلِ أَصْلًا وَإِنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا تَكُونُ فِي حَقِّهِ لَا عَدْلًا وَلَا جَوْرًا كَمَا ظَنَّهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فَإِنَّ هَذَا أَبْطَالَ لِمَا يَعْقِلُهُ الْإِنْسَانُ وَأَبْطَالَ لظَاهِرِ الشَّرِيعَةِ وَلَا كُنَّ الْقَوْمُ شَعَرُوا بِمَعْنَى وَوَقَعُوا دُونَهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِالْعَدْلِ أَصْلًا بَطُلَ مَا يَعْقِلُ مِنْ أَنْ هَاهُنَا أَشْيَاءٌ هِيَ فِي نَفْسِهَا عَدْلٌ وَخَيْرٌ وَأَشْيَاءٌ هِيَ فِي نَفْسِهَا جَوْرٌ وَشَرٌّ وَإِذَا فَرَضْنَا أَيْضًا أَنَّهُ يَتَّصِفُ بِالْعَدْلِ عَلَى جِهَةٍ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْإِنْسَانُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ نَقْصٌ وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَعْدِلُ فَإِنَّمَا وَجُودُهُ هُوَ مِنْ أَجْلِ الَّذِي يَعْدِلُ فِيهِ وَهُوَ بِمَا هُوَ عَادِلٌ خَادِمٌ لِغَيْرِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّوَاتُلِ لَيْسَ مَعْرِفَةً وَاجِبَةً عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ وَأَنَّ الَّذِينَ تَجِبُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ هُمُ الَّذِينَ عَرَضَ لَهُمُ الشَّكُّ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ الْجُمْهُورِ يَشْعُرُ بِالْمَعَارِضَاتِ الَّتِي فِي تِلْكَ الْعُمُومَاتِ فَمَنْ لَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ فَفَرْضُهُ اعْتِقَادُ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَذَلِكَ أَنَّ لَوُجُودَ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ أَيْضًا سَبَبًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ يَتَمَيَّزُ لَهُمُ الْمُسْتَكْمِلُ مِنَ الْمُمْكِنِ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوَصَفُ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى الْمُسْتَكْمِلِ

فلو قيل لهم فيما هو مستحيل في نفسه مما هو عندهم ممكن اعنى في ظنونهم ان الله لا يوصف بالقدرة عليه فتخيّلوا من ذلك نقصاً في البارئ سبحانه وعجزاً وذلك ان الذي لا يقدر على الممكن فهو عاجز ولما كان وجود جميع الموجودات بريئة من الشرّ ممكناً في ظنّ الجمهور قال ولو شئنا لآتيناه كلّ نفس هداها ولكن حق القول مني لاملأن جهنم من الجنّة والناس اجمعين فالجمهور يفهمون من هذا معنى والخواص معنى وهو انه ليس يجب عليه سبحانه ان يخلق خلقاً يقترب بوجودهم شرّ فمعنى قوله ولو شئنا لآتيناه كلّ نفس هداها اي لو شئنا لخلقنا خلقاً ليس يقترب بوجودهم شرّ بل الخلق الذين هم خير محض فتكون كلّ نفس قد اوتيت هداها وهذا القدر في هذه المسألة كافٍ ولنسّر الى المسألة الخامسة

المسألة الخامسة وهى القول في المعاد واحواله .٠٠ والمعاد ممّا اتفقت على وجوده الشرائع وقامت عليه البراهين عند العلماء وانما اختلفت الشرائع في صفة وجوده ولم تختلف في الحقيقة في صفة وجوده وانما اختلفت في الشهادات التى مثلت بها للجمهور تلك الحال الغائبة وذلك ان من الشرائع من جعله روحانياً اعنى للنفوس ومنها من جعله للاجسام والنفوس معاً والاتفاق في هذه المسألة مبني على اتفاق الرّوحى في ذلك واتفاق قيام البراهين الضرورية عند الجميع على ذلك اعنى انه قد اتفق الكل على ان للانسان سعادتين اخراوية ودنياوية وانبنى ذلك عند الجميع على اصول يعترف بها عند الكل منها ان الانسان اشرف من كثير من الموجودات ومنها انه اذا كان كلّ موجود يظهر من امره انه لم يخلق عبثاً وانه انما خلق لفعل مطلوب منه وهو ثمرة وجوده فالانسان احرى بذلك وقد نبّه

الله تعالى على وجود هذا المعنى في جميع الموجودات في الكتاب العزيز فقال
 تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا
 فويل للذين كفروا من النار وقال مثنيًا على العلماء المعتزفين بالغاية
 المطلوبة من هذا الوجود الذين يذكرون الله قيامًا وتعودًا وعلى جنوبهم
 ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه
 فقنا عذاب النار ووجود الغاية في الانسان اظهر منها في جميع الموجودات
 وقد نبه الله سبحانه عليها في غير ما آية من كتابه فحسبتم انما
 خلقناكم عبثا وانكم اليها لا ترجعون وقال يحسب الانسان ان يترك
 سدًى وقال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون يعنى الجنس من
 الموجودات الذى يعرفه وقال منبهاً على ظهور وجوب العبادة من قبل
 المعرفة بالخالق وما لى لا اعبد الذى فطرني واليه ترجعون واذا ظهر ان
 الانسان خلق من اجل افعال مقصودة به فظهر ايضا ان هذه الافعال يجب
 ان تكون خاصة لاننا نرى ان واحداً واحداً من الموجودات انما خلق من
 اجل الفعل الذى يوجد فيه لا في غيره اعنى الخاص به واذا كان ذلك
 كذلك فيجب ان تكون غاية الانسان في افعاله التى تخصه دون سائر
 الحيوان وهذه افعال النفس الناطقة ولما كانت النفس الناطقة جزءين جزء
 عملي وجزء علمي وجب ان يكون المطلوب الاول منه هو ان يوجد على
 كماله في هاتين القوتين اعنى الفضائل العملية والفضائل النظرية وان
 تكون الافعال التى تكسب النفس هاتين الفضيلتين هي الخيرات والحسنات
 التى تعوتها هي الشرور والسيئات ولما كان تقرير هذه الافعال اكثر ذلك
 بالوحي وردت الشرائع بتقريرها ووردت مع ذلك بتعريفها والحث عليها

فامرت بالفضائل ونهت عن الرذائل وعرفت بالمقدار الذي فيه سعادة جميع الناس في العلم والعمل اعني السعادة المشتركة فعرفت من الامور النظرية ما لا بد لجميع الناس من معرفته وهي معرفة الله تبارك وتعالى ومعرفة الملائكة ومعرفة الموجودات الشريفة ومعرفة السعادة وكذلك عرفت من الاعمال القدر الذي تكون به النفوس فاضلة بالفضائل العملية وبخاصة شريعتنا هذه فانه اذا قويست بسائر الشرائع وجد انها الشريعة الكاملة باطلاق ولذلك كانت خاتمة الشرائع ولما كان الوحي قد انذر في الشرائع كلها بان النفس باقية وقامت البراهين عند العلماء على ذلك وكانت النفوس يلحقها بعد الموت ان تتعري من الشهوات الجسمية فان كانت زكية تضاعف زكاؤها بتعريها من الشهوات الجسمية وان كانت خبيثة زادت بها المفارقة خبثا لانها تتأذى بالرذائل التي اكتسبت وتشتد حسرتها على ما فاتها من التزكية عند مفارقتها البدن لانها ليست يمكنها الاكتساب الا مع هذا البدن والى هذا المقام الاشارة بقوله ان تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله وان كنت لمن الساخرين اتفقت الشرائع على تعريف هذه الحال للناس وسموها السعادة الاخيرة والشقاء الاخير ولما كانت هذه الحال ليس لها في الشاهد مثال وكان مقدار ما يدرك بالوحي منها يختلف في حق نبي نبي لتفاوتهم في هذا المعنى اعني في الوحي اختلفت الشرائع في تمثيل الاحوال التي تكون لانفس السعداء بعد الموت ولانفس الاشقياء فمنها ما لم يمثل ما يكون هنالك للنفوس الزكية من اللذة وللشقيية من الازى بامور شاهدة وصرحوا بان ذلك كله احوال روحانية ولذات ملكية ومنها ما اعتد في تمثيلها بالامور المشاهدة اعني

انّها مثلت اللذات المدركة هنالك بالذات المدركة هاهنا بعد ان نفى عنها ما يقترن بها من الاذى ومثلوا الاذى الذى يكون هنالك بالاذى الذى يكون هاهنا بعد ان نفوا عنه هنالك ما يقترن به هاهنا من الراحة منه امّا لانّ اصحاب هذه الشرائع ادركوا من هذه الاحوال بالوحى بما لم يدركها اولئك الذين مثلوا بالوجود الروحاني واما لانّهم رأوا انّ التمثيل بالمحسوسات هو اشدّ تفهيمًا للجمهور والجمهور اليها وعنّها اشدّ تحرّكًا فاخبروا انّ الله تعالى يعيد النفوس السعيدة الى اجساد تنعم فيها الدهر كلّها باشدّ المحسوسات نعيمًا وهو مثلاً الجنّة وانه تعالى يعيد النفوس الشقيّة الى اجساد تتأذى فيها الدهر كلّها باشدّ المحسوسات اذى وهو مثلاً النار وهذه هي حال شريعتنا هذه التي هي الاسلام في تمثيل هذه الحال ووردت عندنا في الكتاب العزيز ادلّة مشتركة التصديق للجميع في امكان هذه الاحوال ان ليس يدرك العقل في هذه الاشياء اكثر من الامكان في الادراك المشترك للجميع وهي كلّها من باب قياس امكان وجود المساوي على وجود مساويه اعنى على خروجه للوجود وقياس امكان وجود الاقل والاكثر على خروج الاعظم والاكثر للوجود مثل قوله وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه الآية فانّ الحجّة في هذه الآيات هي من جهة قياس العودة على البدأة وهما متساويان وفي هذه الآية مع هذا القياس المثبت لامكان العودة كسر لشبهة المعاند لهذا الراى بالفرق بين البداية والعودة وهو قوله تعالى الذى جعل لكم من الشجر الاخضر نارا والشبهة انّ البداءة كانت من حرارة ورطوبة والعودة من برد ويبس فعوندت هذه الشبهة بانّا نحسّ انّ الله تعالى يخرج الضدّ من الضدّ ويخلق منه كما يخلق الشبيه من

الشبيهة وأما قياس امكان وجود الاقل على وجود الاكثر فمثل قوله تعالى في الآية اوليس الذى خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم فهذه الآيات تضمنت دليلين على البعث وابطال حجة الجاحد للبعث ولو ذهبنا لنقضى الآيات الواردة في الكتاب العزيز لهذه الادلة لطال القول وهى كلها من الجنس الذى وصفنا . فالشرائع كلها كما قلنا متفقة على ان للنفوس من بعد الموت احوالاً من السعادة او الشقاء ويختلفون في تمثيل هذه الاحوال وتفهم وجودها للناس ويشبه ان يكون التمثيل الذى في شريعتنا هذه اتم افهاماً لاكثر الناس واكثر تحريكاً لنفوسهم الى ما هنالك والاكثر هم المقصود الاول بالشرائع وأما التمثيل الروحاني فيشبه ان يكون اقل تحريكاً لنفوس الجمهور الى ما هنالك والجمهور اقل رغبة فيه وخوفاً له منهم في التمثيل الجسماني ولذلك يشبه ان يكون التمثيل الجسماني اشد تحريكاً الى ما هنالك من الروحاني والروحاني اشد قبولاً عند المتكلمين المجادلين من الناس وهم الاقل . ولهذا المعنى نجد اهل الاسلام في فهم التمثيل الذى جاء في ملتنا في احوال المعاد ثلاث فرق فرقة رأت ان ذلك الوجود هو بعينه هذا الوجود الذى هاهنا من النعيم واللذة اعنى انهم رأوا انه واحد بالجنس وانه انما يختلف الوجودان بالدوام والانقطاع اعنى ان ذلك دائم وهذا منقطع وطائفة رأت ان الوجود متباين وهذه انقسمت قسمين طائفة رأت ان الوجود الممثل بهذه المكسوسات هو روحاني وانه انما مثل به ارادة البيان ولهؤلاء حجج كثيرة من الشريعة مشهورة فلا معنى لتعديدها وطائفة رأت انه جسماني لاكن اعتقدت ان تلك الجسمانية الموجودة هنالك مخالفة لهذه الجسمانية لكون

هذه بالية وتلك باقية ولهذه ايضا حجج من الشرع ويشبه ابن عباس ان
 يكون ممن يرى هذا الرأي لانه روى عنه انه قال ليس في الدنيا من الآخرة
 الا الاسماء ويشبه ان يكون هذا الرأي هو اليق بالخواص وذلك ان امكان
 هذا الرأي ينبني على امور ليس فيها منازعة عند الجميع احدها ان النفس
 باقية والثاني انه ليس يلحق عن عودة النفس الى اجسام آخر المحال
 الذي يلحق عن عودة تلك الاجسام بعينها وذلك انه يظهر ان مواد
 الاجسام التي هاهنا توجد متعاقبة ومنقلة من جسم الى جسم واعني ان
 المادة الواحدة بعينها توجد لاشخاص كثيرة في اوقات مختلفة وامثال هذه
 الاجسام ليس يمكن ان توجد كلها بالفعل لان مادتها هي واحدة مثال
 ذلك ان انسانا مات واستحال جسمه الى التراب واستحال ذلك التراب الى
 نبات فاغتنى انسان آخر من ذلك النبات فكان منه منى تولد منه انسان
 آخر واما اذا فرضت اجسام آخر فليس تلحق هذه الحال والحق في هذه
 المسألة ان فرض كل انسان فيها هو ما ادى اليه نظره فيها بعد ان لا
 يكون نظراً يفضي الى ابطال الاصل جملة وهو انكار الوجود جملة فان هذا
 النحو من الاعتقاد يوجب تكفير صاحبه لكون العلم بوجود هذه الحال
 للانسان معلوما للناس بالشرائع والعقول فهذا كله ينبني على بقاء
 النفس . فان قيل فهل في الشرع دليل على بقاء النفس او تنبيه على
 ذلك قلنا ذلك موجود في الكتاب العزيز وهو قوله تعالى الله يتوفى الانفس
 حين موتها والتي لم تمت في منامها الآية ووجه الدليل في هذه الآية انه
 سوى فيها بين النوم والموت في تعطيل فعل النفس فلو كان تعطل فعل
 النفس في الموت لفساد النفس لا بتغير آلة النفس لقد كان يجب ان يكون

تعطّل فعلها في النوم لفساد ذاتها ولو كان ذلك كذلك لها عادت عند الانتباه على هيئتها فلما كانت تعود عليها علمنا أنّ هذا التعطّل لا يعرض لها الامر لحقها في جوهرها وانما هو شيء لحقها من قبل تعطّل آلتها وانّه ليس يلزم اذا تعطّلت الآلة ان تتعطّل النفس والموت هو تعطّل فواجب ان يكون للآلة كالحال في النوم وكما يقول الحكيم أنّ الشيخ لو وجد عيناً كعين الشاب لأبصر كما يبصر الشاب فهذا ما رأينا ان ثبتته في الكشف عن عقائد هذه الملة التي هي ملتنا ملّة الاسلام . . . وقد بقي علينا ممّا وعدنا به ان ننظر فيما يجوز من التاويل في الشريعة وما لا يجوز وما جاز منه فلمن يجوز ونختم به القول في هذا الكتاب فنقول أنّ المعاني الموجودة في الشرع توجد على خمسة اصناف وذلك انّها تنقسم أولاً الى صنفين صنف غير منقسم وينقسم الاخر منهما الى اربعة اصناف فالصنف الاول الغير منقسم هو ان يكون المعنى الذي صرّح به هو بعينه المعنى الموجود بنفسه والصنف الثاني المنقسم هو ان لا يكون المعنى المصرّح به في الشرع هو المعنى الموجود وانما اخذ بدله على جهة التمثيل وهذا الصنف ينقسم اربعة اقسام اولها ان يكون المعنى الذي صرّح بمثاله لا يعلم وجوده الا بمقاييس بعيدة مركبة تتعلّم في زمان طويل وصنائع جمّة وليس يمكن ان تقبلها الا الفطر الفائقة ولا يعلم أنّ المثال الذي صرّح به فيه هو غير الممثل الا بمثل هذا البعد الذي وصفنا والثاني مقابل هذا وهو ان يكون يعلم بعلم قريب منه الامران جميعاً اعني كون ما صرّح به أنّه مثال ولماذا هو مثال والثالث ان يكون يعلم بعلم قريب أنّه مثال لشيء ويعلم لماذا هو مثال بعلم بعيد والرابع عكس هذا وهو ان يعلم بعلم قريب

لماذا هو مثال ويعلم بعلم بعيد أنه مثال فاما الصنف الاول من الصنفين
 الاولين فتأويله خطأ بلا شك واما الصنف الاول من الثاني وهو البعيد في
 الامرين جميعاً فتأويله خاص في الراشخين في العلم ولا يجوز التصريح به
 لغير الراشخين واما المقابل لهذا وهو القريب في الامرين فتأويله هو
 المقصود منه والتصريح به واجب [واما الصنف الثالث فالامر فيه ليس كذلك]
 لان هذا الصنف لم يات فيه التمثيل من اجل بعده على افهام الجمهور
 وانما اتى فيه التمثيل لتحريك النفوس اليه وهذا مثل قوله عليه السلام
 الحجر الاسود يمين الله في الارض وغيره مما اشبه هذا مما يعلم بنفسه او
 بعلم قريب أنه مثال ويعلم بعلم بعيد لماذا هو مثال فان الواجب في هذا
 الا يتأوله الا الخواص والعلماء ويقال للذين شعروا أنه مثال ولم يكونوا من
 اهل العلم لماذا هو مثال اما أنه من المتشابه الذي يعلمه العلماء
 الراشخون واما ان ينقل التمثيل فيه لهم الى ما هو اقرب من معارفهم أنه
 مثال وهذا كانه اولى من جهة ازالة الشبهة التي في النفس من ذلك
 والقانون في هذا النظر هو ما سلكه ابو حامد في كتاب التفرقة وذلك بان
 يعرف هذا الصنف ان الشئ الواحد بعينه له وجودات خمس الوجود الذي
 يسميه ابو حامد الذاتى والحسنى والخيالى والعقلى والشبهى فاذا وقعت
 المسئلة نظر اى هذه الوجودات الاربع هي اقنع عند الصنف الذى استحال
 عندهم ان يكون الذى عنى به هو الوجود الذاتى اعنى الذى هو خارج
 فينزل لهم هذا التمثيل على ذلك الوجود الاغلب على ظنهم امكان
 وجوده وفي هذا النحو يدخل قوله عليه السلام ما من نبى لم اره الا وقد
 رايت في مقامي هذا حتى الجنة والنار وقوله بين حوضى ومنبرى روضة من

رياض الجنة ومنبرى على حوضى وقوله كل ابن آدم ياكله التراب الا عجب
الذنب فان هذه كلها تدرك بعلم قريب انها امثال وليس يدرك لماذا هي
امثال الا بعلم بعيد فيجب في هذا ان ينزل للمصنف الذين شعروا بهذا
من الناس على اقرب تلك الوجودات الاربع شبهاً فهذا النحو من التأويل
اذا استعمل في هذه المواضع وعلى هذا الوجه ساغ في الشريعة واما اذا
استعمل في غير هذه المواضع فهو خطأ وابو حامد لم يفصل الامر في ذلك
مثل ان يكون الموضع يعرف منه الامران جميعا بعلم بعيد اعنى كونه مثالا
ولماذا هو مثال فيكون هنالك شبهة توهم في بادى الرأى انه مثال وتلك
الشبهة باطلة فان الواجب في هذا ان تبطل تلك الشبهة ولا يعرض
للتأويل كما عرفت ان في هذا الكتاب في مواضع كثيرة عرض فيها هذا الامر
للمتكلمين اعنى الاشعرية والمعتزلة واما الصنف الرابع وهو المقابل لهذا
وهو ان يكون كونه مثالا معلوماً بعلم بعيد الا انه اذا سلم انه مثال ظهر
عن قريب لماذا هو مثال ففى تأويل هذا ايضا نظر اعنى عند الصنف
الذين يدركون انه ان كان مثالا فلماذا هو وليس يدركون انه مثال الا
بشبهة وامر مقنع ان ليسوا من العلماء الراشحين في العلم فيحتمل ان يقال
ان الاحتفاظ بالشرع الا تتأول هذه وتبطل عند هؤلاء الامور التى ظنوا من
قبلها ان ذلك القول مثال وهو الاولى ويحتمل ايضا ان يطلق لهم التأويل
لقوة الشبه الذى بين ذلك الشئ وذلك الممثل به الا ان هذين الصنفين
متى ابيح التأويل فيهما تولدت منها اعتقادات غريبة وبعيدة من ظاهر
الشريعة وربما فشت فانكرها الجمهور وهذا هو الذى عرض للصوفية ولمن
سلك من العلماء هذا المسلك ولما تسلط على التأويل في هذه الشريعة

من لم تتميز له هذه المواضع ولا تتميز له الصنف من الناس الذين يجوز التأويل في حقهم اضطرب الامر فيها وحدث فيهم فرق متباينة يكفر بعضهم بعضاً وهذا كله جهل بمقصد الشرع وتعدّ عليه وانت فقد وقفت من قولنا على مقدار الخطأ الواقع من قبل التأويل وبودنا ان يتفق لنا هذا الغرض في جميع اقاويل الشريعة اعنى ان نتكلم فيها بما ينبغي ان يوول اولا يوول وان اول فعند من يوول اعنى في جميع المشكل الذى فى القرآن والحديث ونعرف رجوعها كلها الى هذه الاصناف الاربعة والغرض الذى قصدناه فى هذا الكتاب فقد انقضى وانما قدّمناه لانا راينا انهم الاغراض المتعلقة بالشرع والله الموفق للصواب والكفيل بالثواب بيمينه ورحمته وكان الفراغ منه فى سنة خمس وسبعين وخمسمائة

كمل

ضميمة

المسئلة التي ذكرها ابو الوليد في فصل المقال رضى الله عنه

ادام الله عزتكم وابقى بركتكم وحجب عيون النوائب عنكم لما فقتم
 بجودة ذهنكم وكريم طبعكم كثيراً ممن يتعاطى هذه العلوم وانتهى نظركم
 السديد الى ان وقفتم على الشك العارض في علم القديم سبحانه مع كونه
 متعلقا بالاشياء المحدثه عنه وجب علينا لمكان الحق ولمكان ازالة هذه
 الشبهة عنكم ان نحل هذا الشك بعد ان نقول في تقريره فانه من لم يعرف
 الربط لم يقدر على الحل والشك يلزم هكذا ان كانت هذه كلها في علم
 الله سبحانه قبل ان تكون فهل هي في حال كونها في علمه كما كانت فيه
 قبل كونها ام هي في علمه في حال وجودها على غير ما كانت عليه في علمه
 قبل ان توجد فان قلنا انها في علم الله في حال وجودها على غير ما
 كانت عليه في علمه قبل ان توجد لزم ان يكون العلم القديم متغيرا وان
 يكون اذا خرجت من العدم الى الوجود قد حدث هنالك علم زائد وذلك
 مستحيل على العلم القديم وان قلنا ان العلم بها واحد في الحالتين قيل
 فهل هي في نفسها اعنى الموجودات المحدثه قبل ان توجد كما هي حين
 وجدت فسيجب ان يقال ليست في نفسها قبل ان توجد كما هي حين
 وجدت والا كان الموجود والمعدوم واحدا فاذا سلم الخصم هذا قيل له
 افليس العلم الحقيقي هو معرفة الوجود على ما هو عليه فاذا قال نعم قيل

فيجب على هذا اذا اختلف الشيء في نفسه ان يكون العلم به يختلف والآ
فقد علم على غير ما هو عليه فاذا يجب احد امرين اما ان يختلف العلم
القديم في نفسه او تكون الحادثات غير معلومة له وكلا الامرين مستحيل
عليه سبحانه ويؤكد هذا الشك ما يظهر من حال الانسان اعني من
تعلق علمه بالاشياء المعدومة على تقدير الوجود وتعلق علمه بها اذا
وجدت فانه من البين بنفسه ان العلمين متغايران والآ كان جاهلاً
بوجودها في الوقت الذي وجدت فيه وليس ينجلي من هذا ما جرت به
عادة المتكلمين في الجواب عن هذا بانه تعالى يعلم الاشياء قبل كونها على
ما تكون عليه في حين كونها من زمان ومكان وغير ذلك من الصفات
المختصة بموجود موجود فانه يقال لهم فاذا وجدت فهل حدث هنالك
تغير او لم يحدث وهو خروج الشيء من العدم الى الوجود فان قالوا لم
يحدث فقد كبروا وان قالوا حدث هنالك تغير قيل لهم فهل حدوث هذا
التغير معلوم للعلم القديم ام لا فيلزم الشك المتقدم وبالجمله فيعسر ان
يتصور ان العلم بالشيء قبل ان يوجد والعلم به بعد ان وجد علم واحد
بعينه فهذا هو تقرير هذا الشك على ابلغ ما يمكن ان يقرر به على ما
فاوضناكم فيه . وحل هذا الشك يستدعي كلاماً طويلاً الا اذا هاهنا
نقصد للنكتة التي بها ينحل وقد رام ابو حامد حل هذا الشك في كتابه
المرسوم بالتهافت بشي ليس فيه مقنع وذلك انه قال قولاً معناه هذا وهو
انه زعم ان العلم والمعلوم من المضاف وكما انه قد يتغير احد المضافين
ولا يتغير المضاف الآخر في نفسه كذلك يشبه ان يعرض للاشياء في علم
الله سبحانه اعني ان تتغير في انفسها ولا يتغير علمه سبحانه بها ومثال

ذلك في المضاف انه قد تكون الاسطوانة الواحدة يمينه زيد ثم تعود يسرته وزيد بعد لم يتغير في نفسه وليس بصادق فان الاضافة قد تغيرت في نفسها وذلك ان الاضافة التي كانت يمينه قد عادت يسرة وانما الذي لم يتغير هو موضوع الاضافة اعني الحامل لها الذي هو زيد واذا كان ذلك كذلك وكان العلم هو نفس الاضافة فقد يجب ان يتغير عند تغير المعلوم كما تتغير اضافة الاسطوانة الى زيد عند تغيرها وذلك اذا عادت يسرة بعد ان كانت يمينه والذي ينحل به هذا الشك عندنا فهو ان يعرف الحال في العلم القديم مع الموجود خلاف الحال في العلم المحدث مع الموجود وذلك ان وجود الموجود هو علة وسبب لعلمنا والعلم القديم هو علة وسبب للموجود فلو كان اذا وجد الموجود بعد ان لم يوجد حدث في العلم القديم علم زائد كما يحدث ذلك في العلم المحدث للزم ان يكون العلم القديم معلولاً للموجود لا علة له فاذاً واجب ان لا يحدث هنالك تغير كما يحدث في العلم المحدث وانما اتى هذا الغلط من قياس العلم القديم على العلم المحدث وهو قياس الغائب على الشاهد وقد عرف فساد هذا القياس وكما انه لا يحدث في الفاعل تغير عند وجود مفعوله اعني تغيراً لم يكن قبل ذلك كذلك لا يحدث في العلم القديم سبحانه تغير عند حدوث معلومه عنه فاذاً قد انحل الشك ولم يلزمنا انه اذا لم يحدث هنالك تغير اعني في العلم القديم فليس يعلم الموجود في حين حدوثه على ما هو عليه وانما لزم الا يعلمه بعلم يحدث الا بعلم قديم لان حدوث التغير في العلم عند تغير الموجود انما هو شرط في العلم المعلول عن الموجود وهو العلم المحدث فاذاً العلم القديم انما يتعلق بالموجود على

صفة غير الصفة التي يتعلّق بها العلم المحدث لا أنّه غير متعلّق أصلاً
كما حكى عن الفلاسفة أنّهم يقولون لموضع هذا الشكّ أنّه سبحانه لا
يعلم الجزئيات وليس الأمر كما توقّع عليهم بل يرون أنّه لا يعلم الجزئيات
بالعلم المحدث الذي من شرطه الحدوث بحدوثها ان كان علّة لها لا
معلولاً عنها كالحال في العلم المحدث وهذا هو غاية التنزيه الذي يجب ان
يعترف به فأنّه قد اضطرّ البرهان الى أنّه عالم بالاشياء لأنّ صدورها عنه
أنما هو من جهة أنّه عالم لا من جهة أنّه موجود فقط او موجود بصفة
كذا بل من جهة أنّه عالم كما قال تعالى الا يعلم من خلق وهو اللطيف
الخبير وقد اضطرّ البرهان الى أنّه غير عالم بها بعلم هو على صفة العلم
المحدث فواجب ان يكون هنالك للموجودات علم آخر لا يكتيف وهو
العلم القديم سبحانه وكيف يمكن ان يتصور انّ المشائين من الحكماء يرون
انّ العلم القديم لا يحيط بالجزئيات وهم يرون أنّه سبب الانذار في المنامات
والوحي وغير ذلك من انواع الالهامات فهذا ما ظهر لنا في وجه حلّ هذا
الشكّ وهو امر لا مريّة فيه ولا شكّ والله الموفق للصواب والمرشد للحقّ
والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

Handwritten text in a cursive script, likely German, covering the upper half of the page. The text is faint and mostly illegible due to fading.

Druck von **C. R. Schurich** in München.

Handwritten text in a cursive script, likely German, covering the lower half of the page. The text is faint and mostly illegible due to fading.

MONUMENTA SÆCULARIA.

HERAUSGEGEBEN VON DER

KÖN. BAYER. AKADEMIE DER WISSENSCHAFTEN

ZUR

FEIER IHRES HUNDERTJÄHRIGEN BESTEHENS

AM 28. MÄRZ 1859.

INHALT.

I. Philosophisch-philologische Classe.

1. G. M. THOMAS: Francisci Petrarcae Aretini carmina incognita.

Diese Ausgabe bisher unbekannter Dichtungen Petrarca's zerfällt in zwei Theile, in die Prolegomena (XLIII pagg.) und in den Text der Lieder (p. 1—126).

Die Prolegomena geben zuvörderst nach dem vom Herausgeber selbst bearbeiteten Handschriften-Katalog der k. bayer. Hof- und Staatsbibliothek die Beschreibung des Codex, aus welchem die 114 hier vorliegenden Sonette entnommen sind. Es ist der Codex Italicus 259. Sodann wird auf Grund der litterarischen Ueberlieferungen über Petrarca's Dichten, Sinnen und Leben überhaupt auf die Wahrscheinlichkeit hingewiesen, wie noch da und dort aus dem reichen Quell dieses Geistes sowol poetische als prosaische Erzeugnisse müssten verborgen sein, eine Wahrscheinlichkeit welche sich durch bestimmte Angaben zur Gewissheit erhebt.

Es wird nun gezeigt wie es kam, dass der Inhalt dieses allerdings am Anfange stark mangelhaften und jeder äusseren Notiz entkleideten Codex

bei seinem hervorragenden Wesen bisher wie unentdeckt geblieben war. Hierauf wird eben die Art und der Charakter dieser Dichtungen erörtert, die schon durch die Sprachform auf das sogenannte 13. Jahrhundert der Italienischen Litteratur zurückführen. Es sind theils historische Sonette, theils und zwar meistens Liebeslieder. Sowol jene als diese, sie besingen alle eine Laura — erinnern insgesamt durch Gedanken, Phantasie und Empfindung an die bekannten Dichtungen und Werke Petrarca's. Allein diese Verwandtschaft und Aehnlichkeit steigert sich in vielen Beispielen und ganzen Gedichten bis zur Gleichheit und vollkommener Congruenz, so dass sich das sichere Urtheil herausstellt, es liege hier von ein und demselben Dichter, und eben von Petrarca dasselbe Lied nur durch die Zeit der ersten Auffassung und der spätern Uebearbeitung verschieden vor Augen; eine Verschiedenheit, die sich im wesentlichen auf die frisch schwellende Kraft der jugendlichen Begeisterung und den ernst abmessenden Ton künstlerischer Reife zurückführt.

Eine Reihe dieser Congruenzen wird zum Belege aufgeführt, und gleichsam die Einschau in des Dichters geistige Werkstatt gegeben. Diese Beispiele selbst begleiten mehrfache Bemerkungen, theils über das Verhältniss der ersten und zweiten, d. h. nun gäng und geben Recension eines Liedes, theils über den Werth und den Gehalt der Gedichte. Besonders wird hervorgehoben, wie die historischen oder politischen Sonette diese Art der Dichtungen Francesco's in glänzender Art und Zahl vermehren. Das Verständniss dieser selbst verlangt aber genaue Bekanntschaft mit den übrigen Lateinischen Schriften Petrarca's. Auch hiefür werden Hinweise beigelegt und Auszüge mit Verbesserung der bisher noch so arg entstellten Texte gegeben, die eben als Commentare dienen können. Zu diesen Sonetten gesellt sich noch aus dem Codex Italicus 230 der Münchener Bibliothek eine Canzone, voll jener tieferregten Stimmung, welche Petrarca's Briefe und Dichtungen aussprechen, wo es sich von Rom und dem Pabstthum seiner Zeit handelt.

Am Schlusse rechtfertigen die Prolegomena die vorliegende Ausgabe, insoferne der Text 'ad instar manu scriptorum' wiedergegeben ist. Auch wird dabei ausgesprochen, wie der Canzoniere Petrarca's durchaus noch seiner echten Form ermangele und die kritische Sichtung desselben erst zu erwarten sei. Auch hiefür biete die Münchener Bibliothek herrliche Mittel.

Dem Text der Sonette und der Canzone sind nur wenige kritische Noten, soweit es unumgänglich schien, beigelegt. Die beiden Bilder der Handschrift — ein satirisches auf das Pabstthum, das andere allegorisch

auf Laura's Liebe — sind in treuer Weise auf eigenen Platten wiedergegeben. Ebenso zur Charakteristik der Schrift ein ganzes Sonett nach einem trefflichen Holzschnitt.

Ein Index Carminum und ein Glossarium schliessen das prachtvoll ausgestattete Werk.

2. L. SPENGEL: **Dexippi philosophi Platonici in Aristotelis categorias dubitationes et solutiones.**

Der Verfasser ist nicht näher bekannt; wahrscheinlich, um ihn von dem athenischen Feldherrn und Geschichtschreiber Dexippus zu unterscheiden, ist ihm der Beiname Platonischer Philosoph gegeben; Simplicius nennt ihn einen Schüler des Iamblichus, er fällt also in das vierte Jahrhundert. Die Schrift behandelt einen im Alterthume vielfach bestrittenen Gegenstand, die Kategorien des Aristoteles. Worüber Porphyrius und Iamblichus weitläufig und schwer verständlich gesprochen haben, wird hier einfach und leicht fasslich, wie er selbst angibt, dargethan; allerdings nach jenen, da Simplicius von ihm sagt, *οὐδὲν οὐδὲ οὗτος σχεδὸν τοῖς Πορφυρίου καὶ Ἰαμβλίχου προστεθεικώς*, er ist uns also gewissermassen Ersatz für die verloren gegangenen Schriften jener. Aufgabe zunächst ist, die falschen Ansichten, welche sich über die Lehre der Kategorien des Aristoteles verbreitet haben, zu widerlegen, daher der Name *ἀπορίαι καὶ λύσεις*. Zumeist ist es Plotinus, dessen Angaben bestritten werden; aber auch andere, die Stoiker, Andronikus, Alexander, Sosigenes, Boethus werden erwähnt. Das dritte Buch ist nicht vollständig, von den vierzig Capiteln des Inhaltsverzeichnisses haben sich nur zehn erhalten. Simplicius hat in seinem reichhaltigen Commentare zu den Kategorien auch unsern Dexippus benutzt. Es schien an der Zeit, das griechische Original, das einen nicht uninteressanten Beitrag zur aristotelischen Litteratur bei den Alten liefert, und nur in wenigen Abschriften noch erhalten ist, der Oeffentlichkeit nicht länger vorzuenthalten. Der Text ist aus den Pariser Manuscripten, Sang. 332 und Reg. 1941, berichtigt gegeben.

3. M. J. MÜLLER: **Philosophie und Theologie von Averroes.**

Die nachfolgenden arabischen Texte enthalten zwei Abhandlungen des Averroes. Die erste gibt eine Uebersicht über das Verhältniss der Philosophie zur Theologie, worin zuerst den starren Orthodoxen gegenüber die Möglichkeit und Nothwendigkeit der Anwendung jener heidnischen Wissenschaft auf die Religion nachgewiesen und dann im allgemeinen gezeigt

wird, dass die Lehrsätze der Philosophie keinen Widerspruch mit der wahrhaft verstandenen Religion enthalten können.

Die zweite Abhandlung geht den Hauptinhalt der Moslimischen Dogmatik durch, und führt für jeden einzelnen Satz die speculativen Versuche der früheren Moslimischen Philosophen an und unterwirft sie einer auf Aristotelische Methode gebauten Kritik. Dabei legt Averroes sowol die Unzulänglichkeit jener Scholastik für den strengen Philosophen, als die Unbrauchbarkeit oder sogar Gefährlichkeit derselben für das Volk dar, indem er für das letztere die Nothwendigkeit einer unmittelbaren Auffassung in Anspruch nimmt. Hingegen versucht er selbst durch apodeiktische Speculation die Religions-Lehrsätze der höheren Philosophie anzupassen.

Als Beigabe folgt noch ein kleiner Tractat über die Präscienz Gottes, welcher einen in der ersten Abhandlung berührten Punct weiter ausführt.

Dieser Ausgabe der arabischen Texte wird eine deutsche Uebersetzung nebst Erläuterung als Nachtrag baldigst folgen.

II. Mathematisch-physikalische Classe.

L. SEIDEL: Untersuchungen über die Lichtstärke der Planeten Venus, Mars, Jupiter und Saturn.

Die Abhandlung enthält die Ergebnisse von im Ganzen 82 photometrischen Vergleichen der vier im Titel genannten hellen Planeten, — theils unter sich, theils mit Fixsternen erster Grösse, deren relative Lichtstärke aus besonderen Untersuchungen des Verf. bekannt war, — und die Vergleichung dieser Ergebnisse mit der Theorie. — Nachdem im § 1. die Methode der Beobachtung (mit dem Steinheil'schen Instrumente) erörtert ist, wird in § 2, nach den Grundsätzen von Lambert's Theorie, dessen Ausdruck für die jedem Beobachtungsmomente entsprechende Helligkeit einer Planetenkugel entwickelt, und darnach die Reduction auf eine für jeden Planeten gewählte Normalstellung aufgestellt. § 3. zeigt an einem Beispiele die Herleitung des Messungsergebnisses aus den Original-Aufzeichnungen; § 4. gibt die Zusammenstellung der einzelnen Beobachtungen (welche sich, mit starken Unterbrechungen, über die Zeit zwischen August 1845 und Juni 1858 vertheilen) nebst dem, was zu ihrer Reduction erforderlich ist. In § 5. werden die einzelnen Resultate in Verbindung gesetzt, und aus allen die wahrscheinlichsten Ergebnisse hergeleitet, durch

welche das Verhältniss der Helligkeit jedes der vier Planeten in seiner Normalstellung zum Glanze des Sternes Wega sich darstellt. § 6 enthält die Untersuchung über den durchschnittlichen Grad von Zuverlässigkeit, welchen man einer einzelnen Messung a priori zuzuschreiben hat; die wahrscheinlichen Grenzen ihrer Unsicherheit ergeben sich hiebei fast genau ebenso, wie sie in einer früheren Arbeit des Verf. (Denkschriften von 1852) aus Vergleichen von Fixsternen unter sich hergeleitet worden sind. Für die Venus-Beobachtungen von 1852 wird zugleich die Uebereinstimmung der einzelnen Messungen mit dem definitiven Ergebniss der Rechnung durch die Figur auf der beigegebenen Tafel erläutert, und hiebei erörtert, dass die Beobachtungen einen entschiedenen Beweis für die Richtigkeit der Lambert'schen Grundsätze der Photometrie geben, und sich mit anderen mathematischen Ausdrücken nicht vertragen, welche man hin und wieder an die Stelle von jenen gesetzt findet. § 7. enthält die hauptsächlichsten Folgerungen, welche sich in Betreff der physikalischen Natur der Körper unseres Sonnensystemes aus den Messungen, und zum Theil aus ihrer Verbindung mit einer älteren Aufzeichnung von Olbers über Mars, ableiten lassen. Dahin gehört Folgendes: Die Beobachtungen sprechen gegen die Annahme irgend einer für jetzt messbaren Veränderlichkeit im Glanze der Sonne. Sie lassen (wenigstens dermalen) keinen Einfluss der Jahreszeiten des Planeten auf die Weisse seiner Oberfläche hervortreten. Sie documentiren die sehr nahe gleich grosse mittlere Weisse der Oberflächen für die drei Planeten Venus, Jupiter und Saturn; doch in der Art, dass der letztgenannte (nebst seinem Ring) für noch etwas weisser gehalten werden muss als die beiden Anderen, während zwischen diesen selbst kein entscheidender Unterschied sich ergibt, alle drei Genannten aber den Mars sehr stark in dieser Beziehung übertreffen.

Der zweite Theil der Abhandlung, als Anhang abgesondert, enthält die mathematische Theorie der Helligkeit des Saturn und seines Ringes, worin Rücksicht genommen ist auf die gegenseitigen Verdeckungen und Verfinsterungen von Theilen des einen Körpers durch den andern. Dieselbe bildet zugleich die Darlegung der Rechnungsvorschriften, nach welchen die Messungen dieses Planeten reducirt worden sind.

Am Schlusse ist, wegen des häufigen Gebrauches für die Berechnung aller photometrischen Beobachtungen der Planeten, eine Tafel angehängt worden für die Zahlenwerthe des Lambert'schen Ausdrucks der Helligkeit einer beleuchteten Kugel.

III. Historische Classe.

1. TH. L. FR. TAFEL: **Theodosii Meliteni Chronographia.**

Im Jahre 1655 gab der gelehrte Franz Combefis den zweiten Theil des byzantinischen Chronographen Leo Grammaticus heraus; lange nach ihm — vor wenigen Jahren — folgte durch die Bemühung des verdienstvollen Engländers Cramer die Veröffentlichung des fehlenden ersten Theiles, obgleich von dem neuen Herausgeber bezweifelt wird, ob das fragliche Vordertheil des Werkes wirklich zu dem von Combefis edirten Leo Grammaticus gehöre. Das Bedenken wird jedoch durch den Münchener Codex des Theodosius Melitenus bündig gehoben. Dieser letztere Autor ist im Wesentlichen ganz identisch mit Leo Grammaticus, und bei ihm reihen sich die früher getrennt gewesenen Stücke als integrirende Theile eines und desselben Schriftwerkes an einander an. Nach Cramer folgte Immanuel Bekker, der im Jahre 1842 die bis dahin getrennten Stücke des Leo Grammaticus (Theodosius Melitenus) zusammen druckte. Indessen war auch diese letzte Ausgabe vielfach unvollständig, da in ihr u. a. die ersten 18 Capitel der Erzählung fehlen, welche aus dem Münchener Codex des Theodosius Melitenus ergänzt werden konnten, wobei ausser andern Subsidiis namentlich die früher von Hardt theilweise edirte *Historia physica* des Julius Pollux erwünschte Hilfe leistete.

Was den Inhalt des Theodosius Melitenus betrifft, so beginnt derselbe mit der Erschaffung der Welt; behandelt die biblischen Geschichten von Adam und Eva, sowie ihren Söhnen und Nachkommen. Hierauf folgt die Theilung der Erde unter die Söhne Noah's. Die Geschichte Abrahams und seiner Nachkommen, mit Angabe der berühmtesten Männer der auswärtigen Völker. Die Ankunft der Israeliten in Aegypten, ihre Knechtschaft und Befreiung durch Moses. Ihr Auszug. Die Eroberung Palästina's unter Anführung des Josua. Die Geschichte der Richter. Die Geschichte der Könige Israels. Die Trennung in zwei Reiche. Die Gefangenschaft unter den assyrischen und babylonischen Königen. Die Heimkehr der Juden unter Cyrus. Aufzählung der persischen Könige. Die Eroberungen Alexanders und das Ende der persischen Monarchie. Gedrängte Angabe der ägyptischen Könige griechischer Nation, bis dem ägyptischen Reich durch Augustus ein Ende gemacht wird. — Bei Theodosius Melitenus ist nach Julius Cäsar bis auf Constantius, Vater von Constantinus d. Gr., eine Lücke, die aus Leo Grammaticus auszufüllen ist. — Alles Bisherige ist sehr übersichtlich und gedrängt erzählt. Von Constantinus d. Gr. an wird

die Erzählung bei weitem umständlicher, da wir uns nunmehr auf speziell byzantinischem Boden befinden. Die Relation geht bis in's zehnte Jahrhundert (Regierung des Romanus und seines Sohnes Constantius).

Der Münchener Codex, der bei unserer Ausgabe zu Grunde gelegt worden, ist aus dem 11. oder 12. Jahrhundert, auf Pergament, sehr sorgfältig geschrieben, und bietet eine wahre Masse von Verbesserungen und Ergänzungen ganzer Stellen; so dass man leicht einsieht, dass der bisherige Text des Leo Grammaticus einem nachlässigen und eilfertigen Auszug aus dem Original seinen Ursprung verdanke, der nunmehr durch die Münchener Handschrift an unzähligen Stellen ergänzt und vervollständigt wird. — Hauptquellen für unsern Autor sind ausser Julius Pollux namentlich Theophanes und seine Fortsetzer, sowie Georgius Hamartolus. Die Abfassung der Schrift des Cedrenus ist später, und kann diese nicht zu den Quellen des Theodosius Melitenus gezählt werden.

2. FR. KUNSTMANN: **Die Entdeckung Amerikas, nach den ältesten Quellen geschichtlich dargestellt.**

Dazu (auch gesondert):

FR. KUNSTMANN:	{	Atlas zur Entdeckungsgeschichte Amerikas.
K. v. SPRUNER:		
G. M. THOMAS:		

Diese Abhandlung über die Entdeckung von Amerika, in historisch-geographischen Umrissen dargestellt, beginnt mit der Entdeckung der Azoren, weil hier der Name Brazil zuerst als der einer Insel vorkommt. Sie zeigt sodann, wie die Entdeckungen der Normänner lange vorher weit über den Westen der Azoren hinausgegangen waren, zu welchen die Völker des südlichen Europas erst im vierzehnten Jahrhunderte gelangten. Sie berichtet ferner über die Reisen der Normänner nach denjenigen Theilen Nordamerikas, welche von den Entdeckern Vinland, Markland und Helluland genannt werden. Sie sucht hierauf den Nachweis zu liefern, dass die geographischen Entdeckungen der Normänner sich wenigstens theilweise in den geographischen Kenntnissen der späteren Zeit erhalten haben, und geht sodann zu den Entdeckungen über, welche in der zweiten Hälfte des fünfzehnten Jahrhunderts der Geschichte der Erdkunde eine so bedeutende Ausdehnung verschafft haben.

Die Reihenfolge dieser Entdeckungen wird mit der Reise begonnen, welche Johann von Kolno 1476 im Auftrage des Königes Christian I. von

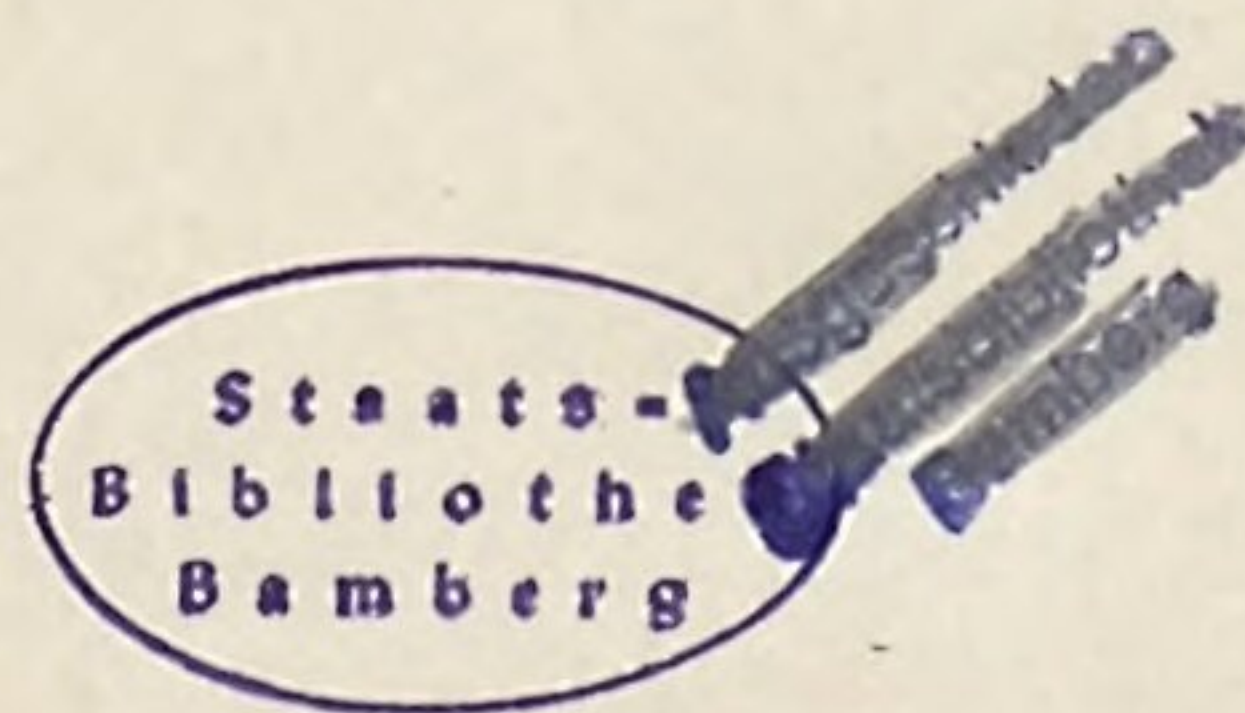
Dänemark nach dem Norden Amerikas antrat, weil sie als die gemeinschaftliche Quelle aller späteren Fahrten nach dem Norden zu betrachten ist, und die Idee einer Durchfahrt im Norden durch sie veranlasst zu sein scheint. An sie werden die Reisen des John und Sebastian Cabot, der Gebrüder Cortereal, der Seeleute aus der Bretagne und die Entdeckungen der Spanier im Norden bis zu der der Antillen nach der geographischen Lage der Länder angereiht.

Die Entdeckung der Antillen durch Christoph Columbus führt wieder in die frühere Periode der Entdeckungen zurück; an sie reihen sich im Hinblicke auf die geschichtlichen Anhaltspunkte in den Karten die späteren Entdeckungen im Süden bis gegen das Ende des sechzehnten Jahrhunderts an. Die Abhandlung schliesst mit dem Nachweise, dass in den Karten ein viel vollständigeres Bild der geographischen Kenntnisse jener Zeit vorliege, als in den systematischen Beschreibungen.

Der **erste Anhang** enthält das Logbook eines Schiffes von der dritten Expedition Franz Drake's, 28. Aug. 1595 bis 1596, welches hier zum erstenmale aus der Urschrift, dem Codex Anglicus Monacensis No. 2, von Prof. Thomas mitgetheilt wird. Es ist dies eine sehr werthvolle Ergänzung bisheriger Relationen.

Der **zweite Anhang**, von Prof. Kunstmann, beschreibt und erörtert die Karten des **Atlases**, welcher zugleich als ein für sich bestehendes Werk erscheint. Seine Zusammenstellung — aus lauter Originalien die sich in den Münchener Sammlungen befinden — beweist, wie jene alten Karten oft ein viel treffenderes Bild der geographischen Kenntnisse jener Zeit vorhalten, als die schriftlichen Aufzeichnungen. Die Folge der Karten auf 13 prächtigen Tafeln in folio maximo gibt ein stetig wachsendes, immer weiteres und richtigeres Bild der neuen Entdeckungen und ihrer Auffassung durch die darstellende Geographie. Die Copien sind mit aller Sorgfalt und gewissenhaftester Treue ausgeführt; an künstlerisch-correcter Ausstattung wird der Atlas keinem ähnlichen Werke der Gegenwart den Vorrang gestatten.

Druck von C. R. Schurich in München.



Averroes,

Philosophie und Theologie

Monachii 1859

Bamberg, Staatsbibliothek -- AGB A 29(1#3
urn:nbn:de:bvb:12-bsb11416221-4